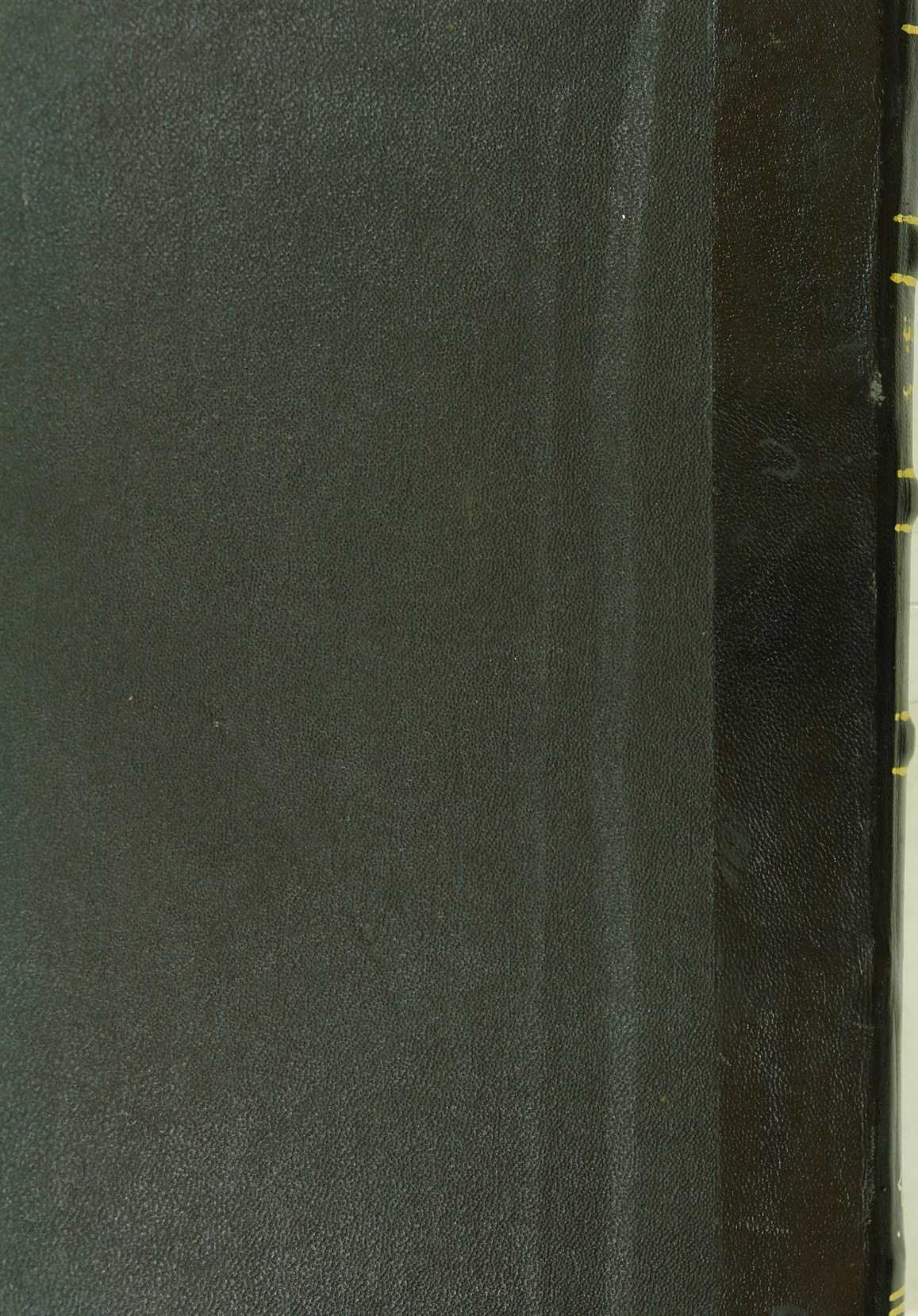


١٣٨٧

شرح الكافية
لابن الحاجب

١٥١٣
١٥١٣



(الأملاء على الكافية) كلاهما لابن الحاجب ، عثمان
بن عمر - ٥٦٤٦ بخط عيسى بن أحمد بسن
أبي القاسم بن أحمد ٥٧٩٧ .

٤١٥
١٠١ ج

١٣١ق ٢٣ش ٢٢ x ٥ر ١٤سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ ممتاز
الاعلام ٤ : ٢٧٤ الظاهرية (النحو) : ٥٨

١٣٨٧

أ - النحو ، اللغة العربية أ - المؤلف
ب - النسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح
ابن الحاجب على الكافية

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب شرح الكافية لابن الحاجب الرقم ١٣٨٧

اسم المؤلف ؟ ابن الحاجب

تاريخ النسخ ٧٩٧

عدد الأوراق ١٣١

ملاحظات نحو

٤١٥

١٣٨٧

الإطار
القائمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المحمدية وحده وصلى الله وسلم على محمد وآله قال الشيخ الامام العالم الادب محمد
الكامل جمال الدين ابو عمرو عثمان بن عمرو بن ابي الخطاب بكر المالك
المعروف بابن الحاجب الكلمة لفظا وضع مفرد **قوله** لفظ
يشمل الكلمة وغيرها لانه لما يتلفظ به سوا وضع لمعنى اذ لا **قوله** وضع
لمعنى يخرج عن الملامك لانها لم توضع لمعنى **قوله** مفرد الاحتراز من
مثل قام زيد وشبهه فانه لفظ وضع لمعنى ولكنه مراد به ونسبة
القيام الى زيد فلولا اخرج لدخل الكلام في حد الكلمة وهما حقيقتان
مختلفتان **قوله** وهي اسم وفعل وحرف يعنى ان انزاعها ثلاثة والدليل
على اخصار ذلك انها ان تدل على معنى في نفسها او الاثنان الحرف
والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه اما ان يقتصر ان باحد الازمنة
الثلاثة او الاثان لم يقترن فهو الاسم وان اقتصر فهو الفعل وقد
علم بهذا المحضات انزاعها لا يخرج عن ثلاثة وقد علم بذلك
حد كل واحد منها لان الاقام الصحيحة انما تنفصل باعتبار ما يميز
به من اخواتها وذلك يحصل ان يأتى فضلا لها **قوله** الكلام ما تضمنه
كلمتين يشمل الكلام وغيره لان قولك غلام زيد وفي الدار كئيمان
وليس كلاما وقوله بالاسناد ليخرج ما ليس بكلام ولعن بالاسناد نسبة
احد الجزئين الى الاخر لافاده الخاطبة **قوله** ولا يثنى ذلك الا في
اسم او في فعل واسم لان وضع الاسم ليند ويند اليه ووضع
الفعل ليند ولا يند اليه ووضع الحرف لمعنى في غيره لا يند ولا يند
اليه والتركب العقلي لا يزيد على ستة اسم واسم وفعل واسم
وحرف وفعل وفعل وحرف وحرف وحرف فاربعة منها
لا يثنى ان تكون كلاما فلم يثنى الا اثنان اسم وفعل واسم فاما
الاسم والحرف فلا يستقيم بينهما كلاما لعدم سندا لعدم سندا اليه
تكون الحرف غير صالح لاحدهما

صالح لاحدهما والفعل والفعل لا يستقيم منهما كلام لعدم ما يصلح
ان يكون مسندا اليه اذ كل واحد منهما لا يصلح لذلك والفعل والحرف
ابعد والحرف مع الحرف ابعد واذا بطلت الاربعة لم يبق الا قسمات
ثبتت معه قوله ولا يثنى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم **قوله**
الاسم ما دل على معنى الى اخره **قوله** ما دل على معنى يشمل الكلمات
كلها **قوله** في نفسه الحرف وقوله غير مقترون يخرج الفعل **قوله**
باحد الازمنة الثلاثة ولم يقتصر على قوله غير مقترون احتراز من
القبول والصحيح لانه لو اقتصر عليه لم يخرج عن الابد وهو منه لانه من صل
الاسماء وهو يدل على معنى في نفسه ولكنه مقترون بزمان وفعل
غير مقترون لم يخرج لان الصبح يدل على شرب في اول النهار والقبول
يدل على شرب في اخره وكذلك لهما اشبههما من الاسماء فقيدهما
الازمنة الثلاثة ليعنى غير مخرج لانه وان اقتوت بالزمان فليس مقتونا
باحد الازمنة الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل فاذا
لا يخرج الا المقترون باحدها وهو غير مقترون باحدها فلا يخرج فبقي الحد
سائما وقد اورد على هذا الحد الفعل المضارع من نحو يقوم ويذهب
فانه يدل على معنى في نفسه غير مقترون باحد الازمنة الثلاثة معينا
لحرف وضع فيهما مشترك على المذهب الصحيح واذا كان القبول
والصبح داخل في الحد لكونه لا يجتنب باحد الازمنة الثلاثة معينا
فكذلك ينبغي ان يدخل هذا في الحد لكونه لا يدل على احد الازمنة الثلاثة
معينا فاذا دخل في الحد بطل كونه حرا لوجوب ما ليس من المحرور
فيه **والجواب** عن ذلك بعد تسليم كونه مشتركا انه
مقترون باحد الازمنة الثلاثة على التحقيق باعتبار الوضع فان الواضع لم
يضع الفعل المضارع الا على احد الازمنة الثلاثة اذ هو اللبس

في
الاسم
الاسم
الاسم

حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على اوجهها تارة وعلى الاخرى اخرى
لانه غير موضوع لاحدهما بخلاف الصبوح والغبوق فانه لم يوضع
قطر الا على احد الازمنة لا يظهور ولا باشتراك فثبت انه ليس في الولاية
على احد الازمنة كولاية يقوم ويقعد فوجب دخول باب الصبوح
والغبوق وخرج باب المضارع. **و**اشكل من هذا الاعتراض
اسم الفاعل في قولك زيد ضارب عمرا فانه مفهوم منه الولاية على
احد الازمنة وان كانت دلالة مشتركة فليصح خروج ضارب عن
المجدلانه بل على احد الازمنة وان كانت دلالة مشتركة **والجواب**
عن ذلك ان ضاربا موضوع لمعنى من غير زمان في اصل وضعه وانما
عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواضعه. **ب**دليل قولك زيد ضارب
ولا دلالة لضارب على زمن البتة ولو كان موضوعا لزمان لم ينفك
عنه كما لم ينفك الفعل عن الولاية على الزمان لما كان في اصل وضعه
والاعلى الزمان واذا ثبت ان وضعه في الاصل لمعنى من غير زمان
فقد دخل في حد الاسم ولا اثر لما عرض فيه على غير القياس الا
تري ان قولك ان قام زيد قمت يحكم عليه بكونه فعلا ماضيا لما كان
ذلك وضعه في الاصل وان كان المعنى في هذا المحل الاستقبال
وذلك عارض فيه تقريبه دخول الشرط فيه. **و**كذا قولك لم يقرب
على العكس فقد ان ضاربا داخل في حد الاسم وان صحت فيه دلالة
على الزمان فعارضه واشكل من ذلك عسى ونعم وبئس وفعلا
التعجب وحيدا فانها تدل على معنى في نفسها غير مقتربة باحد
الازمنة. ومع ذلك فانها افعال وهي داخله تحت هذا المجد فقد
دخل في الحد ليس منه. **والجواب** عن هذا ان تجريدها عن
معنى الزمان عارض واصل وضعها للدلالة على الزمان ولها

الخروج



اخرجت الى معنى الانشا وحب قطعها عن الزمان **ومثال**
اذا قلت بعت قاصدا الانشا تجرد عن معنى الزمان لغرض ذلك
فيه ومع ذلك فلا يخرج عن كونه فعلا. واذا ثبت ذلك في كلامهم
في غير هذا الباب ثبت مثله فيه. **و**لذلك خصم الخويون فيما يمكن
فيه النقل من هذه الافعال بالنقل محسوبا ان نعم منقول عن نعم
ويش منقول عن يش وحيد منقول عن قولك احبب الشيء
وحبب وحبيب الشيء اذا صار محبوبا. كل ذلك ليكون تجريده عن
الزمان عارضا فيه فتدخل تحت حد الفعل وتخرج عن حد الاسم
ولم يمكن ذلك في عسى فحكم بان اصل وضعها للزمان ولعنى الثمرا
فيها الانشا فوجب تجريدها عن معنى الزمان لهذا العرض يحصل
من ذلك انها غير داخله في هذا الحد وان تجردت عن الزمان لغرض
التجريد كما ذكرنا في ضارب على العكس لان تجرد عرض الزمان
لغرض الزمان **قوله** ومن خواصه دخول اللام اي للتعريف في
الرجل والغلالم وانما اختص الاسم بذلك لان التعريف منها حصل
بجعل المحكوم عليه معينا عند المخاطب والافعال لا تقع محكوما
عليها فلم تلحق الى تعريف اولان الافعال لا تقع محكوما بها
والاحكام لا تقع ان تكون الانكسارات في المعنى فلم تقبل تعريفا
وانما اختص بالجر ايضا لان الجر وضع علما للمضاف اليه والافعال لا تقع
مضافا اليها فلم يصح دخول الجر فيها وانما لم تقع الافعال مضافا
اليها لان المضاف اليه في المعنى محكوم عليه والافعال لا تقع محكوما
عليها اولان وضع المضاف اليه الالهم تعريف المضاف ووضع الافعال
على التنكير فلم تقبل الاضافة اليها وانما اختص الاسم بالتنوين
ويعنى به تنوين التمكن والتنكير لا تنوين التزم فان ذلك لا اختصاص

له بالاسم لان ^{التكلم} لا معنى له في الفعل لان معناه كون الاسم لم يشبه الفعل فلم يصح وضعه في الفعل ولا يصح فيه تنوين التكبير لان وضعه للتكبير فلم يمتح الى تنوين التكبير وانما احتض الاسم بالاضافه لانه يقبل التعريف والافعال لا تقبل التعريف فلم يصح دخول الاضافه فيها ثم **قال** وهو معرفت ومبني فالمعرب الموكب الذي لم يشبه مبني الاصل **قول** المركب يشمل المعرب وغيره من نحو قولك قام هؤلاء فان هذا مركب غير معرب فلما بد من الاحتراز منه ومن امثاله **وقول** الذي لم يشبه مبني الاصل تخرج امثال هذه المبنيات وان كانت مركبة وتبعي مبني الاصل المحرف وفعل الامر والفعل الماضي على ما سياتي في باب البناء ولم يستغن في حد المعرب عن قوله مركب بقوله لم يشبه مبني الاصل لانه لو اقتصر على ذلك لدخل فيه نحو قولهم **اب** **ت** وواحد اثنان واسماء الاضوات فانها كلها لم تشبه مبني الاصل وهي مبنيه باتفاق ^{الاسماء} لان المبني قد يكون لا تتفا سبب الاعراب وقد يكون لغرض مانع فتعرض في حد المعرب لوجود سبب الاعراب بقوله الموكب ولا تتفا مانع بقوله الذي لم يشبه مبني الاصل وهذا اولى من حد المعرب بانه الذي يختلف آخره باختلاف العامل فانه وان كان كذلك الا انه حد الشيء بما هو اكثر التباسا منه ^{بالمعرب} وذلك ان الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره فلا يليق ان يحد بالشيء الذي الغرض من معرفته معرفته ^{الشيء} وهو الاكمن يحد الفاعل بانه المرفوع بالفعل لانه فان الغرض من حد الفاعل ان يعرف ليوقع فلا يليق حده بالرفع ثم **قال** ان يختلف آخره باختلاف

العامل

العامل فيه لفظا او تقديرا تقسيم للاختلاف وسياتي بيان مواضع التقديرات فاعلم ان ما سواه لفظي **قوله** والاعراب ما اختلف آخره به وهذا هو الاصل من حد الاعراب باختلاف الاخر فانه ان عني باختلاف الاخر ما ازيدناه فهذه العباره اسيد لا يهاجم تلك وان عني غيره فهو امر لا يتحقق اذ نحن نقطع ان المتكلم اذا قال ^{صريه} حاني زيد ورايت زيد او مررت بزيد انه ليس في اخر زيد الاضم وفتح وكسر لا امر اخر يسمى اختلافا وان سلمنا ان ثم امر زيدا فلا بد ان يكون ناشيا عن متعدد من الضم والفتح والكسر فاذا نشأ عن متعدد بطل تقسيمه الى ثلاثه اذ لا يعقل الاختلاف بعد تسليم كونه امرا زيدا على كل واحد من الثلاثه على انفرادها وايضا فانه اى ان يكون كل اسم في اول تركيبه غير معرب والذي يدل على انه عند المحققين كذلك وان وقع في بعض عبارات المتأخرين ما يشعر بخلافه انهم متفقون على ان انواعه رفع ونصب وجر وان الرفع والنصب والجر اسما للضمه والفتح والكسر في قولك جلاني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وهذا عين ما قصدناه **قوله** ليدل على المعاني المعنويه عليه تنبيه على انه وضع الاعراب في الاسماء لان الاسماء تطرأ عليها معان مختلفه بالتركيب ولو غير الضم والفتح الى كثرتها وان بقوا من غير تغيير اصلا ادى الى التباس معانيها فيقولوا الضم الصيغه على حالها وغيره او اخرها فحصل بقا الصيغه مفردة وانتفا التباس لما حصل من التغيير على او اخرها وهو من حكمة معاني العرب ووضعوا الرفع للمفاعليه والنصب للمفعوليه والجر للاضافه **قوله** والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى فسر العامل هاهنا لانه تضمنه قوله ويختلف آخره باختلاف العامل

كلامه للاعراب

هو الذي يتقوم به المعنى للأعراب وقد علمنا أن المقنضي للأعراب الفاعلية
والمفعولية والأضافة خيفة التباسها ولا يتقوم كل واحد منهما إلا بامر
ينضم اليه في التركيب فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي
يسمى عاملاً مثاله أنك إذا قلت قام زيد فالمقنضي للرفع الفاعلية ولم
يتقوم الفاعلية في زيد إلا بفام المسند إليه لأنك لو قطعت النظر
عنه لم يفهم الفاعلية فقام هو العامل وإن وقع اختلاف في العامل
في بعض الصور فليس اختلافاً في هذه القاعدة وإنما هو اختلاف
فيما يتحقق به المعنى المقنضي ثم **قال** فالمفرد المنصرف إلى آخره لما
كان الأعراب امرًا يطرأ على الأواخر على ما تقدم وأنواعه رفع ونصب
وجر وكان الرفع بأمر متعدد والنصب كذلك والجر كذلك **أجيب** إلى
تقسيم الأسماء ليعرف ما يستحقه كل واحد من الرفع والنصب والجر
فقسمت باعتبار مواقعها في ذلك فالمفرد المنصرف والجمع المكسر
المنصرف بالضمه في الرفع والفتحة في النصب والكسرة في الجر وأراد
بالمفرد ما ليس بجمع ولا تثنية وأراد بالجمع المكسر ما ليس بجمع
مصحح وأراد بالمنصرف ما عدا غير المنصرف على ما سياتي بيانه **قوله**
جمع المونث السالم بالضمه والكسرة يعني بجمع المونث السالم ما
الحق القاء والجمع **قوله** غير المنصرف بالضمه في الرفع والفتحة في
النصب والجر **قوله** أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك
وذو مال مضافه إلى غير المتكلم بالواو في الرفع والألف في
النصب وإيما في الجر **قوله** المثنى وكلام مضافاً إلى مضمرة واثبات
بالألف في الرفع وإيما في النصب والجر وأهمل النحويون ذكر اثنتين
في هذا الموضوع وهو وهم لأنه لا يصح دخوله في قوله المثنى إذ ليس
بمثنى كان المثنى كل اسم كان مفرد الحق آخره الفاء أو ياءون وليس

اثان كذلك لأن قولك اثان ليس لشي وإثان اثان اسم موضوع لمفردين
بالإصالة جمع المذكور السالم أو لو وعشرون وأخواتها بالواو في الرفع
وبإيما في النصب والجر وأهمل النحويون ذكر أولي في هذا الموضوع
ولا يصح دخوله في جمع المذكور السالم لأن حقيقة هذا الجمع ثبوت مفرد
يلحق بآخره يا أو واو ونون وليس أولو كذلك وإنما هو اسم موضوع
بالإصالة لجماعه بمعنى أصحاب كزوي وأما إسقاط ذووا
في قولك ذوو مال فلدخوله في جمع المذكور السالم لأنك تقول في
المفرد ذو مال وفي الجمع ذو مال وأهملوا أيضاً عشرين وأخواتها
وتقديره كتقدير أولي ولا يفيدهم وضع ثلثه وأربعة لأن
ثلاثين ليس جمعاً لثلاثة وكذلك البواقي وعشرون وأخواتها ليس
جمعاً صيندرج تحت قولنا الجمع المذكور السالم إذ لم يرد جمع عشرين
في عشرين ولا ثلاث في ثلاثين وإنما هو اسم موضوع لهذا العدد
المخصوص بخلاف ستون وأربعون فإنه وإن لم يكن جارياً على
القياس فإنه من باب الجمع المذكور السالم فقد تدرج وإن كان
خارجاً عن القياس **قوله** باب الجمع المذكور السالم وأصل ما
أعرب أن يعرب بالحركات لأنها أخف من الحروف فوجب أن لا
يعدل عنها إلا لغرض وأصل ما أعرب بالرفع أن يكون بالضمه فيما
أعرب بالحركات وبالواو فيما أعرب بالحروف وكذلك النصب
باعتبار الفتحة والألف والجر باعتبار الكسرة وإيما فليطلب
لما عدل به عن ذلك علة فاما المفرد المنصرف والجمع المكسر
المنصرف فجاز على القياس المذكور وأما جمع المونث السالم
فانه جرى على القياس في الرفع والجر ولم تجر على القياس في النصب
بل حمل النصب على الجر وعلته أن جمع المذكور السالم حمل فيه النصب

ثم قال

ذكر

2
هـ

على المحرك كما سياتي تعليقه فهذا أجدر أن يحمل لئلا يكون للموت
على المذكور مزيه وأما غير المنصرف فخرى على القياس في الرفع
والنصب وخولف به في الجرح حمل على النصب وعلته أنه أشبه
الفعل لما فيه من العلتين الفرعيتين على ما سياتي فقطع عن
لفظ الجرح الذي لا يدخل له فيما شبيه به وأما أخوك وأخوانه والثنى
والمجموع فأعربت بالحروف وخولف بها عن الحركات لأنها لما
تكثر وأواخرها حروف تقبل أن تكون أعرابا جعل أعرابها
بالحروف أما تكثر المثنى والمجموع فواضح وأما تكثر أخوك
وأخوانه فلا لأنه لما كان معناه متوقفا على الإضافة لأنها كلها
أمور تشبیهة جعل المضاف والمضاف إليه كالشي الواحد مع كثرتها
في الكلام وأما أخوك وأخوانه فخرى في أعرابه بالحروف على القياس
الواو والرفع والالف للنصب والياء للجر وأما المثنى والمجموع
فخولف بهما في بعض ذلك فامتنى خولف به في الرفع والنصب والمجموع
خولف به في النصب خاصة وعمله ذلك أنها لو جرت على القياس
لوجب أن يقال في التثنية ضاربان في النصب وفي الجمع ضاربان ولو
قيل ذلك لأدى ذلك إلى اللبس بينهما عند الإضافة لأنك كنت
تقول ضاربان في النصب ضاربان في النصب ضاربان في النصب
الأعراب بها جاز اللبس منه وهو الالف في النصب فاستقطت فيهما
وحمل النصب على أخيه الجرح لما ثبت بينهما في غير هذا الباب من
المقارنة ثم لما كان الالف أخف الحروف وقد سقطت عن النصب
فصد إلى جعلها بدلا عما هو أثقل منها وهي أخف منه فجعلت بدلا
عن الرفع في المثنى لأنه السابق على الجمع وكان أولها عن الجمع
وجعلت في الرفع دون الجرح لأنه قد ثبت حمل النصب على الجرح في اليا

التي

التي هي كالعكس فلم يبق إلا التعويض عن الرفع الذي هو بالواو
أولان الرفع أسبق الأعراب وأقواه فكان أولا هذا الأخف ثبت
بذلك تعليلا لأعراب المثنى بالالف في الرفع والياء في النصب والجر
وأعراب المجموع بالواو في الرفع وبالياء في النصب والجر وأما
كلا فأنما أعرب بالحروف لكونه واقف المثنى في المعنى وبشرطه
إضافته إلى مضمير لئلا كدام التثنية فيه لفظا ومعنى فلما تأكد
أجري مجراها وأما اثنان فلما كان معناه معنى التثنية ووضع
وضعها اجري مجراها **قال** التقدير فيما تعذر كعصا وعلامة
مطلقا فباب عصا قياسي أن يعرب بالحركات لأنه اسم مفرد
ولكنه لما كان آخره الفاء تعذر قبوله للحركات لأن الالف لا
تكون إلا ساكنة فوجب أعرابه تقديرا في جمع وجوهه وأما
باب علامة فهو كل اسم كان قبله المثنى أو المجمع معا بالحرركات
ولكنهم لما أوجبوا أن تكون حركة ما قبله المثلثا كسره لئلا يساها
تعذر أعرابه بالحركات أما في حال الرفع والنصب فلما ضادتها
الكسرة وأما الجرح فلما ضادته مثله أيضا إذ الكسرة تان لا تخفها
على حرف واحد وقد زعم بعضهم أن باب علامة مثنى وهو وهم
لأن الإضافة إلى المثنى لا توجب بنا بدليل علامة وعلامة
فلا وجه لجعله مثنيا مع صحة كونه معربا **قال** أو استنقل
كقاص رفعا وجرالان باب قاض وهو كلما كان آخره ياقظا
كسره لو أعرب بالنصب في الرفع لفظا والكسرة خفضا لقبيل جاني
قاضي ومررت بقاضي وذلك مستنقل مبدرك بالضرورة فحذفوا
الفه والكسرة فاجتمع ساكنان التووين والياء فحذفت الياء لانتفا
الساكنين فان لم يكن تووين ثبتت الياء ساكنة كقولك هذا

ي

القاضي ومررت بالقاضي فاذا ضرب الى النصب امرته بالفتحة لفظا
كقولك رايت قاضيا حقة المحقة الفتحة على الياء بخلاف الضمة والعسرة
فلذلك انقسم امره فاعرب في الرفع والمجرى تقديره وفي النصب لفظا
ثم قال وهو مسلمي رفا وهو كل جمع طر ذكره سالم اصفته الى يا
المتكلم فاضله في الرفع مسلمي فاجتمعت الياء والواو وسبقوا احدا
بالسكون فوجب قلب الواو يا وادغامها في يا المتكلم فصار
مسلمتي فله فعل انه عرل عن الواو التي كانت علامة الرفع لاجل
الاستتقال لهما مع الياء كما عرل عن رفع قاض بالضم لاجل الاستتقال
فوجب ان يحكم عليه في حال الرفع بالاعراب تقديره فاما في حال
النصب والمجرى بالاعراب فيه ثابتة على حالها تقول رايت مسلمي
ومررت مسلمي فوجب ان يحكم باعرابه لفظا فيهما لان لفظ الاعراب
الاعراب على حاله لم يتغير بالاضافة الا بالادغام والادغام لا يخرج
الحرف عن حقيقته وسكونه فلذلك حكم عليه في حال الرفع بالاعراب
التقديرية وفي حال النصب والمجرى بالاعراب اللفظي فاذا
اخصرك ما اعرب تقديره على الوجهين المذكورين من عموم
وحضوق فيما سوادك معرب لفظا وهو معنى قوله واللفظي
فيما عداه يعني فيما عدا المعرب تقديره **قوله** غير المنصرف مائة
عنتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامها وهي التسع المذكورة
في البيتين وحكم غير المنصرف الا يدخله كسر ولا تنوين لشبهه
بالفعل وشبهه به لكونه فرعا من جهتين لان العلة كلها فرعية
فالعدل فرع عن المعدول عنه والوصف فرع عن الموصوف والثناء
والثابت فرع عن التذكير والتعريف فرع عن التنكير والعبرة
فرع عن العبرة لانهما دخيلة في كلامهم والجمع فرع عن الافراد والتوكيد

لوزع عن الالف

كذلك والالف والنون الزايدتان فرع المزد عليه ووزن الفعل
فرع على وزن الاسم فاذا ثبت انها فروع وحصل في الاسم اثنان منها
صار بهما فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع عن الاسم
من جهتين احدهما ان الاسم الامستغنى عنه وهو غير مستغنى
وما كان مستغنيا فهو اصل والثاني ان الفعل مشتق من الاسم
والمشتق من الاسم فرع عن المشتق منه فلما اشبه الفعل قطع عما
ليس في الفعل وهو المجرى والثبوت **ثم قال** ويجوز صرفه للفرع
او التناصب فاما الضرورة فانها تحيز رد الشيء الى اصله واصل الاسما
الضرف وقوله او التناصب كقوله تعالى سلا سلا واغلا لا وسعيرا
وقوله قوارير او اربوا فاما سلا سلا فانه لما انضم الى الالف اسما
منصرفه حسن ان يرد بها الى اصله متراعا للناسب واما قوارير
وخوه فلانه راس ايه وروس الاي في احواتها بالالف فحسن صرفه
ليوقف عليه بالالف فيتناسب روس الاي وما يقوله بعضهم من
ان حرف مثل ذلك لكونه الاصل اشارة الى تجويز الامر فيه بالمثل
لامتناع جواز مثل قولك في جا ابراهيم واحمد في السعة اجماعا منهم
ثبت ان الوجه ما ذكرناه من قصد التناصب **قوله** وما يفهم
مقامهما الجمع والفاء الثانية يعني المقصورة والممدودة وانما
قام الجمع مقام العلتين لانه صيغة منتهى في المجموع فكانه جمعان
وانما قام كل واحد من الفئتين الثانية مقام علتين للزومهما الاسم
لزوما لا تفطنان عنه بحال فجعل لزومهما كتابتين ثابان فصار
كانه ثابتان **قوله فالعدل** الى اخره العدل معناه ان تقول
من صيغة الى صيغة اخرى وذلك على ضربين احدهما ان يتحقق الظاهر
بالنظر اليه في نفسه بوليل يدل عليه والاخر ان يكون غير متحقق

الى الاسما

وانما صير اليه لضرورة كونه وقع غير منصرف فالاول منه ثلاث
 وبيان تحقيق العدل فيه ان معنى ثلاث ومثلث في قولك جاني
 القوم ثلاث وجا القوم مثلث اي ثلاثه ثلاثه فنقلته ثلثه هو الاصل
 وبيان انه هو والاخر هو ان معناه ^{اي ثلاثه} الحرف في تقسيم من هو له على
 الصيغه المشتقه هي منها واصل ذلك في كلام العرب ان يكرر
 الاسم المراد تقسيم الاشياء عليه فيقال جا القوم رجالا رجلا ورجلين
 رجلين وجماعه جماعه فلما وردت غير مكرر علم انه فرع عن
 مكرر وذلك المكرر انما هو ثلثه ويقال اجاد وموجد ووجهان
 وثناو مشي وثلت ومثلث ورباع ومربع وهل يقال فيما عداه
 الى العشره او لا يقال فيه خلاف اصحهما انه لا يثبت وقد نص
 البخاري في صحيحه على ذلك واما آخر فبغير عدل محقق والصفه
 فلذلك امتنع من الفرق قال اللغوي فعده من ايام آخر وتحقيق
 العدل فيه انه جمع لاخرى واخرى ثابت آخر واخر افعال التفضيل
 وهذا الباب قياسه ان لا يستعمل اذا قطع عن الاضافه ومن
 الا بالالف واللام كقولك جاني الافضل والفضيل والقفل والواو
 قلت افضل وفضلي وفضل لم تجز فاذا استعمل آخر من غير اضافه
 وعبر من قياسه ان يستعمل الاصلية تحقيقا لخذ من هذا الاصل
 بالالف واللام فاذا استعمل بغير الف واللام فقد عدل به عن صيغه
 الاصلية تحقيقا لخذ من هذا الاستقرا المعلوم وقد اورد في
 الفارسي اعتراضا على قول النحويين في ذلك فقال لو صح ان
 يكون معدولا عما فيه الف واللام لوجب ان يكون معرفه
 لان كل معدول عن معرفه فانما يقصد به قصد تلك المعرفه
 فيجب ان تكون معرفه ولما ثبت كونه نكرة بالاجماع بطل ان يكون

في قوله جاني القوم ثلاث
 اي ثلاثه ثلاثه فنقلته ثلثه هو الاصل
 وبيان انه هو والاخر هو ان معناه الحرف في تقسيم من هو له على
 الصيغه المشتقه هي منها واصل ذلك في كلام العرب ان يكرر
 الاسم المراد تقسيم الاشياء عليه فيقال جا القوم رجالا رجلا ورجلين
 رجلين وجماعه جماعه فلما وردت غير مكرر علم انه فرع عن
 مكرر وذلك المكرر انما هو ثلثه ويقال اجاد وموجد ووجهان
 وثناو مشي وثلت ومثلث ورباع ومربع وهل يقال فيما عداه
 الى العشره او لا يقال فيه خلاف اصحهما انه لا يثبت وقد نص
 البخاري في صحيحه على ذلك واما آخر فبغير عدل محقق والصفه
 فلذلك امتنع من الفرق قال اللغوي فعده من ايام آخر وتحقيق
 العدل فيه انه جمع لاخرى واخرى ثابت آخر واخر افعال التفضيل
 وهذا الباب قياسه ان لا يستعمل اذا قطع عن الاضافه ومن
 الا بالالف واللام كقولك جاني الافضل والفضيل والقفل والواو
 قلت افضل وفضلي وفضل لم تجز فاذا استعمل آخر من غير اضافه
 وعبر من قياسه ان يستعمل الاصلية تحقيقا لخذ من هذا الاصل
 بالالف واللام فاذا استعمل بغير الف واللام فقد عدل به عن صيغه
 الاصلية تحقيقا لخذ من هذا الاستقرا المعلوم وقد اورد في
 الفارسي اعتراضا على قول النحويين في ذلك فقال لو صح ان
 يكون معدولا عما فيه الف واللام لوجب ان يكون معرفه
 لان كل معدول عن معرفه فانما يقصد به قصد تلك المعرفه
 فيجب ان تكون معرفه ولما ثبت كونه نكرة بالاجماع بطل ان يكون

معدول

معدولا عما فيه الف واللام وجعله قارحاله ولم يذكر له جوابا
 والجواب عن ذلك انه يصح ان يقال انه معدول عن الصيغه
 التي هي قياسه ولا يلزم ان يكون معرفه وما ذكره ابو علي من
 المعدولات انما كان معرفه بقصد اراده الف واللام فيها كما
 في امس ولذلك بني او يقصد كونها كسما في سحر في نحو قولك
 خرجت يوم الجمعة سحر اذا اردت به سحر ذلك اليوم ولذلك
 اعراب ومنع من الصرف واذ كان كذلك فلا يصح ان يكون اخر
 متضمنا معنى اللام لانه معرب ولا علم الكونه صفة والصفه
 تضاد العلميه ثبت انه يجب ان يكون اخر غير معرفه وان كان
 معدولا عما فيه الف واللام لبطلان تقدير التعريف فيه ويمكن
 ان يقال ان قياس باب افعال التفضيل اذا حركه غير مضان
 محقه ان يكون مفردا مذكورا مفردا من فيقال مرت مرت برجل
 افضل منك وبامراه افضل منك وبنتا افضل منك واخر نكرة
 غير مضان فكان قياسه ان يقال مرت مرت بنسا اخر منك فعول
 عن صيغه افعال الى صيغه فعل وهذا عدل محقق من صيغه الى
 صيغه يرتفع معه اعتراض الفارسي من اصله واما جمع فتحقيق
 العدل فيه انه جاجها لجمعها وجمعها موثب اجمع وقياس فعلاء
 افعال ان يجمع على فعل فكان قياس جمع ان يكون جمعا فعول
 عن صيغه فعل الى صيغه فعل وقد اعترض الفارسي ايضا على ذلك
 فقال قياس فعلاء افعال في الالوان والعيوب الممتنع جمع مذكوره
 بالواو والنون ان يجمع على فعل فاما ما جمع مذكوره بالواو والنون
 فليس قياسه ان يجمع على فعل وقد جمع مذكوره بالواو والنون
 فليس من باب فعلا افعال المذكور لانك تقول في مذكوره اجمعون

ولا يقال في مد كرم الاحمر و قدل على انه من غير بابيه
 واذ اثبت انه من غير بابيه لم يكن جمع معد ولا عن جمع اذ لم يثبت
 العدل الا بنا على من باب حمر الاحمر فقد بطل كونه من باب
 حمر الاحمر هذا معنى اعتراض الفارسي وجعل القابل به مخطيا
 وأشار الى ان الاولى ان يقال انه معدول عن جماعي لان فعلا
 الذي ليس بصفة قياسه ان يجمع على فعالي وقيل فيه فعل فهو
 عدل محقق **قوله** او تقدير العمر انما جعل هذا من باب التقدير
 لانه ليس له قياس يستدل به على عدله ولو لم يمنع العرب
 منه لم يحكم فيه بعدل ولكنهم لما منعوه المرف وقد علم انه لا
 يمنع الا لعلتين ولم يكن فيه ظاهرا الا العلمية حكم بتقدير العدل
 فيه لامكانه لانه لو لم يقدر للزم منه خرم قاعده معلومه من
 كلامهم فهذا هو الوجه الذي اوجب التقدير ولذلك لم يقدر
 عدل في مثل ادب علما لما ورد في كلامهم من **قوله** وباب
 وطام في تميم لان تيمما يعربون هذا الباب ويمنعون المرف
 فيقولون جات وطام ورايت قطام ومررت بقطام ووافقوا
 الحازيين في نحو حضار فوجب الحكم بالعدل في الباب
 تقدير اذ لا قياس يودي الى ان يكون معدولا عن صيغة اخرى
 الا ما ذكر من الحكم بالبناء **قال** **والوصف** شرطه
 ان يكون في الاصل كذلك الى اخره شرط الوصف ان يكون الاسم
 في الاصل صفة ولو قدر علمته في الاسميه وزوال الوصف عنه
 لم يضر فهذا معنى قوله فلا تنصر الغلبة وتحققه منعهم من اسود
 وارقم ولدهم وان خرجت عن الوصفية بالغلبة لان اصل وضعها
 للوصفية بدليل استعمالهم اياها صفات فلو قدر استعمال اسم صفة
 وليس

وليس في الاصل صفة لم تعتبر الوصفية بدليل صرفهم مرفق بنسوه
 اربع فانه صفة لنسوه وهو ^{عليه} الفعل الا ان وصفية ليست في الاصل
 لانها من اسماء الاعداد وهي لغير الصفة في الاصل وانما ضعف منع
 افعي واجدل واخيل لانه لم يتحقق فيه وصفية اصلية وليس فيها
 الا وزن الفعل فضعف منع المرف لذلك وانما منع المرف ناسري
 العرب لما راوا من قوة الاستنطاق في اجدل لانه من الجدول وهو
 هذا القوة وهو للصفر واخيل من الخيلان وهو لاطير ذو خيلان
 واما افعي فكانهم توهموا معنى الخبث فظنوا جري ذلك في اصل
 مجرى الصفات وهذا معنى كلام شيبويه **ثم قال** **الثابت بان**
شرطه العلمية والذي يدل عليه مرفهم قايمة في مرفق بامراه قايمة
 لظنهم ولو لم يكن كذلك لوجب منع المرف لان فيه تا التائيت والصف
 وانما شرطت العلمية لان التائي في غيره غير لانه لا تك تقول في غيره
 مرفق برجل قايمة وامراه قايمة فيجدها تنزع عن الاسم وتثبت ويبقى
 الاسم على حاله فاذا انضمت العلمية لزمت فلم يتفك عن الاسم فاعند
 بها عند لزومها ولم يعتد بها في غيره **والمعنوي كذلك** والكلام فيه
 كالكلام في التائيت بالتائيت تقول مرفق بامراه جري فتعرفه
 وان كان فيه تائيت وصفه كما ذكرنا في **التا قوله** **وشرطه**
تائيه يعني تائير المعنوي لان التائيت بالتائيت بالجمع العلمية
 معجم التائير على كل حال وانما هذا مخصوص بالمعنوي لان التائيت
 بالتائيت لا يوجد فيه تائير ساكن الا وسط فلم يجز ذلك فيه وانما
 اشتراط المعنوي اخذ هذه الاشياء لانه اذا كان تائيرا ساكن
 الاوسط جري على السننهم خفيفا ومنع مرفق للتقل فكان خفته
 قابلية احد التائيرين فيصرف واما من منعه من المرف فلم ينظر الى

خفته فاما اذا تحرك الأوسط لم تحصل فيه تلك الخفة المقابلة
وكذلك اذا كان مع العجم وان سكن وسطه فانها وان لم تكن معه
سبباً لها سند ذلك أن العجم لا يكون مع الثلاثي الساكن الأوسط سبباً
كما توهمه بعضهم فهي مقولة للتأنيث حتى يتعمق تأثيره فلا يلزم من
تقويتها أمر التأنيث **موجّه** أن تعتبره مستقلة في مع الصرف
فهذا يجوز مره لأنه لم يوجد فيه **وأي** أحد الشروط المعتبرة كل واحد
منها في الختم لأنها على البدل وسفر كذلك لأنه وان لم يرد على
ثلاثة وليس معه عجمه فانه متحرك الأوسط **وما** محتج لأنه مع
العجمه على ما ذكرناه **قوله وان سمي به مذكور شرطه الزيادة**
يعني فان سمي بالمؤنث المعنوي لأن الكلام فيه فالضمير له وانما
استعمل في المعنوي الزيادة اذا سمي به مذكور لأن التأنيث المعنوي
باعتبار مدلوله قد فات بتسميته المذكور به فلم يبق إلا اعتبار
اللفظ فاعتبر الزايد على الثلاثة لأنه فيه بمثابة التأنيث
فكان فيه تأويل يعتبر ما دون ذلك **الفوات المعني وفوات ما**
يتقدر بالتا والذي يدل على ذلك تصغيرهم قدما بقدمه وعجز
بعقرب فدل على أن الحرف الزايد ثابت مناب التا فاعتبر الزايد
ولم يعتبر في قدمه إذ لا شيء يقوم مقام التا والمعنى قد زال اعتبار
كما تقدم **قال المعرفة شرطها ان تكون علمية** لأن يقبه
المعارف اما مبنية كالمضرات واسماء الأشارة والموصولات
فلا دخول لها في هذا الباب واما معرفة باللام أو مضافه وتلك
وان كانت معرفة في حكمها حكم المنصرف على ما سياتي في آخره وهذا
انما يكون اذا لم تجعل تعريف باب التوكيد أصلاً ولم يعتد به
ايضا فاما اذا اعتد به في مع الصرف مثل مررت بالقوم اجمع وشبهه

واحد من شرط النجم ورتب شرطه فحتماً لا يرد على الثلاثة
بعض الحكم الاوسط



انضم الى العلمية يعرف التوكيد **قوله** العجمه شرطها علمية في العجمه وتحرك
الأوسط وزيادة على الثلاثة والدليل على اشتراط العلمية في العجمية في الأصل
انك لو سميت بديباج لصره وانما اشتراط تحرك الأوسط لانهم لم يمنعوا تحركها
ولا لوطا ولم يوجد في كلامهم الا مصر و فافيد العلمية والعجمه فدل ذلك على
العجمه في الأصل لا اثر لها مع سكن الوسط والعلمه في اشتراط العلمية مع العجمه
في الأصل انه اذا نقل غير علم اعتبرت عليه احكام كلامهم من الاضافه
والالف واللام فصاركاً لأن جنسه فضعف اعتبار العجمه منه بخلاف ما
اذا نقل علماً واما تحرك الأوسط والزيادة على الثلاثة فلما في مخالفتها
من الخفة التي قابلت علة اقوى منها فلذلك قابلتها فلم يكن لها
معها اثر **قوله** لا اجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرها بمساجد
هذا اجمع هو احدى ما يقوم مقام علمين وسميته وسببه انه يصح
منتهى الجموع فكانه جمع مرتان عاماً تحقيقاً في نحو اكلت اكلت جمع اكلت
جمع كلب وتقدر في نحو افاضل وسميته لأنه على تلك الصيغة واجري
مجراه وهذا اولى من قول الاكثرين انه جمع لانظيره في الأحاد
فان ذلك منقوض بافلس وبابه وهو اكثر من ان يحصى فافعل
جمع لانظيره في الأحاد فكان حدير ابان لمسح من الصرف و
اجاب بعضهم عن ذلك بانه قد جاء فعل في واحد التأنيث
كألمة في لغه رديه وتأنيث لا يعتد بها على البنية فقد صح مجي
أفعل في الواحد وهذا فاسد لأنه لا لغه رديه وتأنيث نادراً
والنادر لا اعتداد به كما في سراويل في ذلك البنا القابل هو بيه وتأنيثاً

ان ثناء التانيث في مثل ذلك قد اعتد بها فان الاجماع على صرف
فرازة لانه مثل كراهيه وطواغيه وبابه وليس يفارق هذا الباب
الذي يقول له الابقاء التانيث والافقد ورد اذا مثل في الواحد
ولا يصح ان يقال انه لانظيره في الاحاد وهو الذي يحيب به القائل
في صرف فرازة وشبهه فانه يقول حرج بزاده التاء الى رتبة الواحد
الذي هو كراهيه وطواغيه فلذلك صرف فاعتد ثناء التانيث في خروج
هذه البنية عن صيغة الجمع الى صيغة الواحد فكيف جعل ثناء التانيث
في باب فعل غير مخرجه له عن صيغة الجمع الى صيغة الواحد وهل هذا الا
تسكتا نقض بقرن واذا قيل صيغة منتهى الجموع كان التعليل في
قيامه مقام علقين اوضح من قولنا لانظيره في الاحاد او ان دفع
هذا النقص الذي لا جواب له واما فرازة فنصرف لمن شرط هذه الصيغة
المعتبره ان يكون نغرها لانها اذا كانت بالها شابهت كراهيه وطواغيه
لفظا ومعنى فكان اجراها جرها اجدر وحضا جرها للضع غير منصرف
لان منقول عن الجمع ووجه وروده ان يقال حضا جراسم للضع مفرد فكيف
امتنع من الصرف وهو مفرد ولا يجوز ان يقال وهو صيغة منتهى الجموع لاني
ذلك شرط اجمع المانع فلا يوجد الشرط على انفراد سببا فلا بد من تحقيق
الجمعيه التي هي سبب والشرط جمعا فلذلك قيل لانه منقول عن الجمع كالاسماء
المنقوله عن الصفة مالم يمنع مانع كذا ثم ولذلك لو سمي مساجد كان مستغنا
من الصرف باعتبار اجمع المنروط بما ذكره فحضا جرادن كسما اذا سمي به لاني
حضا جري الاصل جمع لخص والحضو العظيم البطل فاذا سمي الضبع بحضا
كان كتهيه جبل مساجد كما ان مساجد لا ينصرف عند ذلك فلكذلك

حضا جري

حضا جري وسراويل في هذا الاعتراض على هذا الباب اشكل
من حضا جرادن بقرن ولزلك اضطرب فيه فقال قوم اعجمي
حمل على موازته في العربية كصايح فاجري مجراه تشبيها
له به لهما لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه مشاكلة فحملوه
عليه ويلزم هو لا ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وكذلك يقول
بعضهم وقال قوم هو عربي ولكنه جمع في التقدير فيجعلون
سراويل في التقدير جميعا لسراويل ثم اطلق اسم جنس على هذه
الاله المفردة وهو يعيد في الاسماء الاجناس فان مثل ذلك لم يثبت
الا في الاعلام وجوابهم ان مثل هذه الصيغة لم تمنع الا اذا كان
جمعا وذلك معلوم باستقرا كلامهم وقد ثبت معهما منعها
ها هنا فوجب حملها على الجمع تقديرا وان كان مخالفا للقياس
مراعاة لما علم من كلامهم في هذه القاعدة واذا صرف فلا اشكال
على ما ذكرناه لانا قلنا الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع
وقد فقد ها هنا كونه جمعا فلا اثر للشرط عند فقدان السبب
واما من قال القله كونه لانظيره في الاحاد فالاشكال عليه وادام
صرف اولم يصرف **وهو جوارب زفقا وجرا** مثل قاض بالاخلاق بين
الخويين في اللفظ وان اختلف في التقدير فستبيوه واصحابه
يرحمون انه غير منصرف وان التثوين فيه تنوين عوض وبعضهم
يرغم انه منصرف لعدم الموجب لمنع الصرف ويستدل هؤلاء على هذا
بانه لو كان فيه مانع من الصرف لم يكن الا الجمع وشرط الجمع ان
يكون بعد الالف حرفان فصاعدا وليس بعد الالف ها هنا الا
حرف واحد فالتثني الشرط المانع فوجب الصرف لذلك وصار حرفه
كصرف كلام وسلام مما وقع فيه بعد الالف حرف واحد والصحيح

مرجع

الوجه الثاني

ما ذهب اليه تسيويه والربليل عليه انه جمع على ضيقه المجموع
يمنع الصرف فيه لا الا الحزمت القاعدة المعلومة في باب منع
الصرف وما ذكره من الاعلال وبقي حرف واحد بعد الفه غير
مستقيم فانا نقطع باعتبار المحذوف في مثل ذلك والذي يدل
عليه امران احدهما انا نقول هذه جوارح تكسر الواو اعتدا
بوجود الياء ولو كانت الياء في حكم المقدم لوجب ان تقول هذه
جوارح فدل ذلك على انه ليس كسلا م واذا ثبت الاعتداد بها
في كسر الواو يجب الاعتداد بها في منع الصرف لانه حكم لفظي
مثله والثاني انا منفقون على منع صرف مثل فولك زرادستي
واحوى وما اشبهه واصله اسقي واحوي فالمانع منه وزن
الفعل والصفة ووزن الفعل انما يكون باعتبار الضيقه التي
هي افعل فتحركت الياء وانفتح قبلها فانقلبت الفاقبقي احوى
فلوضع ان يكون الاعلال محلا بالزنه لوجب ان لا يعتدوا بوزن
الفعل فيقال هو احوى من كذا اي بالتثوين لانه حينئذ
غير مماثل لوزن الفعل ولا قابل به فان قال قابل ان احوى
مثل افعل بعد الاعلال لثبوت الالف بعد العين فهو فاسد
من جهة ان ثبوتها انما كان بعد الحكم بمنع الصرف الا ترا ابك
لو صرفته لزال الالف كما في جوارح فان جوارح لو اعللته من غير
صرف لبقيت الياء بعد الالف ثابتة ولا وجه لحذفها وانما حذفت
بتقدير الانصراف عنده والذي اوجب عنده ان يصرح جوارح هو عينه
هو جود في احوى واشقى ولم يصرح باتفاق فان قيل فما هذا التثوين
على مذنب تسيويه فيل هو عنده تثوين عوض والواو عن الياء
الياء المحذوفه والاولى ان يقال عن الاعلال الياء بالسكون لان حذف الياء

انما

انما كان بسبب وجود التثوين فكيف يصح ان يكون عوضا عنها
ولم تحذف الا بعد وجوده وانما يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد
ثبوت حذفه لغيره فوجب ان يقال انه عوض عن الاعلال لان
الاعلال ثابت قبل مجي التثوين فلما جاء التثوين بعد ثبوت الاعلال
اجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وتسيويه يطرد
هذا الاصل فاذا نسي امره بقاض قيل هذه قاض وان كان
فيه علتان طرد الاصله في التعويين عن اعلال الياء ومخالقوه
في جوارح لما تعذر عليهم في مثل قاض اسما لامراه ان يقدره
عزبا عن العلة المانعه للصرف والتثوين عندهم في مثله تثوين
الصرف طردوا اصلهم في حذفه فيقولون جاتي قاضي باثبات الياء
لان التثوين لما زال بامتناع الصرف وحذفت الضمة استقلا بقت الياء
الياء ساكنه لا موجب لحذفها فاذا جاء الى النصب اتفق الجميع على
قولهم رايت جوارح لفظا وحاكما ومن العرب من يقول
مررت بجوارح في الخفض وهي قليلة ووجهها انه قد مر من اول الامر
ممنوعا من الصرف والممنوع من الصرف حركته الفتح في الجرد
كما في النصب وقد قيل في النصب رايت جوارح باتفاق لحذفه
الفتح فكذلك هذا **قوله التركيب شرطه القليله** وان لا
يكون باضافه ولا اسناد اختار بقوله وان لا يكون باضافه من مثل
غلام زيد اذا كان علما لان الاضافه تدخل الممتنع من الصرف
في حكم المنصرف ولا اثر للمانع معه على ما سياتي **قوله ولا اسناد**
اختار من مثل نابض مشرا لانه لا يستقيم فيه اعراب وضع الصرف
فروع الاعراب فاذا امتنع الاعراب من اصله امتنع ذلك **قوله**
الالف والنون ان كان اسما فشرطه العلية كعمران او صفه

الى اخره وانما اشترطت العلميه فيما فيه الالف والنون اذا
كان اسما لانه يقوي شبهتها بالالف التانيث الا ترى انك اذا
قدرت ندمان علما وحدث الالف والنون مشابهاه لالف التانيث
من حيث امتناع دخول التانيث عليها كما امتناع دخولها على الالف
فلا تقول في العلم ندمانه كما لا تقول في سكران سكرانه ولو لا
العلميه لقلت ندمانه فقد ظهر لكان الالف والنون في الاسماء لا
تكون مشبهه لالف التانيث الا باعتبار العلميه وانما اختلف فيها
اذا كانت في الصفة انتفا فعلا نه او وجود فعلا على القول الام
ليتحقق ايضا شبهتها بالضم التانيث لانها اذا كانت لها فعلا
لم تقل فيها فعلا نه استغناء بفعلا وكذلك اذا انتقت فعلا نه
فقد انتفى دخول التانيث عليه فقد حصل الشبه بذلك ومن ثم
يعنى ومن اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رجم من رجم ان
الشرط انتفى فعلا نه منعه من الصرف اذ ليس له فعلا نه ومن رجم
ان الشرط وجود فعلا صرفه لانه ليس له فعلا والاول الوجه من وجهين
احدهما ان الالف والنون عندنا كانت مانعه لامتناع دخول
تا التانيث عليها واذا كان رجمي مما لا تدخل تا التانيث فقد
صح شبهه بالالف التانيث ووجود فعلا ليس مقصودا في نفسه
وانما المقصود تحقيق امتناع دخول تا التانيث عليها فاذا امتنع
دخول تا التانيث عليها بغيره فقد حصل المقصود والثاني انه لو
قدر استواء الالف في هذا اولى لانه الاكثر في كلامهم فينبغي ان
يحمل على الاكثر الا ترى ان باب سكران اكثر من باب ندمان
واذا اختلف ان يكون من كل واحد منهما محمله على ما هو الاكثر
اولى ولم يختلف في ندمان لانه لم يتشبه فيه فعلا نه ولم يوجد

كان هذا

له فعلا

له فعلا وكذلك لم يختلف في سكران في انه ممنوع من الصرف
لخلاف ندمان لا تتفا فعلا نه ولو وجد فعلا **قوله وزن الفعل**
شرطه ان تختص بالفعل كشره ورتب وفعل ليس من ابناء الاسماء
فان وجد في الاسم فلا يكون الامنقولا عن الفعل كعذرا وعثرا
اعجميا كعجم **قوله** او يكون اوله زياده كزيادته غير قابل للتا
هذا اولى من قول النحويين او يكون غالبا على الفعل فانه غير
مستقيم لوجهين احدهما انه يرد الى جهاله اذ لا يعرف كثرة
على الاسم الا بعد الاطاطه بما وقع منه في الاسماء والافعال
والثاني انه باطل بافعل فان افعل في الاسماء اكثر منه في الافعال
وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف ولو كان اعتبار لغته في
الفعل لم يمنع افعل لغته في الاسم والبوليل على ان افعل في الاسماء
اكثر منه ما حى فعل ثلاثي الاوله او فعل اسما اما للتفضيل واما
لغيره وافعل في الافعال لا يكون الا في بعض ما جافيه فعلا
وفي غير ذلك قليلا ويقابله في القله وقوع افعل في الاسماء من غير
فعل كاجدل واخيل وافعى وارنب واشباه ذلك ثبت ان هذا
القول اولى وهو مناسب في منع الصرف لشبهه بالفعل لزيادته
وهو معنى كلام سيبويه والذي تحقق لك ذلك ان فاعلا في
الاسماء لا يكاد يوجد الا في نحو حاتم وهو قليل وفاعل في الافعال
اكثر من ان يحصا كضارب وخاصم وقائل في باب المفاعله
وسافر في غيره ولو سميت نحائمه لمرفته **قوله غير قابل للتا** اختار
من مثل يعمل في مثل قولهم جعل يعمل فلو لم يختار منه لوزن نقضا
وانما كان قوله التامانغا من اعتبار لانه بقوله التا يخرج عن شبه
الفعل لان الافعال لا تقبل هذه التا فلما قبل ما لا يقبله الفعل

من رجم
اسماء
الموضع

خرج عن سببه وهو معنى كلام الفارسي **قوله** ومن ثم اقتنع احمر
لانه لم يقبل التماثل شبه قاييم وانصرف بعمل لقبوله **التا وقوله وما**
في علمه موثره اذ انصرف الى اخره قوله موثره احتراز
من ان يكون لا اثر لها كرجل سمي بمساجد او حرا فانه لا اثر للعلميه
لاستقلال الحكم بالجمعيه والفتا الثانيه وانما اعتبر كونها موثره
لانك اذا نكرت ما هذه صفتها لم تزل الا العلميه وقد ثبت انه لا
اثر لها فيبقى الاسم ممتعا على ما كان عليه فلو لم تختر منها الحكم
الحكم بانه اذا نكر صرف خطأ لان نحو مساجد اذا نكر لا ينصرف لها
ذكرناه وانما انصرف كلما فيه علميه موثره اذ انكر لما تبين من
تفصيل ما تقدم ان العلميه لا تجامع شيئا من العلل وهي موثره
الا وهي شرطيه الا العبدل ووزن الفعل فانها تجامعها وليست
شروطيهما وبيان ذلك ان الوصف لا يجامعه موثره لما بينهما
من التضاد فسقط والتاين ان كان بالالف فلا يجامعه موثره
فسقط وان كان بغيرها فقد تقدم انها شرطيه والعينه هي
شروطيهما والجمع لا يجامعه موثره فتسقطا والتركيب شرطه
العلميه والالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلميه وان
كانا في صفة فلا يجامعه لما بينهما من التضاد فلم يبق الا العبدل
ووزن الفعل فانها تجامعها من غير شرط الا ترى انك
تقول ثلاث واخر وجمع فمنعه الصرف للعبدل والصفة مع اتقا
العلميه وكذلك اسود واخر فدل على ان العلميه ليست شرطه
فيهما لاستقلال الحكم دونها الا انها متضادان اعني العبدل
ووزن الفعل المعتبر وبيان التضاد هو ان العبدل لا يكون الا
بالا ووزن المذكوره ولا شي فيها من اوزان الفعل فلا يكون ابداع

العلميه

العلميه الا اجدتها فان لم يكن فيه احدتهما بقي بالاسم **اصلا**
لان العلميه تزول بالتكبير وتزول كون التواقي سمييا لكون
العلميه شرطيهما واذا انتفى الشرط انتفى المشروط واذا نكر
فيه احدهما بقي على سبب واحد وهو اما العبدل واما وزن
الفعل والعلميه تزول بالتكبير وان كان معهما امر اخر زال
لزوال شرطه فبين ان كل ما علميته موثره حكمه اذ انكر ان
ينصرف **قوله وخالف تسيويه الاخفش في مثل امر عليها**
ثم بكون اعتبار الصفة بعد التكبير وكل صفة اذا سمي بها
وفيهما علميه مع الصفة ثم تكررت فالأخفش يصرها بعد التكبير
ويطرد ما ذكرناه لانه اذا نكرت العلميه ولم يبق الا على سبب
واحد وتسيويه ممنعه الصرف ويعتبر الصفة بعد التكبير في منع
الصرف لما تقدم من ان المعتبر الوصف في الاصل وهذا وصف في
الاصل فوجب اعتبارها وان استعملت في غير ذلك كما ثبت في اسود
وارقم وادهم بالدليل المتقدم واشكل ما يرد عليه باب حاتم وضا
اذا سمي به فانه يقال لوضع اعتبار الصفة الاصلية بعد زوالها
بالتسمية لوجب امتناع حاتم من الصرف للعلميه والوصفيه وهو
مصرف بالاجماع واذا ثبت ان الصفة الاصلية غير معتبره مع الاسم
اجمعا فنحن اذا نكرنا لم نكفر الا ما انتفاه اعتبار الوصفه فلا
وجه لتقديرها بعد الحكم بانتفاها والجواب انه قد ثبت
اعتبار الوصفيه بعد الاسميه في مثل اسود وارقم وانما لم يعتبر
في باب حاتم لما نزع خاص وهو ان يعلم ان الوصفيه تنافي العلميه
في المعنى لان العلميه وضع الشيء لمذلول بعينه لا يتجاوز الوصفيه
وضع الشيء لمقام به ذلك المعنى مطلقا فكيف يكون الشيء مختصا

غير مختص فامتنع لامتناع اعتبار المنتزعين في حكم واحد وهو منع
 الصرف فلما نكروزال المانع لا اعتبار الوصفية فاعتزلوا ال
 المانع فوافقت عليه اخرى فوجب منع الصرف لذلك ومذهب
 سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية
 وان زال تحققت حقيقتها معنى ويلزم الاحتشاش صرف ما علم ان
 العرب تمنعه الصرف نحو اسود ومنع صرف ما علم ان العرب تصرفه
 نحو مرت بنسوه اربع **قوله وجميع الباب** اعني باب ما
 لا يصرف اذا دخلته الالف واللام او الاضافة اعني ان يكون مضافا
 بنحو بالكسر كقولك مرت بالمر ومررت باحمركم وانما الخوة
 بالكسر إما لانه دخل عليه ما هو من خواص الاستماف قابل شبه
 الفعل فرجع الى اصله وإما لان الجر لم يمتنع فيه الاتعاليها
 التنوين للعلتين ولما كان زوال التنوين ها هنا لاجل اللام
 او الاضافة لا للعلتين زال موجب منع الجر فدخل وهذا قول
 أكثرهم **المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية منه**
 الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة
 قيامه به **قوله** ما اسند الفعل او شبهه اليه ليدخل فيه نحو
 زيد قائم فابوه فابوه فاعل لانه اسند اليه ما شبه الفعل **قوله**
 وقدم عليه ليخرج عنه نحو قولك زيد قائم فانه يوههم ان زيدا هو
 المسند اليه قام فيظن انه داخل في الحد وليس هو فاعلا وانما
 هو مبتدأ **قوله** على جهة قيامه به احتوازا من مفعول ما لم يسم
 فاعله نحو قولك ضرب زيد فانه اسند الفعل اليه وقدم عليه
 فلولا تختر منه لدخل في الحد وليس هو فاعل عند من جدي بهذا
 الحد والذين يجعلونه من انواع الفاعل لا يختارون عنه بهذا

القيد

القيد واكثر البصر من المتقدمين هو عندهم فاعل فاذا احدا
 الفاعل لم تختاروا عنه ليدخل في حده واختير قوله على جهة قيامه
 به ولم يقل قائما به ليدخل فيه هو ما هو قائم به على الحقيقة وما هو
 جار مجراه في التقدير والتقدير كالسب والاضافات فالاول مثل
 قولك علم زيد وشبهه والثاني مثل قولك قرب زيد وبعده وشبهه
 والباب كله واحد سواء كان فيه معنى محقق يقوم بالفاعل او
 مجرئ مجراه من نسيبه او اضافة واختير قوله على جهة قيامه به لذلك
قوله والاصل ان يبي فعله لانه احد حزمي الفعل الجملة معه وما
 عداهما فضله وقد وجب تقديم الفعل فوجب ان يكون الاصل ان
 يبي فعله لانه محتاج اليه والمحتاج اليه اولى بالتقديم من غيره فان
 قدم عليه المفعول كان في النية موحوا لما ذكرناه **قوله** ومن ثم
 جاز ضرب علامه زيد وامسح ضرب علامه زيد اعني من اجل ان
 اصل الفاعل التقديم على غيره جازت المسئلة الاولى وامتنعت
 الثانية وبيانه انك اذا قلت ضرب علامه زيد فلا بد من متقدم
 يرجع عليه هذا الضمير تقديما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد
 وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم تجر ولكنه
 لما كان فاعلا والفاعل يثبت التقديم جازت المسئلة الاولى لانه في
 حكم قولك ضرب زيد علامه وامتنعت المسئلة الاخرى وهي قولك
 ضرب علامه زيد الان الضمير في علامه راجع الى زيد وهو متاخر
 لفظا ومعنى اما اللفظ فمعلوم حسا واما المعنى فلانه راجع الى
 المفعول ورتبته التاخر فرجع الضمير الى غير المذكور فامتنعت المسئلة
 لذلك **قوله** واذا انتفا الاعراب لفظا فيهما والقربيه الى اخره
 بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل الذي هو الاصل بعد ان كان

جائزا تاخيره فممنه ان ينتفي الاعراب في الفاعل والمفعول جميعا
والقربيه ضغوك ضرب موسى عيسى لانه لو لم يتقدم الفاعل
ها هنا لا يدي الى اللبس والتزم التقديم لذلك تخلف قولك اكل
موسى الكعك فممنه ان انتفي صهيما الاعراب فجايز فيه
التقديم لما فيه من القربيه الرافعه للبس اذ لا يشك ان موسى
اكل والكعك ما كول ومنها ان يقع الفاعل ضميرا متصلا فانه
يجب تقديمه على المفعول كقولك كذا فقدر كقولك
ضربت زيدا لانه لا يمكن تاخيره لبي وضعه متصل فلو اخر
لوجب ان يكون منفصلا وذلك غير شايغ ومنها ان
يقع مفعوله بعد الاوله معناها مثال الاول ما ضرب زيد
الا عمرا والثاني انها ضرب زيد عمرا لبي ما بعد الا المفرد هو
المقصود بالاثبات دون ما عداه من الجنس المنفي قبله الا
تري انك اذا قلت ما ضرب زيد العمرا فقد نعتت جنس من
وقع عليه ضرب زيد واثبت منه عمرا لا غير فلو ذهبت تقدم
وتوخر فتقول ما ضرب عمرا لا ينعكس اطعني وكذلك اذا
قلت انها ضرب زيد عمرا لان ما يقع ثانيا في مثل ذلك بمثابة
الواقع بعد الا يتصل الغرض المقصود فوجب فيه ما وجب
في المذكور معه **القول** واذا اتصل به ضمير مفعول الى اخر
بيان لما يعرض فيوجب تقدم المفعول على الفاعل الذي هو
خلاف الاصل فمنها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كقولك
ضرب زيدا سيده لانه ان لم يتقدم المفعول ها هنا رجح الضمير
الى غير المذكور لفظا ولا معنى فيرجع من باب ضرب علامه
زيدا وقد تقدم ذلك ممنوع فوجب التاخير لما ذكرناه

ومنها

ومنها ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير ضمير متصل
فمضرب زيد وما ضربني الا انت ويشبهه لانه لو لم يتقدم المفعول
المفعول لوجب ان يكون منفصلا وقد ثبت له في مثل ذلك
الاتصال فامتنع تاخيره لذلك ومنها ان يقع الفاعل
بعد الا كقولك ما ضرب عمرا لا يزيد لان الغرض ها هنا نفي جنس
الفاعل عليه واثباتها لزيد خاصة عكس ما ذكرناه من قبل عند
تاخير المفعول بعد الا فلو ذهبت توخر المفعول لانعكس
المعنى الا ترى انك اذا قلت ما ضرب عمرا لا يزيد فلو قدرت ضاربا
اخر لعمرا وغير زيد لم يصدق الكلام المذكور ولو قدرت مفعولا
اخر غير عمرا لم يصدق الكلام المذكور فاعلا اخر غير زيد لم
يخل به فقد تبين ان كل واحده من المسلمين عكس الاخرى
في المعنى فوجب التزام ما ذكر في كل واحده منها **قوله** وقد
حذف الفعل جوارا وذلك عند قيام القواين حاله كانت او
مقاله كقولك من يقول من قام زيد فزيد فاعل لفعل مقدر
ذل عليه قول القائل من قام ولولا ذلك لم يسع حذفه الا ترى
انك لو قلت زيد من غير قربيه لم يقد ذلك شيئا ومنه **قوله**
نعالي يسبح له فيها بالعدو والاصال رجال في قراه بن حمار
واي بكر يفتح الميا وذلك ان قوله رجال لا يصلح ان يكون مرفوعا
بل يسبح لافاعلا ولا مفعولا لعمالم بسم فاعله اما الاول فلنا
يسبح النبا الذي يجب حذف الفاعل معه واما الثاني فلفساد
المعنى لانه يودي الى ان يكون الرجال هم المسبحين في البيت
المذكور بالتعظيم فوجب ان يقدر فاعلا حذف فعله لتقدم
ما يدل عليه من جمله اخرى لانه اذا قيل يسبح فقد علم ان شتم

ولو قدرت مفعولا
اخر غير زيد لم
يصدق الكلام
المذكور فاعلا
اخر غير زيد لم
يخل به فقد
تبين ان كل
واحدة من
المسلمين
عكس الاخرى
في المعنى
فوجب التزام
ما ذكر في كل
واحدة منها
قوله وقد
حذف الفعل
جوارا وذلك
عند قيام
القواين حاله
كانت او
مقاله كقولك
من يقول من
قام زيد فزيد
فاعل لفعل
مقدر
ذل عليه قول
القائل من قام
ولولا ذلك لم
يسع حذفه
الا ترى
انك لو قلت
زيد من غير
قربيه لم يقد
ذلك شيئا
ومنه قوله
نعالي يسبح
له فيها بالعدو
والاصال رجال
في قراه بن
حمار
واي بكر يفتح
الميا وذلك ان
قوله رجال لا
يصلح ان يكون
مرفوعا
بل يسبح لافاعلا
ولا مفعولا
لعمالم بسم
فاعله اما
الاول فلنا
يسبح النبا الذي
يجب حذف
الفاعل معه
واما الثاني
فلفساد
المعنى لانه
يودي الى ان
يكون الرجال
هم المسبحين
في البيت
المذكور
بالتعظيم
فوجب ان
يقدر فاعلا
حذف فعله
لتقدم
ما يدل عليه
من جمله
اخرى لانه
اذا قيل يسبح
فقد علم ان
شتم

فاعلا ولكنه لم يذكره فكان سايلا سال عنه فقال من يسبح فقال
 رجال اي يسبحه رجال فرجال فاعل لفعل مقدر على نحو ما تقدم
 وكذلك قول الشاعر لبتك بردي ضارح محصومه ثم حط ما يطع
 لانه لما قال لبتك ثم يد علم ان ثم من يبكيه فكانه قيل من يبكي
 عليه فقيل ضارح محصومه فهو كما ذكرنا في الايه **قوله ووجوبا**
 في مثل وان احد من المشركين استجارك فاجره وهو كل موضع
 وقع بعده محل الفعل المحذوف فعل او ما ينزل منزله مفسر
 للفعل المحذوف وانما التزموا حذفه كرايه ان يجعوا بين المفسر
 والمفسر لانهم لم يأتوا بالثاني الا تفسير الاول فلو ذكروا الاول
 معه لوقع ذكر الثاني ضارحا كقولك ان زيد قام قمم فلو
 قلت ان قام زيد قمم لم تجز لما ذكرناه ومثال ما ينزل
 منزله ذلك الفعل المفسر ان المفتوحه الواقعه بعد لو كقولك
 لو انك جيتني لا كرمك فالتقدير لو ثبتت انك جيتني ولكنهم
 حذفوا لما ذكرناه لان ان المفتوحه تدل على الثبوت فكانت
 كالمفسر فاجريت مجراه لذلك ولذلك لو قلت في مثل لو انك
 جيتني لجيتك لو جيتك لم تجز لغوات لفظ ان المفسره
 في المعنى للفعل المحذوف **قوله** وقد حذفنا جميعا يعني الفعل
 والفاعل وذلك ايضا عند حصول القرينه كما اذا قيل اقام
 زيد فقيل نعم والتقدير يريم قام زيد ولو لا ما تقدم لم يكن نعم
 مفيد اشيا لانه حرف فلا يفيد الا مع جمله فعلية او اسميه فوجب
 تقدير الجملة وقد رت فعلية لتكون موافقه لقرينتها وهو اولي
 من تقديرها اسميه لما يلزم من المخالفه بينها وبين قرينتها واما
 مثل قولهم الاحطبه قالا اليه مرفوعا فهو فاعل ايضا لفعل محذوف

تقدم

قرينه عند ايراد هذا الكلام فيما قصد من جري مثلا في مثل ذلك
 وما قاره فيقال في كل قضية كان الانسان اهلا لها فحتمه اول
 ولكنها امتنعت عليه لعارض عرض من غير جهته واصله ان
 رجلا كانت لا تحظى عنده امره فتزوجته امره ولم تال جهدا
 فيما تحظى به عنده ولم تحط بعد ذلك فقالت الاحطبه فلما البه
 ثم جريا مثلا في ذلك وشبهه والله اعلم **قوله** واذا تنازع الفعلا
 ظاهرا بعدهما الى اخره **قوله** ظاهرا بعدهما لانها اذا وجهها الى
 مضمرا استويا في صحة الاضمار فيهما لانها اذا كانا متكلمين
 واكرمت وخوه وان كانا لمحا طب قلت ضربك واكرمك وخوه
 وان كانا لغايب قلت ز يد ضرب واكرم وخوه فلم يتنازعا شيئا
 لان كل واحد منهما يجب له مثل ما يجب للاخر فان قلت
 ضا تصنع مثل ضرب واكرم الا انت او الانا او الاله وخوه فانها
 فعلا ن وجهها الى مضمرا يتنازعا لانه يصلح ان يكون لكل واحد
 منهما كالظاهر قلت قد ذكر ذلك بعض المتأخرين وهو غلط
 لانه لو كان من هذا من الباب لوجب ان يكون في احدهما
 المضمرا لانه فاعل فيقال ما ضرب واكرم الا انت وما ضرب واكرم
 الا انت وعند ذلك يفسد المعنى وانما هذا الكلام معمول على المحذوف
 وتقديره ما ضرب الا انت وما اكرم الا انت فحذف ذلك من احدهما
 تحقيا **قوله خلافا للفساى** لانه لا خير الاضمار في المسله
 المذكوره بل يوجب المحذوف ويظهر ذلك في التشبيه والجمع كقولك
 ضربني وضربت الزيديين خذرا من الاضمار قبل الذكر وهو مؤدود
 لما علم ان العرب لا تحذف الفاعل **قوله** وجاز خلافا للفسرا لان

الفراء يمنع هذه المسئلة وامثالها لما يلزم من الاضمار قبل
 الذكر او حذف الفاعل وهو مردود لانه ثبت مثله عن العرب
 كقولك وكنتا مديما كان متونها جري فوقها واستشعر لونها
قوله وحذفت المفعول اذا استغنى عنه احتوازا من ان يكون
 المفعول تانيا من باب علمت كقولك حسبي مطلقا وحسبت
 زيدا مطلقا لانك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يسع
 حذفه وسياتي في بابيه وان اضمرته اضمرت مفعولا قبل الذكر
 فلما لم يسع حذف ولا اضمار وجب العدول الى الظاهر
قوله في اعمال الاول ويضم المفعول على المختار الا ان يمنع
 مانع فيظهر يعني في مثل حسبي وحسبتها منطلقين الزيدان
 منطلقا اظهرت منطلقين لتعذر الاضمار لانك لو اضمرته مفردا
 لم يستقم لانه مفعول ثان لحسبتها فيجب ان يكون مثني ولو
 اضمرته مثني لم يستقم لانه عايد على منطلقا وضمير المفرد لا يكون
 مثني فلما امتنع وجب الاضمار وجب الاظهار واما **قوله**
 ولوانها استغنى لادنى معيشته كفاي ولم اطلب قليل من المال
 فقد استدلل به الكوفيون على ان اعمال الاول هو الافصح
 لان الشاعرا فصيح وكان يمكنه اعمال الثاني فلما عمل الاول
 من غير ضرورة دل على ان اعمال الثاني ليس بالافصح واذا لم
 يكن الافصح ثبت ان اعمال الاول افصح اذ لا قابل بغير ذلك
 ويقوي ذلك انه عمل الاول مع ارتكاب ما يلزمه من حذف المفعول
 من الثاني ولو عمل الثاني لم يلزمه ارتكاب امر محذور وذلك
 ظاهر في ان اعمال الاول الافصح والجواب منع ان يكون

هذا السطر
 هو الجواب

هذا البيت من هذا الباب وبيان ان شرط هذا الباب ان
 يكون الفعلان موجهين الى شئ واحد من حيث المعنى ولو وجه
 الفعلان فاهنا الى شئ واحد لقصد المعنى لان البيت ولو ان
 ما اسعى لادنى معيشته كفاي ولم اطلب قليل من المال ولو تدل
 على امتناع الشئ لامتناع غيره فاذا كان بعدها مثبتا كان منفيًا
 في المعنى واذا كان منفيًا كان مثبتا لانها تدل على امتناعه واما
 البقي اثباتا ولو اثبتت ذلك فقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشته
 فيه نفي السعي لادنى معيشته فلو وجه ولم اطلب الى قليل لوجب
 ان يكون فيه اثبات لطلب القليل لانه منفي في سياق جواب لو
 فيكون نافيا للسعي لادنى معيشته مثبتا لطلب القليل من المال
 وهو عين ما ثبت نفيه فيودي الى ان يكون نافيا مثبتا الشئ واحد
 في كلام واحد وهو فاسد فثبت انه ليس من هذا الباب لما
 ادى اليه من فساد المعنى **قوله مفعول ما لم سمعوا** هو مفعول
 حذف فاعله واقم هو مقامه يريد في جملة الاخبار عنه **قوله وشرط**
 ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويقول يريد الى معنى فعل ويقول
 حتى ان استخرج ودخرج يندرج تحت **قوله** ولا يقع المفعول
 الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب علمت والمفعول له
 والمفعول معه كذلك قلنا انما لم يقع الثاني من باب علمت
 والثالث من باب علمت لان افعالهما تدخل على المبتدأ والخبر
 والمفعول والمفعول الثاني في الاول والثالث في الثاني هما خبر
 المبتدأ في المعنى فلو اقيما مقام الفاعل لصار محبرا عنهما وهما
 باطل لان الخبر لا يكون محبرا عنه وانما قلنا ان المفعول له كذلك
 لانه قد يكون عمله لافعال متعدده **بقوله** ضمنت واكرمت

بعدها

ع

واعطيت اكراما يزيد فلواقم هذا المفعول كما مقام الفاعل
 لكان اما ان يقام مقام المجرى او مقام اهدها وعلى كل
 تقدير يلزم خلو بعض الافعال عن الفاعل وهو باطل فلما
 لم تطرد هذه القاعدة للعرب امتنعوا من اثباتها في هذا
 الموضوع الذي لا يورد فيه الافعال لذلك وانما قلنا ان
 المفعول معه كذلك لانه مذكور بحرف العطف فلواقمناه
 مقام الفاعل لكانا اما ان نحذف الواو او نقيها فان حذفها
 خرج المفعول معه عن ان يكون مفعولا معه فانه لا يعقل
 بدون الواو وان لم نحذفها امتنع التركيب لما لم يسم فاعله فانه
 يكون عطف على غير معطوف عليه **قوله** واذا وجد المفعول
 تعين له وانما يكون كذلك لان المفعول به اقرب الى الفعل مما
 سواه فان الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي فاعلا
 يقال ان استدعا الفعل للمصدر اقرب فكان يلزم ان يكون
الاولى لانا نقول ان في الفعل دلالة على المصدر فلواقمناه مقام
 الفاعل لم يكن في الكلام فابده متجده فان قوله ضرب ضرب
 لا يفيد شيئا فان ضرب اشعره **قوله** والاول من باب اعطيت
 اولى من الثاني قلنا انما كان كذلك لان الاول من باب اعطيت
 فيه فاعليه تامن جهة الاخذ فاشبه بها الفاعل فتخرج قيامه بها
 مقامه **قوله للمبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرى** عن العوامل
 اللفظية احتراز مما يدخل ان واخواتها وكان واخواتها وطلنت
 واخواتها لانه في المعنى مثله وما يميزه الا بالتجريد **قوله مسند الله**
 احتراز من الالفاظ التي تعدد بها كالفاء العود والفاء حروف الهيبة
 فانها مجرده عن العوامل اللفظية لكنها غير معرفة بعد ان سبب
 الاعراب

ان

الاعراب وهو التركيب الاسنادي **قوله** والصفة الواقعة بعد
 حرف النفي والالف الاستفهام رافعه لظاهر ليدخل فيه اقايم
 الزيدان وشبهه اذ لم يدخل فيما تقدم لانه ليس مسندا اليه فان
 اقايم مبتدأ باتفاق والزيدان فاعل فلما بد من التعرض له
 ليدخل تحت الحد وهو كل صفة على ما ذكر **قوله** رافعه لظاهر
 احتراز من توهم متوهم حوزة اذ ارفع مضمرا مثل قولك اقايم
 هما اوقايمان الزيدان فانه لو اقتصر دونه لدخل فيه وليس
 بمبتدأ باتفاق **قوله** فان طابقت مفعلا اجاز الامر ان مثل اقايم
 زيد فانه يجوز ان يكون اقايم مبتدأ وزيد مرفوع بقايم فيدخل
 تحت الحد ويجوز ان تقول زيد مبتدأ و اقايم خبر متقدم فلما
 يدخل تحت الحد لانه لم يرفع ظاهرا اذ زيد مرفوع بالابتداء **قوله**
والخبر هو المجرى المسند للمعاير للصفة المذكورة يعني الواقعة
 بعد حرف النفي والالف الاستفهام رافعه لظاهر ولولم يفيد الخبر
 معايرتها لو دخلت في حد الخبر وهي مبتدأ ^{الاسماء} مجردة عن العوامل
 اللفظية مسنده لان قولك اقايم الزيدان بمعنى ايقوم الزيد
 وقولك اقايم خبر عن الزيدان وكذلك لو لم يسم الى المبتدأ الصفة
 المذكورة خرجت عن حد المبتدأ لانها خبر بها لا عنها **قوله** واصل
 المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه فلا بد من تقديم عطفه ليكون
 المحكم على محقق **قوله** ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها
 في الدار فان الضمير في داره ما يدعى المبتدأ الموحول لفظا المقوم
 رتبة والضمير في صاحبها ما يدعى الخبر وهو موحول لفظا ^{بمعنى}
 المبتدأ المقوم في المعنى فكان عايدا على مذكور وهذا كما سبق
 في ضرب على غلامه زيد وضرب غلامه زيدا **قوله** وقد يكون
 في ضرب على غلامه زيد وضرب غلامه زيدا

فانتم هذا

ان

المبتدأ انكهم اذا تخصصت بوجه ما لانه اذا تخصصت قوب من
المعروفه فاجري مجازا منه باب ولعبد مومن فانه تخصص
بالضفة وعنه باب ارجل في الدار امراه فانه تخصص بثبوت
الخبر لاحدهما وانما اشال عن التعيين وباب ما اخرج خبر
منك فانه تخصص بما حصل من افاده العموم وباب شرا هو
ذات اب فانه تخصص بشبهه بالفاعل اذ معناه ما اهدى انا اب
الا شر والوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز ان يكون نكرة
حاصل له وباب في الدار رجل فانه تخصص بتقدم حكمه عليه
وكانه موصوف كما في الفاعل ولا يلزم جواز قايم رجل وان
كان الخبر متقدما لانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في
غيرها اولان قايم لا يتعين للخبر خلاف الطرف ولانه كان يلبس
بالمبتدأ الخلاف في الدار رجل وباب سلام عليكم تخصص بنسبته الى
المسلم اذ اصله سلمت سلاما ثم حذفوا الفعل بقى سلاما عليهم
ثم عدل عن النصب الى الرفع لغرض الثبوت والمعنى على ما كان
عليه في مدلوله وقد كان مخفضا فوجب ان يكون مخصصا
قوله والخبر قد يكون جملة والجملة ضربان على ما ذكرناه وصحح
الجملة خبرا لانها تفيد من الاحكام مثل ما يفيد المفرد بشرطها
الضمير لحصل القايمه والا كان لغوا **قوله** وقد حذف يعني
الضمير اذا كان معلوما كقولهم البر الكرسبي والسمي
منوان بدرهم اي منه ولكن لما علم ساع حذفه **قوله** وما وقع
طرفا في مثل قولك زيد في الدار فالكثر انه مقدم بجملة نظرا
الى انه متعلق واصل التعليقات للافعال وقيل يتعلق
بمفرد نظرا الى انه خبر واصل الخبر الافراد والمصحب والصحيح

الاول لقولهم حابي الذي في الدار اذ معناه هاهنا كمعناه في
غيره ولا خلاف ان انه متعلق هاهنا بجملة فيجب تعليقه في محل
الاختلاف بجملة وكذلك قولهم كل رجل في الدار فله درهم
فجواز دخول الفاها هنا تول على تقدير الفعل متعلقا فلذلك
امتنع كل كل رجل قايم فله درهم **قوله** واذا كان المبتدأ مشتق
على ماله صدر الكلام كالا استفهام والشرط وضمير الشأن وحب
تقدمه لما يلزم ما من تاخيره ماله صدر الكلام او كما نامعرتين
مثل زيد القايم لان في تقديره الاول خبرا مخالفا لاصل من غير
قايمه فكان جملة على الاصل هو الوجه وكذلك اذا كان
متساويا بين مثل افضل مسله افضل منك افضل مني وبشبهها
او كان الخبر فعلا له احتوازا من ان يكون فعلا لغيره مثل قولك
زيد قام ابوه فان تقديمه جاز كقولك قام ابوه زيد واذا كان
فعلا له لم يجوز مثل زيد قام لانك لو قدمته لا تلبس بان الفاعل
بياب المبتدأ **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام
احتوازا من ان يكون جملة ويكون المبتدأ الاول متقدما مثل
زيد ابي ابوه وانما جاز ذلك لانه قد وقع الاستفهام في صدر
الكلام وما غير الجملة التي هو فيها بخلاف ان زيد قائم لآخر
لخولف هذا الاصل **قوله** او كان مصححا مثل في الدار رجل زيد
تقديمه لانه لو تاخر لزال المصحح وكان فاسدا **قوله** او متعلق
ضمير في المبتدأ اريد متعلق الخبر **قوله** مثل على التمه مثلها زيدا
لانه لو تاخر هذا الخبر لكان الضمير في مثلها راجع الى غير مذكور
فكان فاسدا فهو مثل ضرب غلامه زيدا **قوله** او يكون خبرا
عن ان مثل قولك عندي انك متعلق لانهم قصدوا التبيين من

اول الامر بتقديم الخبر على انها المفتوحة خوفا ان يلتبس موضع
المكسور وقيل انها فعلا وذلك ليفرقوا بينها وبين ان التي
بمعنى لعل لان تلك لا تكون الا في صدر الكلام فحالها في هذه
صدر الكلام ليحصل الفرق بينهما من اول الامر وقيل انها
فعلا ذلك كراهة بقاء المفتوحة عرضة لدخول العوامل
فيودي الى دخول ان عليها **قوله** وقد يتعدد الخبر لانه حكم
وقد يحكم على الشيء باحكام متعددة كما في الصفات **قوله**
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وذلك فيما ذكر لهما فيه من
الابهام وذكر ما يقع ان يكون شرطا من فعل مذكور لفظا
او مقدر متعلق للظرف فاذا قصد الى ان الاول سبب للثاني
جاء بالفاء لهذا الغرض كما في الشرط **قوله** وليت و لعل مانعا
باتفاق لانه يودي الى تناقض معنوي وذلك ان خبر ليت و لعل
غير محكوم عليه بالصدق او الكذب وما يقع بعد الفاعل محض
فكان الجمع بينهما وبين القاتنا قس واختلغا في ان قد يقع
لايجر دخول الفاعلها واجازة الاخفش فكان الاول نظر
الى ان الشرط لا يدخل عليه ان فكذلك ما يشبه الشرط ومن
اجازة نظر الى ان لا يتغير المعنى الاختياري بخلاف ليت و لعل
وكل من التعليلين يستقيم وانما النظر فيما اعتبره الوضع
فان ثبت دخول الفاعل ان والتعليل هو الثاني وان لم يثبت
بعد الاستقرا والتعليل هو الاول وقد نظر فوجد دخول
الفاعل ان في مثل قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملائكم وقوله تعالى ان الذين قتلوا المومنين
والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم فاذا القول ما قاله

الاخفش

الاخفش **قوله** وقد تحذف المبتدأ القيام قرينه جواز الى قوله
ووجوب الا اشكال فيه **قوله** ووجوب فيما التزم في موضعه
غيره لان فيه قرينه تشعير خصوصية ولفظا ملتزما ذكره في
موضعه فكان فيه تورية بالمعنى واللفظ جميعا فالتمزم المحذوف به
لذلك وهو في ابواب منها باب لولا لانها قول على امتناع المي
الشي لوجود غيره فكان فيها اشعار بحكم الوجود على ما ذكر
بعد ملتزم مي جوابها في موضع غيره فاعنى عن ذكره
ومثل ضربى زيد اقايا وهو كل ما دل على معنى منسوب الى
فاعله او مفعوله او اليهما مذكور بعدهما حال منهما او من
احدهما في المعنى وهي بطر في الخبر المقدر واصله عند البقر
ضربى زيد اقايا حاصل اذا كان قابيا محذوف حاصل كما محذوف
متعلقات الظروف العامة فبقي اذا كان قابيا ثم حذف
الظرف لولاله الحال عليه فبقي ضربى زيد اقايا فكان الخبر
ملتزما محذوف لما ذكرناه من الاضربى الولا على خصوصية
المحذوف واللفظ الواقع موقعه وهذا اول من مذهب
الكوفيين فانه معمول عندهم لضربى والخبر مقدر بعده
اي ضربى زيد اقايا حاصل وهو فاسد لفظا ومعنى اما
اللفظ فهو ان كل موضع التزم فيه حذف الخبر فلا بد فيه من
واقع موقعه وتاويلهم ان يجعل قابيا من تيمه المبتدأ
ومعمولا له فلم يقع في موضع الخبر لفظا يقوم مقامه واما
من جهة المعنى فان المفهوم من ضربى زيد اقايا الحكم على كل
ضرب منى واقع على زيد اقايا في حال القيام وهذا لا يستقيم الا
على تاويل البصريين لبقا لضربى الواقع على زيد اقايا فيكون المعنى

كل ضرب من لزيد واقع فانه في حال القيام واذا جعلنا
 قايما مع مولا الضرب خرج عن ذلك العموم وبقي خاصا لضرب مني
 واقع على زيد في حال القيام محكوم عليه بالحصول وهو معنى آخر
 مخالف لذلك المعنى من حيث العموم والخصوص والمفهوم منه
 المحصول العموم ولا يستقيم الا تاويل البصريين فوجب القول
 به ومنه قولهم كل رجل وضيعته وهو كل مبتدأ عطف عليه
 بالوارد التي بمعنى مع وكان القصد بالاختبار لمقارنته فانه يجب
 الحذف لحصول الامرين الرالاه على خصوصية الخبرين في الواو
 من معنى المعية ووقوع المعطوفات في موضع الخبر ومنه لعل
 لا فعلني كذا وهو كل موضع ابتدئ فيه بقسم فانه يجب فيه حذف
 الخبر لحصول الامرين الرالاه على خصوصية الخبرين في الكلام
 من معنى القسم فيفهم ان المراد بالخبر قسمي او بيثني وما اشبهه
 والاخر وقع قوع ما لا بد منه في جواب القسم في الموضع الذي
 كان يكون فيه الخبر كقولك لا فعلن كذا **قوله** خبران وخواتمها
 هو المسند بعد دخول هذه الحروف لانه لا يميز عن خبر المبتدأ
 الا بهذه الحروف فوجب تمييزه بها وامره كما مر خبر المبتدأ
 يريد في اقسامه من وقوعه مفردا او جملة واحكامه في
 انه يكون متحدا ومتعددا او مثلثا او محذوفا وغير ذلك
 وشرايطه في انه اذا وقع جملة فلا بد من ضمير ولا يحذف الا
 اذا علم وفي انه لا يحذف الا القربينه الا في تقديمه لانك تقول
 قايما زيد ولا تقول ان قايما زيدا لانهم كرهوا ان يجعلوا
 الحرف الفرعي متصرفا كصرف الفعل او قصدوا الى ان يكون
 عمله عمل الفعل الفرعي لان اعماله فرعي او قصدوا الى النسب

على

ول

بالمقصود

بالمقصود على الفرق بين ما هو فعل وبين ما هو حرف
قوله الا اذا كان طرفا فانه يجوز ان يتقدم ويكون كخبر
 المبتدأ في صحة التقديم لا تتساعهم في الظروف فيجوز ان يقول
 ان في الدار زيد **قوله** خبر لا التي لتفي الجنس هو المسند بعد
 دخولها اي بعد دخول الا التي لتفي الجنس ليلا يرد لا غلام خبرا منك
 فانه مسند بعد دخول لا باعتبار لفظ لا وليس بالخبر لا المحذوف
 لانه حينئذ خبر لا المشبهة بليس لا خبر لا التي لتفي الجنس =
 وهما امران متجزآن **قوله** مثل لا غلام رجل طريف فيها والخبر
 يمثلون في هذا الموضع بقولهم لا رجل طريف وليس تحسن في
 في التمثيل لامرين احدهما انه في الظاهر صفة ولا يليق بزي
 الفهم ان يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد تمثيله واقوله الاحتمال
 فيكره ايضا لذلك وهذا المثال لا يحتمل ان يكون طريف الا
 خبر الان المضاف المنفي لا يوصف الا بمنسوب فوجب ان لا
 يكون صفة فزال الاحتمال عنه محسن التمثيل به الثاني هو
 انا نقول بعد ذلك ونبتعم لا يثبتون الخبر مع لا فاذا كان التمثيل
 بالرجل طريف غلب على الظن امتناع هذه في لغتهم فتوقع ذلك
 في الخط لانهم يقولون بها **قوله** وحذف كثيرا اي في لغة من
 يثبتته ومن ثم كان لا رجل طريف اظهر في الصفة حملا على الاكثر
 في حذف الخبر واما بنو تميم فلما يثبتونه اصلا اما للعلم به وهو
 مراد اولان النفي اغنا عنه فقولك اسعي القيام عن تقدير خبره
قوله اسم ما ولا المشبهين بليس هو المسند اليه بعد دخولها
 يعني دخول هذه في مسلتها وهذه في مسلتها لانها يجتمعان
 لان ذلك معلوم والكلام في ما ولا هذين كالكلام على لا التي

كما اعني

لنفي الجنس في ان المراد بقوله بعد دخول ما ولا اي المسه
المشبهتين بليس ليلا يرد ما قام زيدا ولا اعلام رجل طريق
فانه اذا كان المقتر صور ما ولا ورد قطعا ودخل في الحد
ماليس منه فلا يكون ما نفا **قوله** وهو في لاشاذ يعني ان
الرفع بلا في المسند اليه تشبيها بليس قليل انها ياتي للفرد
لا في الكلام **قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعول**
فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه **قوله** ما فعله فاعل فعل احتراز عن اسم ما لم يفعل
فاعل **قوله** مذكور احتراز من قوله العجبي القيام قائم ما
فعله فاعل فعل ولكنه فاعلا لفعل مذكور **قوله** بمعناه
احتراز من قولك كرهت قيامي فانه اسم ما فعله ^{فاعل} فعل مذكور
لان القيام اسم ما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور فاذا
قلت بمعناه وجعلته وصفا للفعل خرج عنه قولك كرهت
قيامي لان كرهت ليس بمعنا قيامي وحكم هذا المفعول ان
يكون فعله موافقا لمعناه **قوله هاهنا** اسم ولم يذكر لفظ اسم
في غيره من الحدود لانه لو لم يذكره لورد عليه ضربت ضربت
شي فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه فاختير مجي اسم
وقد اورد على هذا قولهم ضربت ضربت بشد يدا فانه اسم لما فعله
فاعل فعل مذكور ولفظه ^{معناه} بمعناه فيجب ان يدخل في الحد
واذا دخل في الحد فيجب ان ينصب لانه انها حد يعرف فينصب
كما ان الفاعل انها حد يعرف فيرفع وهو غير وارد لانه عند
داخل في الحد ولا شك اننا ذكرنا تعريفه هاهنا لينصب ولكن
بعد ان عرفنا ان منه قسمين رفعه وهو اذا قصد اقامته

مقام

مقام الفاعل وجعله احد الجزئين فاذا حصل الاعلام بذلك تم
حدوا المفعول المطلق باعتبارها هو مفعول مطلق فيجب
دخول المرفوع في الحد وان كان الفرض من حده تعريف
نصبه لان ما تقدم يفيد تخصيصه لانه خاص وقد ذكر ان حكمه
الرفع فكانه قبلها هنا ينصب هذا المحدود في غير المحل الخاص
الذي عرفنا ان رفعه واجب فيما تقدم واستغن عن ذكره
هاهنا لان ذكره راجع الى تكوير محض لانه يده فيه زاوية
لان الود ذكرناه ذكرنا عين ما تقدم فبين انه لا حاجة الى
الاحتراز منه فلزم وجوب انه لو ذكر كان خطأ الا ترى انه
يكون مخرجاً من حد المفعول المطلق وقد قلنا ان المفعول
المطلق يرتفع اذا اقيم مقام الفاعل وصار حاصل الامر هو مفعول
مطلق وليس بمفعول مطلق من جهة واحدة وهذا ظاهر الفساد
غير خاف بالنظر بالمستقيم وهو السر في حذف امثال ذلك في
حدود ذكرت في هذه المقدمة وجعل اتفاق ذلك شرطاً في نصبه
غير اخراج له عن حقيقته فانه في الحقيقة من له وقد ورد مثل ذلك
في المفعول به والمفعول فيه والمفعول معه وغير ذلك على ما
سبقت في المستقبل ان شاء الله تعالى **قوله** ويكون للتأكيد
والنوع والعدد فاما ما للتأكيد فما لا تريد دلالة على دلاله
الفعل والذي للنوع هو ان يختص ببعض انواع الفعل اما
باسم خاص مثل راجع القهقري او بصفة مع وجوده مثل
ضربت ضرباً شديداً او مع حذفه مثل ضربت ابي ضربت وضربت
ضرب الامير او بتعريف ^{هذا} مثل ضربت الفرب الذي
يعلمه او للعدد وهو ما يصاع للمرات كقولك ضربت فربه وضربت

قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع لاموضوع للحقيقة بدليل صحة اطلاقه
للقليل والكثير منه على اختلاف انواعه فاذا كان كذلك تعذر
تثنيته وجمعه اذ حقيقة التثنية ان يقصد الى امرين متميزين
استوكا في اسم واحد ويريد علامه في احدهما اختصارا وهذا
قد تعذر ان يكون معه مثله او اما الثاني والثالث فصح ذلك
لصحة حصول مثله معه اما الثاني فلانه للنوع المتميز عن نوع
اخر فاذا انضم اليه نوع اخر ثبت الامر الذي به تكون التثنية ولما
الثالث فظاهر **قوله** وقد يكون بغير لفظه اي بغير لفظ الفع
الفعل مثل تعذر جلوسا لان المشروط ان يكون اسم ما فعله
فاعل فعل بلفظه كان او بغير لفظه **قوله** وقد يحذف الفعل جوازا
ظاهرا **قوله** ووجوبها سماعا اي طريق علمها السماع وحاصلها
انها مصادر كثرت في استعمالهم فحذفوا جودا فعلها وجعلوا
المصدر عوضا عنها للكثرة فهي في المعنى معلله بالكثرة الا ان
الكثرة لما تعذر معرفه ما كثرت فيه بعينه احتج الى السماع اذ
لا يقدر على صياغة يعرف به ما كثرت مما لم يكثر **قوله** ويجوز
فيما ساقى مواضع وانما كانت هذه قياسا لانه قد علم فيها صياغة
كلها بالاسبقرا علم انهم تحذفون معه الفعل لزوما وهذا معنى
القياس في اللغة عندنا **قوله** منها ما وقع مثبنا احتوازا من
ان يقع منغيا مثل قولك ما زيد سيرا بعد نفي احتوازا من ان
يقع مثبنا من غير نفي كقولك زيد سيرا او معنى نفي ليدخل
فيه مثل قولك انما انت سيرا لان معناه ما انت الا سيرا
قوله داخل على اسم احتوازا من نفي داخل على فعل كقولك ما
سرت الا سيرا **قوله** لا يكون خبرا عنه اي عن الاسم احتوازا

لانه للحقيقة الكلية على اختلافها يستعمل ان يحصل معه مثله

من قولك ما سيري الا سير شد يد فاذا وجد هذا الضابط وجب
حذف الفعل كقولك ما انت الاسيرا وما انت الاسير البريد **قوله**
او وقع مكررا كقولهم زيد ضربا ضربا وكذلك ما شبهه كانهم
جعلوا التكرار قايما مقام ذكر الفعل وعموما منه ولذلك لم
يجمعوا بينهما وليس ذلك مثل ضربت ضربا فان ذلك جائز
كقوله تعالى كلما اذا دكت الارض وكاد كادها وانما المراد
تكرار المصدر في موضع خبر عما لا يصح ان يكون خبرا عنه ظاهرا
كما تقدم في مثل ما زيد الا قتلا **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا لانت
بمضمون جمله قوله تفصيلا احتوازا من ان يقع غير تفصيل
كقولك متبنا قولك لا ترمضون جمله متقدمه احتوازا
من ان يقع تفصيلا لا ترمضون جمله متقدمه كقولك زيد
اما ان يسافر سيرا بعيدا او قريبا فاذا حصل هذا الضابط وجب
الحذف كقوله تعالى فشدوا الوثاق فاما هنا بعد واما فدا
بقوله فاما هنا بعد واما فدا تفصيل لا ترمضون جمله
متقدمه لئلا يفتقد الوثاق جمله متقدمه وبعضها شد الوثاق
وشد الوثاق اثره ذلك التفصيل **قوله** ومنها ما وقع
للتشبيه علاجا بعد جمله مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
قوله للتشبيه احتوازا من ان يقع لغير التشبيه كقولك لزيد
صوت صوت حسن وقوله علاجا احتوازا من له علم علم الفقها
وزهد بعد الصلحا وقوله بعد جمله احتوازا من ان يقع بعد
جمله كقولك الصوت صوت همار وقوله مشتملة على اسم
بمعناه احتوازا من قولك مريت فاذا ضربت صوت همار قوله
وصاحبه احتوازا من قولك مريت فاذا في الدار صوت صوت همار

لعل

قوله ومنها ما وقع مضمون جمله لا محتمل لها غيره قوله ما
 وقع مضمون جمله اختزان من قولك ضربت ضربا فانه مضمون
 المفرد وقوله لا محتمل لها غيره اختزان من القسم الذي بعده
 وسبأني ومثاله له على الف درهم اعترافا فتقولك له على الف
 درهم مضمونها اعترافا ولا محتمل لها سواء فيجب حذف الفعل
 وسميه الخبرين توكيدا لنفسه **قوله ومنها ما** وقع مضمون جمله
 لها محتمل غيره قوله **وهي** ما وقع مضمون جمله اختزان من
 قولك رجع القهقري فانه مضمون المفرد لها محتمل غيره
 اختزان مما قبله في مسله اعترافا مثل زيد قائم حقا وسمي بوجه
 توكيدا لغيره **قوله ومنها ما وقع** مثني وحاصله اعني كونه
 مثني راجع الى السماع لانه خلاف القياس ووجوب حذف
 الفعل فيه قياس فاذا وجد المثني حكم بوجوب حذف الفعل
 له قياسا فهذا معنى القياس وانما حذف الفعل فيه لان التثنية
 في المعنى تكريه لما قصد اليه فكانه قال لبا لبا وسعدا سعدا
 فجعلوا اللفظ المقدر نايبا مناب الفعل ودالا عليه فلذلك
 حذفوه **قوله المفعول به** هو ما وقع عليه فعل الفاعل
 يعني بالوقوع تعلقه بما لا يعقل الابه ولذلك لم يكن المفعول
 به الا للفعل المتعدي وسيتم في باب الفعل **قوله** وقد
 يتقدم على الفعل ليني عمل الفعل اصل فيصرف في معموله بخلاف
 ان وما جرا مجراها **قوله** وقد حذف الفعل لقيام ترتيبه جوزا
 ظاهر **قوله** ووجوبها في اربعة ابواب الاول سماعي وهو
 مفعولات كقوت في لسانهم فالترمو حذف الفعل فواته في المفعول
 به وزانه سقيا ورعييا في المصادر والعله واحده **قوله الثاني المنادي**

وقوله

وهو المطلوب اقباله لحرف نايب مناب ادعوا لفظا او تقديرا
قوله المطلوب اقباله عام يدخل فيه الصادى وغيره ليني قولك
 انا اطلب اقبالك طلب لا اقبالك المتخاطب **قوله** بحرف نايب مناب
 ادعوا بفضله والحرف النايب مناب ادعوا هي حرف النداء وهي يا
 وايا وها واي والهمزة وسبأني **قوله** لفظا او تقديرا تنصيلا
 للحرف ومثال اللفظي يازيد ومثال التقديري يوسف اعرض
 عن هذا **قوله** وسبأني على ما يرفع به ان كان مفردا معروفة موزا
 اولى من قولهم وسبأني على الضم لان نحو يازيدان ويازيدون مفرد
 مني وليس على الضم فاذا قيل وسبأني على ما يرفع به جمع الجميع
 مثل يازيد ويازيدان ويازيدون ويعني بالمفرد
 انه ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وهو كل اسمي الاول منها
 مرتبط بالثاني وعمله بنايه شبهه بالمضمرب معناه ولفظا فانه واقع
 موقعه اذ هو مخاطب معيني ومثله في الافراد واجرى مجراه
 في البناء وسبأني على حركة اما لان منه ما يسكن ما قبل اخره فلو سبأني
 على السكون لاد الى اجتماع الساكنين وهو محذور فوجب
 الحركة وحمل باقي اليا ب عليه لانه منه كراهية ان يخالف به
 اوله بناه عارض فبني على حركة تبسها على ان له اصلا في
 الاعراب **قوله** وتخفف بالام الاستغناء مثل بالزبدلات
 حرف الجر لا يمكن الفاء و فكان اعترافا اولى **قوله** وينفتح
 لا لحاق الفها لان الالف لا يكون ما قبلها الا مضمون مفتوحا
قوله فلا لام يوردانها تعاقب الالف ولولم تعاقبها لالف اثرها
 اثر الالف فذكر هو الجمع بينهما **قوله** وينصب ما سواها يعني
 ما سوا المفرد المعروفة والمستغاث وهو المضاف والتشبيه والتكرار

لان علمه البناء مفقوده **قوله** ويوابع المنادى المبني المفردة من
التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه يرفع على لفظه وينصب على محله **قوله** ويوابع المنادى المبني
اخترازم من المعرب قوله المفرد اخترازم من توابع المبني المضافه
قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يريد ما فيه الالف
واللام من نحو الحسن والصعق والرجل يرفع على لفظه لبي حركته
اشبهت حركه المعرب من حيث كانت عارضه فجعلت حركه التابع
وان كان معربا مما تلا حركته بها في الصوت لدخوله معه في
الحكم وينصب على محله لانه في موضع نصب وحكم المبني ان يجري
على موضعه لا على لفظه ومثال التأكيد يا تمام الجمعون
واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال
عطف البيان علام سر وسر ومثال المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه يا زيد والحارث والحارث **قوله** والتحليل في
المعطوف مختار الرفع يعني المعطوف المخصوص ووجهه انه
منادى كما حرك يا بها الرجل بان في التحقيق ينبغي ان تحرك
حركه المنادى تنبيهها على انه منادى كما حرك يا بها الرجل
حركه المنادى اتفاقا **قوله** وابوعمر والنصب المعطوف
على المنبئات انها تجري على المواضع لا على الالفاظ بل هي
هولا ويريد **قوله** وابو العباس يعني المبرد ان كان كالحسن
فكالتحليل يعني ان كان المعطوف المذكور مثل الحسن
في وجه تقدير نزع اللام منه فهو كالتحليل في اختيار الرفع
فيه والافكابي عمر اي وان لم يكن كالحسن بل كان ممالا
يصح تقدير نزعها كالصعق والنجم واشبا ههنا فهو كاي

عمر في اختيار النصب ووجهه انه اذا كان كالحسن صح تقدير
دخول حرف النداء عليه لصحة تقدير نزع اللام فكان اولى ان
تحرك بحركه المنادى وان كان كالصعق لم يصح دخول يا عليه
لامتناع تقدير نزع اللام فكان اولى ان يجعل تبعاله واذا جعل
تبعافا لموضع اولى به **قوله** والمضافه معنويه بنصب لان
الرفع انما كان في التابع المفرد لانسحاب حكم الندا عليه وحكم
في المفرد الضم فحقل اعرا به رفعا لذلك والمضاف لو قدر دخول
يا عليه لم يكن الا منصوبا فلم يكن للرفع وجه **قوله** والبدل
والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا لبي البدل
هو المقصود بالنداء في حكم تكثير العامل فجعل حكمه حكم
ما سائر حرف النداء قوله والمعطوف غير ما ذكر مقصود بالنداء
ايضا وامكن تقدير حرف النداء الزوال المانع فكان حكمه
حكم المستقل ايضا **قوله** مطلقا اي في كل موضع بعد المفرد
وبعد المضاف مضافه او مفردة **قوله** والعلم الموضوع بابي
مضافا الى علم مختار فتحته كقولك يا زيد بن عمرو وانما اختير
فتحته لطوله بغيره والفتح اخف من الضم وانما اشترط ان يكون
مضافا الى علم لانه انما يكثر في ذلك بخلاف قولك يا زيد بن
احسافا انه لم يكثر كثرته **قوله** واذا نودي المعروف باللام
قبل يا بها الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل لانهم لما تقدم
عليهم الجمع بين حرفي تعريف انوا في الصوت بمنادى مجرد
عن حرف تعريف واجردا عليه المعرف باللام المقصود
بالنداء والترصا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء فعملوا العرايه
بالحركه التي كان يستحقها لو باشرف حرف النداء تنبيهها على انه

السادى **قوله** وتوابعه لانها توابع معرب اي يرفع توابعه
لانها جرت على معرب مرفوع ولا تكون الامم مرفوعة مضاف
كانت او غير مضافه فلذلك يقول يا ايها الرجل دو المال ولا
يقول دو المال كما تقول جاني الرجل دو المال لانه مثله
في الاعراب وقالوا بالله خاصه فادخلوا يا على الاسم وان
كان فيه لام التعريف اما لانها متزله الاصل للزومها
وعوضها عن الهمزة التي هي فالان اصله الاله فنقلت حركه
الهمزة الى اللام فحذفت فصارت اللام ثم ادغموا اللام في
اللام فقالوا الله ثم فخموا بعد الفتح والضم دون الكسرة
فصارت عوضا عن المحذوف اولان النداء فيه اكثر من غيره
فخفف تحذف الوصله او لانهم كرهوا ان ياتوا باسم مطلق
على البارى اولان اطلاق الاسماء تتوقف على الاذن ولم يجر اذن
في ايها وهذا حتى يصح ان يقال يا ايها الله **قوله** ولك في مثل
يا ايها عدي لا اياكم لا بلعسكم في سوره عمر **قوله** الضم والنصب
يعني في الاول اما الضم فظاهر لانه منادى مفرد فكان مضموما
كقولك يا زيد واما النصب فعلى وجهين احدهما ان يواد
بضم الاول اضافة الى عدي المذكور اخرا ثم اكرت اكرت
لفظيا بلغة بضم الثاني والتاخير اللفظي ياتي ولا يغير ما قبله
ولا ما بعده عما كان عليه فلذلك بقي منصوبا على حاله
الثاني ان المواد ياتي عدي بضم عدي فحذف المضاف اليه
عنه بذكره اخرا لانه هو الاخرى انهم قالوا **قوله** يا ايها عدي
ازقت له بيني ذراعى ووجهه الاسد فحذفت النون من ذراعى
لكونه عندهم مضافا ولا مضاف اليه الا ما يندر من الاسد

وهو

وهو مستغنى بذكره اخرا وهوها هنا احذر لاتفاق المضاف
والمضاف اليه جميعا في اللفظ وما تقدم فالمضاف فيه مختلف
فاذا جاز ذلك فيه مع اختلاف المضاف لاتفاق المضاف اليه
فهو مع اتفاق المضاف والمضاف اليه اولى **قوله** والمضاف
الى بالمتكلم يجوز فيه ما ذكره اما لبقاء ايماء فعل الاصل
فتحا او سكونا واما حذفها وبقا الكسرة فالتخفيف للكثرة
واما ابدالهم من الياء الفانها اخف والمحاق لها لبيان الالف
وهي المتكلم فلما تكون الالف في الوقف وقالوا يا ايها ويامي
على القياس ويات ويات بقلب الياء على غير قياس وكانت
مكسورة لانها بدل عن حرف يناسب الكسرة ومفتوحة
لانها بدل عن متحرك بالفتح **قوله** وبالالف دون الياء يعني
انهم يقولون يا ايها ويا امنا ولا يقولون يا ايها ويا امي لان
التا بدل عن الياء لم يجمعوا بين البديل والمبدل منه بخلاف
الالف فانها ليست بدلا كالتا **قوله** ويا ايها ام ويا ايها عم خاصه
مثل باب يا غلامي مطلقا وقالوا يا ايها ام ويا ايها عم يعني ان
المنادى اذا كان مضافا الى المضاف اليه بالمتكلم كقولك يا
غلام غلامي ويا ايها غلامى لا يخفى فيه الاحكام المتقدمه
وانما يخفى منه في قولهم يا ايها امي ويا ايها عمي خاصه وسببه
ان هذا اكثر كثره يا غلامى وان لم يكن من يات به وهو مل معاملة
لمشاركته له في السبب بخلاف بقية الباب فانه لم يكثر ولم
يعامل تلك المعامله وكان الفتح ها هنا فصحا وان لم يجر
في باب يا غلامى اما لانه اطول لفظا من ذلك فناسب من التخفيف
اكثر منه واما لانه في صورة المركب جعلت حركته حركه المتكلم

قوله وتزجيم المنادى جازي وفي غيره ضرورة يريد ان التزجيم
في المنادى جازي في سعة الكلام وفي غير المنادى انما يكون في
ضرورة الشعر وهو حذف في اخره **قوله** وشروطه ان لا
يكون مضافا لتعذر ذلك فيه لانه ان زجيم اخر الثاني زجيم ليس
في حكم المنادى ولورجيم الاول لما في وسط الاسم لان المضاف
اليه من حيث اللفظ اسم مستقل ومن حيث المعنى في حكم جز
الاول فلما روي الامران تعذر التزجيم ولا يلزم امتناع تزجيم
معدى كروب لان امتزاجيهما ليس كما امتزاج المضاف والمضاف
اليه الا ترى انك تقول هذا معدى كروب ترفع اخره ولو لا قوة
الامتزاج لم يعرب هذا الاعراب فقد زال عن الثاني حكم
الاستقلال لفظا بخلاف الاول وهو الوجه الذي منع من
تزجيم المضاف اليه فظهر الفرق بينهما معني مناسب للتزجيم
في معدى كروب وتركه في المضاف اليه **قوله** ولا مستغاثان لان
المستغاث مطلوب فيه رفع الصوت والجواربه فهو مطلوب
ليطويله لا الحذف منه ولهذا المعنى زيد في اخره الف **قوله** ولا
جملة لان الجملة محكي على اعرابها الاصل في انفصال كل كلمة
من الاخرى من جهة اللفظ فهو كالمضاف مع المضاف اليه سواء
قوله ويكون اما علما زيدا على الثلثة وانما اشترطت العلي
لان نوا الاعلام هو الكثير في الكلام فناسب لكثرة التحفيف
ولم يكثره كثرته وانما اشترط ان يكون زيدا على الثلثة
لانه لو زجيم وهو على ثلثة لادى الى جعل الاسم على ثلثة ليست
في ابينتهم بالتزجيم الذي هو تخفيف الاعمال ولا سيما على لغة
من يقول يا حار لانه عندهم اسم براسه والعلمية المذكور ليست

تزي

شرطا معينا وانما هي احد شرطين لا بد من احدهما لا بعينه
وهو العلمية او التانيث وانما قامت التانيث مقام العلمية
من جهة انها تناسب التحفيف ايضا لفظا ومعنى ولم يشترط مع تانيث
التانيث زياده على الثلثة لانه اذا زجيم انما يحذف تانيث فلم
يودي التزجيم فيه الى بعد البنية بخلاف ما تقدمت واما المصروف
المعرب فيه ان كان مع التزجيم فلم يوجب التزجيم اخلا لا
قوله فان كان في اخره زيادات هذا بيان لما يحذف من الزجيم
لانه قد يحذف منه حرف واحد وقد يحذف منه حرفان وقد يحذف
الكلمة الثانية فان كان اخر زيادات في حكم زياده واحده
يعني انهما اجتمعتا معاني اصلهما لمعنى واحد لان الالف في
صورتا مختلفتان معاني اصلهما لمعنى واحد وهو التانيث وكذلك
الالف والنون صورا مختلفتان معاني اصلهما لمعنى واحد وهو
التذكير مثل سكران ويالهي النسب اجتمعتا مع المعنى النسب
فيحذفان معا لما اتزلا متوله الزيادة الواحدة **قوله** وحرف صحيح
قبله مده كان يعني عنه وعمما قبله ان يقال تحذف حرفان
في كل ما كان قبل اخره مده وهو اكثر من اربعة الا انه عدل
الى هذا التفسير تنبيهها على حذف الحرفين واعلاما بتفصيل
حكم الواقع في كلامهم مما يحذف منه حرفان ويراد بقولهم قبله
مده زياده حرف من حروف المد ساكن هذا الذي يعني بالمد
فلذلك لو زجيم منصور وعمار ومسكين قبل يامنن ويا عم
ويا مسك ولو زجيم مختار لقبل يامنن باثبات الالف لانها
ليست مده اذ هي عين الكلمة واصلها مختبر وكذلك مستبين
ثبت اليانها ليست زايده وكذلك مستمال وما اسهمه **قوله**

وان كان مركبا يعنى بالمركب ما ليس مضافا ولا جملته لان ذلك قد
استثنى وحذف الاسم الاخر لانه بمثابة زياده الحقت بعد تمام
اسم الاسم فاشبهت بالثابت والقي الثابت محذوف بحالها
اجواله مجردا مشبهه مع ما فيه من الاستقلال بزياده لفظه **قوله**
وان كان غير ذلك محرف واحد لانه لم يوجد مناسب محذوف من
اجله اكثر من حرف واحد وهذا هو الاصل والزياده انما كانت
لعارض فاذا زال العارض بقى على الاصل **قوله** وهو في حكم
الثابت على الاكثر ابي على الاكثر في اللغة لانه في حكم الموجود
لفظا ومعنى لانه مراد اذا القايد يا حار معلوم منه انه قاصد
حارث واذا كان في حكم الموجود لفظا ومعنى فالاولى بقاما
بقى على ما كان عليه فلذلك يقال يا حارديا شوويا كرو في
حارث ويا شوويا كرو وان بقي ما قبل المحذوف على حاله
قوله وقد جعل اسما براسه هذه لغة قليلة وجهها انهم
يقدرون المحذوف نسياناً حتى كان الاسم نبي على هذه الحرف
المحذوف الباقيه فلذلك عاملوه الاسم المستقل لان الحرف
فيه لا للاعمال ومن لغتهم ان ما كان المحذوف فيه لا للاعمال
يقدر كما المعدوم بدليل قولهم بدو دم وهن وغلبي فانهم اعربوه
على ما بقي منه لما كان حذفه تحقيقا ولو كان المحذوف للاعمال
لم يكن كذلك بدليل قولهم عصا وقاض في امتناع الاعراب على
الصاد والضاد فهذا وجه ظاهر يقوي هذه اللغة مستقر اض
لغتهم فعلى هذا يقول في حارث يا حاريا الضم لانه كذلك يكون
لو كان مستقلا وتقول في شوويا لانه لما حذف الال
وقدرت الباقي اسما براسه وجب ان يعامل معاملة قياس الكلام

وقياس

وقياس كلامهم انه اذا وقع اخو الا سم الممكن واوقبلها
ضمه قلبوا الضمه كسر والواو يا فوجب ان يقال يا شي ويقول
في كروان يا كروا بالالف لانك لما حذفت الالف والنون بقى
اخو الا سم واومتحركه قبلها فتحه وحكم امثالها ان تغلب الف
فوجب ان يقال يا كروا ولو رخصت حولا يا لقلت يا حولا لانك
لما حذفت الالف بقى اخو الا سم يا منتظره بعد الالف زايده
نقيا سها ان تغلب همزة وقد زعموا انك اذا رخصت قاضون
اسم رجل قلت على اللغة الاولى يا قاضي يا ثبات البيا وعلته ان
حذفها انما كان لعارض لفظي وهو وجود صورة الواو فلما
حذفت في الترخيم زال الموجب لحذفها فوجب رد ما فورد عليهم
اذا رخم محمولا فقياسه على ذلك ان يقال يا محمولا بكسر الراء لان
اصلها الكسر وانما سكنت لعارض الادغام لوجود مثلها
فاذا رخصت فقد زال الموجب للسكون وهم لا يقولون ويقولون
يا محمولا سكان الراء فاجيب عن ذلك بان تلك البيا تثبت في كثير
من المواضع فلها اصل في الاثبات لفظا وانما زال الاثبات
لعارض بدليل قولهم رايت قاضيا وقاضيان وقاضيه تخلف
الراء في محمولا فلما ثبتت كسرها فيه بوجه من الوجوه فلذلك
وجب الترد في قاضون ولم تجب الكسر في محمولا فلذا قول
القاربي **قوله** وقد استعملوا صيغة النداء في المنذوب ووجهه
انها لما اشتركا في باب الاختصاص حمل عليه المنذوب وكثيرا
ما يحمل العرب يا يا على باب اخر مع اختلافهما لا اشتراكهما
في امر عام ومثل قولهم اما انا فافعل كذا ايها الرجل وقولهم سوا
علي امنتم ام تعدت **قوله** وهو المتشجع عليه سا او والاب

المندوب لا يدخل عليه سواهما من بنية حروف النداء
كانهم حملوه على اللفظ المشهور في النداء وجعلوا له حرفا
نضا اذا قصدوا التصويه عليه وهو واو وهو معنى قوله
واختص بوا **قوله** وحكمه في التبا الاعراب والناح كسر
المنادى لانهم لما حملوه على لفظه اجروه مجراه في تفاصيله
فان كان مفردا ضم وان كان طويلا نصب وكذلك توابه كترابع
المنادى والعله واحده **قوله** ولك زياده الالف في اخره لما
كان عرضهم تطويل الصوت به جوزوا الزيادة لذلك وكانت
الالف اولها اخف وزايدتها اكثر **قوله** فان خفت اللبس
قلت واعلام مكيه واعلام مكوه ثريدان زياده الالف اذا كانت
توجب لبساعدا عنها الى غيرها من حروف المد حسب ما يكون
في اخر الاسم من الحركات فان كان ضممه قالوا واوان كان
كسره قالوا ويا نانه انك لو قلت في نديه غلام مخاطبه واعلام مكاه
لا لبس بنديه غلام المذكر فلما اوجبت اللبس عدل عنها الى
ما يجانس حركه الاخر وهي اليان الكاف مكسوره وكذلك
لو قلت في نديه غلام جماعه مخاطبين واعلام مكاه لا لبس
بنديه غلام المثنى فعول عن الالف وجاءت الواو لان المهم
اصلها الهمز وكذلك ما اشبهه **قوله** ولك اليها في الوقف لانها
عفا السكت التي يلحق لبيان الحركه او حروف المد فتختص بالرفق
لانه وضعها **قوله** ولا يندب الا المعروف فلا يقال واجلاء
لان الغرض بالندبه الاعلام بالتفجع واقامه العذر واخرها
وذلك لا يحصل بغير معروف **قوله** وامتنع وازيد الطويله خلا
ليوش يريدان الصفه لا يلحقها علامه الندبه وانما يلحق الموصوف

خلق

خلقا ليوش فانه تجوز الحاق علامه الندبه بالصفه قال الخليل
لوجاز وازيد الطويله مجاز جاني زيد الطويله يريدان الاسم
الاول هو المندوب وجاءت الصفه بعد كماله بحملته فلو حكفت
علامه الندبه الطويله للحقت ما ليس بمندوب وكان يجب لذلك
ان يلحق ما ليس بمندوب مطلقا **قوله** وتجوز حذف الحرف
الامع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب يري حذف
حرف التاكيد من المنادى الامع اسم الجنس يري باسم الجنس
كل نكره قبل التداييع تعريفها وانما امتنع حذف الحرف منه
لان اصله ان ييادي بيائها الرجل ويائها ذا الرجل على ما تقدم
واذا قيل يا رجل فقد حذفت الالف واللام استغنا عنهما
بحرف النداء وحذف ما كان بينهما محذوف اللام فكرهوا
حذف حرف النداء ايضا ليلوا جمعوا بين وجوه من الحذف فخلوا
وكذلك اسم الاشارة واصله ان يقول يا بها ذا كواهم اجتماع
التعريفين ثم حذفوا المتوسط اما لان التعريفين مختلفان
الانهم قد روا تعريف الاشارة متفيا كما يقدر بعضهم انتفا
تعريف العلميه فبقي يا هذا فكرهوا الحذف خوف الاخلال
قوله ولا عن المستغاث والمندوب لان معناهما يناسب
التكثير حتى جوزوا الزيادة على لفظ الاسم وكان معناهما
يتاني الحذف ولذلك لم يرخم كما تقدم **قوله** وقد حذف المنادى
لقيام قرينه له مثل الا باسمه والانه مفعول وقد تقدم ان
المفعول حذف لقيام قرينه فلا يعد في حرف المنادى **قوله**
الثالث ما اضم عامله على شرطيه التفسير **قوله** وهو كل اسم
بعده فعل او شبيهه مسجع عنه بضميره او متعلقه لوسط

مدح

عليه هو او مناسبه لنصبه **قوله** كل اسم هو المقصود **قوله** بعده
 فعل يخرج عنه ما بعده اسم او غيره مثل زيد منطلق وزيد الهجره
 منطلق وزيد في الدار **قوله** او شبهه ليدخل فيه ما بعده شبه
 الفعل مثل قولهم ازيد انت محبوس عليه وشبهه **قوله**
 مسجع عنه بضميره يخرج ما ليس لذك مثل قولهم زيد اضربت
 فان ذلك ليس من هذا الباب **قوله** او متعلقه ليدخل ما
 تعلق الفعل فيه بمتعلق الضمير كقولهم زيد اضربت غلامه **قوله**
 لوسلط عليه لنصبه اخترا من زيد هل ضربته فانه اسم وبعده
 فعل مسجع عنه بضميره ولكنه لوسلط عليه لم ينصبه لانه لا
 يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله **قوله** ينصب بفعل يفسره ما
 بعده اي يفسره فوجه اي ضربت وجازت واكثرت ولا يست
 وانما انصب لان ما بعده قرينه تدل على الفعل الناصب ولم
 يصح ان يكون منصوبا بما بعده لان الفعل لا يستقيم اعماله
 اعمالين من جهة واحده وهذا المفرد ان امكن تفريره
 مثل الفعل المذكور كان اولى مثل زيد اضربه وان لم
 يمكن فمعناه مع معموله الخاص وان لم يمكن فمعناه مع
 معموله العام فان لم يمكن فالماضية فالاول زيد اضربت
 والثاني زيد امرت به والثالث زيد اضربت غلامه والرابع
 زيد اضربت اي لا يست **قوله** ويختار الرفع بالابتداء عند
 عدم قرينه خلافاً يعني عند عدم قرانين النصب المبدأ المختار
 واللائم والقرانين المسويه بين الامرين على ما سياتي ومثاله
 زيد ضربته قال سيبويه النصب عزبي كثير والرفع اجود
 وانما كان اجود لانه ليس يلزم سعه تقدير ولا حذف وفي

النفس



النصب يلزم التقدير والحذف فكان الرفع اولى لو كان **قوله** او عند
 وجود اقوى منها من قرانين الرفع ومثاله قام زيد واما عند فقد
 ضربته وقام زيد واما عند يضربه بكر فان قولك قام زيد قرينه من القرانين
 التي يختار معها النصب على ما سياتي الا انه لما وجدت اما واذا المفا
 ترجح الرفع من حيث ان اما حرف يقع بعدها المتبدا غالباً واذا كان
 كذلك ترجح الرفع ايضاً لما كان عليه قبل ذلك من سلامة التقدير
 والحذف **قوله** مع غير الطلب تقييد في اقتضا اما للرفع اختياراً
 ليعلم ايها اذا كانت مع الطلب الذي هو احد قرانين النصب لا يقوى
 لمقاومته في اقتضا الرفع كما قويت على غيره وترجحت بل يكون هو
 مرجحاً عليها كقولك اما زيد افا كرمه وانما ترجح الطلب في
 اقتضا النصب على الاصل وعلى قرينه الرفع التي هي اما لانه اذا رفع
 كان الطلب خبراً له والطلب لا يصلح خبراً لما قضته له الا بتا
 بعد خلاف النصب فانه لا بعد فيه الا وقوعه على غير الاكثر قال
 ابو علي ما معناه انه كان يقين انه لا يقع الامر خبر المتبدا لانه
 لما بينهما من المناقضة حتى وجدت في ذلك في كلامهم فوجب تأويله
 بتقدير مقول ولا اذا كان الامر كذلك كان النصب منه اولى وان
 وجدت قرانين الرفع **قوله** ويختار النصب بالعطف على جمله
 فعلية للتناسب لانه اذا كانت تقدمت جمله فعلية على ما نحن فيه
 فالرفع لكان جمله اسمية فيكون قد عطف جمله اسمية على جمله
 فعلية وهو غير مناسب والتناسب في كلامهم مقصود منهم عند
 ورجح ذلك على ما يلزم من الحذف لئلا الحذف وان كان خلاف
 الاصل فهو كثير غير مكروه بخلاف المتخالفه بين الجمل المعطوف
 بعضها على بعض **قوله** وبعد حرف الاستفهام وحرف النهي واذا

زيد ان الرفع كما ان الصاوان حدود قرينه النصب اذا وجد اولى منها

الرفع

الشرطية وحيث وفي الامر والنهي لان الاستفهام بالفعل اولى
 فاذا امكن تقدير الفعل معه كان اولى بوجوهه على ما يقتضيه
 من الاولوية واذا كان تقدير الفعل اولى كان النصب اولى لانه
 لازمه وانما قال بعد حرف الاستفهام تنبيها على ان ذلك لا يكون
 مع اسما الاستفهام وانما كان النصب مع النفي اولى لاقتضائه
 الفعل معنى كالا استفهام فعلته كعقلته واذا الشرطية لاقتضائه
 الفعل لها من معنى الشرط وكان يلزم من مذهبه ان اذا
 الشرطية لا تدخل الاعلى الفعل لفظا او تقديرا كان الشرطية ان
 تكون في هذا الباب واجبا معها النصب لوجوب تقدير الفعل
 واذا وجب تقدير الفعل وجب النصب كما في ان الشرطية
 فتجوزهم الرفع مع اذا الشرطية دليل عليهم غالبا في انه لا يلزم
 دخولها على الفعل وحيث كاذبا في اقتضا الفعل غالبا وكانت
 بالفعل اولى وفي الامر والنهي لما تقدم من ان جعله خيرا
 عسير لمنافاه الطلب للاخبار حتى يبرح النصب مع وجوده
 الرفع التي هي اما فلان يختار مع عدمها اولى **قوله** وعند خوف
 ليس المفسر بالصفة مثل انا كل شي خلقناه بقدر وهي ايضا قرينة
 من قواين النصب المختار ووجهه انه لو رفع لكان المعنى المقصود
 غير متعين بنفس الاخبار الا ترى انه يجوز اذا رفعت ان يكون
 خلقناه بقدر خيرا فيغير المعنى المقصود وصفه فيفيد غير المقصود
 لان المقدر معه كل شي مخلوق لنا بقدر وهو معنى غير المعنى
 المقصود فكان النصب اولى لما فيه من البيان والنصوصه
 على المعنى المقصود لانك اذا نصبت نصبت بفعل يفسر خلقناه
 فيكون التقدير خلقناه كل شي خلقناه بقدر فيفيد العموم في

المخلوقات

٢١
 المخلوقات وهو المعنى المقصود **قوله** ويستوي الامران في مثل زيد
 قام وعمد احسنه لان الجملة الاولى ذات وجهين اسميه من وجه
 بالنظر الى الجملة الكبرى وفعله بالنظر الى الجملة الصغرى فاستوي
 الامران فان برحمت قرينه الرفع بالاصل الذي لا تقدر برقيه رحمت
 قرينه النصب لقرنها من الجملة التي الكلام فيها **قوله** ويجب النصب
 بعد حرف الشرط وحرف التخصيص لانهما حرفان لم يقع بعدها
 الا الاتعال وفهم ذلك من استقرار لغتهم فاذا وقع بعدهما
 الاسم وجب تقدير الفعل مفسرا بفعل بعد الاسم ولذلك التزموا
 عند الحذف لتكون قرينه لتقدير الفعل فيقولون ان زيد امرته
 ضربته ولا يقولون ان زيدا مضروب ولا ما اشبه ذلك واذا وجب
 تقدير الفعل وجب النصب كما تقدم والتخصيص كذلك ومثاله
 الازيد امرته **قوله** وليس مثل ان زيد ذهب به منه اي ليس مثل
 هذه المسئلة من هذا الباب فالرفع فيه لازم على انه مبتدأ او فاعل
 لدخوله في حدهما وامتناع تقدير عامل سواهما على الا مبتدأ او فاعل
 في حد المبتدأ وامتناع تقدير عامل سواه وبيانه من وجهين
 احدهما ان الفعل شرطه ان يكون مشتغلا عن العمل فيما قبله
 بضميره على وجه لو لم يشتغل عنه لعمل فيه وهذا ليس كذلك
 لانه لو لم يشتغل لم يعمل فيه شيئا لانه يقتضي مرفوعا ولا يعمل
 رفعا فيما قبله الثاني ان شرطية ان يكون لو سلب عليه لنصبه
 ولو سلم ان ذهب يعمل فيما قبله لم يكن منه ايضا لان عمله
 رفع **قوله** وكذلك وكل شي فعلوه في الزبره ليس من هذا الباب
 ايضا لانه موهم اذ هو اسم وبعده فعل مسلط على ضميره فينوبهم
 المتوهم انه لو سلب عليه لنصبه فيدخله في هذا الباب وهو غلط

بيان زيد امرته ضربته
 والازيد امرته ضربته

لان تقدير تسليطه عليه لتنصبه على ما قبله انها يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هاهنا انهم فعلوا كل شي في الزبر حتى يصح تسليطه على ما قبله وانما المعنى وكل شي مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فوجب ان لا يكون من هذا الباب فيجوز رفعه **قوله** ونحو الزائيه والزاني فاجلدوا ظاهرا منه من هذا الباب لان اسم بعده فعل مسلط على ما يتعلق بضميره لو سلط عليه لتنصبه ولكن لما اتفق القراء على الرفع ارشد ذلك الى ان المقصود غير الظاهر فقال المبرد ان الالف واللام بمعنى الذي والفاحي لتدل على السببيه كما في قولك الذي ياتيني فله درهم وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب لانه لا يصح ان يعمل ما بعد الفاء الجزائيه فيما قبلها فلذلك تعين الرفع كما تعين فيما قبله فان فرق فارق بيني فالجزا وبين هذه الفايان قال والجزا انما امتنع عمل ما قبلها اجزا لمجملتها مجرى جمله اجتهاد التي هي ان الشرطيه لم يفده ذلك لغوات معنى السببيه في القضية لان معنى السببيه هاهنا انما يستقر اذا كان المنصوب مبتدئا او في حكمه على قول مخبرا عنه بالجمله التي تضمنت الفاء واذا نصب هذا بفعل مقدر خرج عن ذلك فيفوت المعنى المقصود فلزم خروجه من هذا الباب عند هذا التقدير اذ تقدير الفعل للنصب مخرج لمعنى السببيه كما تقدم وقال سيبويه التقدير وما يتلى عليكم حضم الزائيه والزاني فهي جمله ابتدائه مستقلة مع قطع النظر عن الفعل الذي بعدها ثم ذكر الفعل جمله مستقلة يبينها للحكم الموعود بذكره واذا كان كذلك لم يجوز ان يقدر فاجلدوا مسلطا على الزائيه والزاني لانه مبتدأ مخبر عنه بغيره وهذا من جمله

بغيرها

الذي

اخرى ولا يستقيم عمل فعل من جمله في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جمله اخرى ومثاله زيد مضروب فاحكمه فلا يستقيم ان يكون فاحكمه مسلطا على زيد عاملا نصبا بوجه لا ختم الالكلام بذلك **قوله** والاقا لاختار النصب لما تقدم من ان ظاهره انه من هذا الباب وقرينه الطلب معه وهي اقوى قرابين النصب **قوله الرابع التحذير وهو ضمير منفصل معمول بتقدير اتق** تحذيرا لقوله ضمير ليخرج عنه غير الضمير ومنفصل ليخرج المتصل وقوله معمول بتقدير اتق ليخرج ضمير المنصوب المنفصل المعمول بتقدير غير اتق كقولك اياك لمن قال من ضربت فانه ليس من هذا الباب **قوله** تحذيرا مما بعده احترازا من قولك اياك لمن قال من ابعى فانه ليس من هذا الباب مثل اياك والاسد واصله اتق الا انهم لا يجوعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد فعدل الى اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة في كلامهم فعدلوا عن لفظ النفس لا تنفقا موحيا فوجب رجوع الضمير ووجب ان يكون منفصلا لزوال ما يتصل به فتعين الضمير المنصوب المنفصل وهو اياك وبابه على حسب من يامره والاسد عطف عليه والمعنى اتق نفسك عن الاسد واتق الاسد عنك ولا يلزم اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه الا في المعنى الذي كان اعرابه سببيه وهي المفعوليه وقالوا اياك من الاسد فمن الاسد متعلق بالفعل المحذوف اي باعد نفسك عن الاسد ويقولون اياك وان تحذف وهو مثل اياك والاسد سوا الا تحذف بتاويل الاسم كانه قال اياك والحذف ويقولون اياك من ان تحذف وهو مثل اياك من الاسد سوا وقالوا اياك ان تحذف ولم يقولوا اياك الاسد

لمع

والفرق بينهما ان حروف الجر تحذف جوارحها وان قياسا
 مستقلا فجاز ان يقال من في اياك من ان تحذف اياك ان تحذف
 واجزا على هذه القاعدة وتعين ان يكون فرعا على اياك من ان
 تحذف لا على اياك ان تحذف لان حرف العطف لا يحذف فاذا استقر
 ذلك ظهر الفرق بين اياك ان تحذف واياك الاسد وان حمل اياك
 الاسد في الجواز على اياك ان تحذف فخطا لان حرف الجر لا يحذف عن
 باب الاسد و تحذف نحو باب ان وحذف حرف العطف مستنع
 مطلقا فان عسك المحرور قوله اياك اياك المرآفانه الى الشرع والشرع
 ليس فيه وجه لامر منها انه على خلاف القياس واستعمال الفصيحا
 ومثل ذلك مردود لا يست به الاصول الثاني انه في ضرورة الشعر
 والكلام في سعة الكلام الثالث ان المرآفانه مصدر بمعنى ان تماري
 فحمل عليه لكونه بمعناه بخلاف باب الاسد فانه لا يقدر فيه ذلك
 التقدير الرابع قول الخليل ان المرآفانه مصدر منصوب بفعل مقدر
 واياك اياك مستقل ثم شرع في كلام اخر فقال المرآفانه اذا
 احتمل ذلك لم يبق فيه وجه لان اصول الابواب لا تثبت بالمحتملات
المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور فقوله فعل مذكور
 احتراز من قولك يوم الجمعة حسن فانه مما يفعله الفعل ولكن
 لم يفعل فيه فعل مذكور **قوله** بشرطه نصبه تقديري لانها اذا
 وجدت وجب الحذف بها فاذا حذفت بعد الفعل فنصب وطرف
 الزمان كلها تقبل ذلك اي يصح ان ينصب بتقدير من غير
 تفصيل وطرف المكان ان كان بينهما قبل النصب بتقدير من
 وان لم يكن بينهما لم يقبل والتظرف فيما هو المبهم فقال الاكثرون
 المبهم ما كان للجهات الست والمعنى ما سواه فما سواها منصوبا

بتقدير

بتقدير من غير ذلك فهو عندهم مسموع غير قياسي وقال قوم الامكنه
 الواقعة ظروف من غير الجهات فيبغى ان نصبه بغير ذلك فدخل
 فيه فك فقالوا المبهم كل مكان كان له اسمه بامر لا يدخل في
 سماه والمغيب خلافا فدخل في ذلك الجهات الست وما جاستثنى
 عند الاولين ونصب امكنه ليست من الجهات الست ولا مما ثبت
 استثنائه فتعين فيها الخلاف فمن جهة انها ليست من الجهات الست
 ولا من المستثنى عند الاولين بحسب مع وقوعها ظرفا ومن جهة انها
 لها اسمها من جهة امر غير داخل في مسماها يصح وقوعها ظرفا وانما
 لم يقع من ظروف الامكنه ذلك الموضع المبهم دون المعين ووقعت
 ظروف الازمنة كلها ذلك الموضع من جهة ان الافعال التي تعدى
 اليها تقتضيها لها دلالة على الزمان المعين فتعدى الى المعين
 وليس للفعل دلالة على الامكنه المعينه وانما تقتضي مكانا
 غير معين فتعدت الى غير المعين وهو المبهم حسب ما كان
 اقتضاها **قوله** وحمل عليه عند ولدي وشبههما الا بهما على
 قول الاولين اما القول الثاني فهي داخله في حد المبهم الاصلي
 وكذلك لفظ مكان لكثرة **قوله** وما بعد دخلت يريد ما يقع
 بعدها من الامكنه المعينه وهو مستثنى على قول لكثرة **قوله**
 في الاصح اشار الى الاختلاف فان بعضهم يقول ما يقع به بعد
 دخلت من ذلك مفعوله به والنظر في دخلت هل هو متعدى
 او غير متعد فمن رأى انه غير متعد حكم بان الدار ظرف ومن رأى
 انه متعد حكم بانه مفعول به **قوله** وينصب بعامل مضمري
 كما ينصب المفعول به كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة
 اي سرت يوم الجمعة وكذلك ما اشبهه وينصب على شريطة التفسير

الست كثيرة
 مختار ارجح

هنا

حسب ما ذكر في المفعول به مفصلا فيختار رفعه تارة ونصبه اخرى
 ويستوي لحي الامران تارة ونصبه تارة كقولك يوم الجمعة
 سرت فيه وايوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سار فيه عبد الله
 ويوم الجمعة سار فيه عمر وان يوم الجمعة سرت فيه وهالا يوم الجمعة
 سرت فيه كل ذلك على نحو ما فصل في باب ما اضر عاملة على شريطة
 التفسير **المفعول له ما فعل لاحله فعل مذكور قوله** فعل
 مذكور احتراز عن مثل العجني التاديب وكوهت التاديب فهو وان
 كان عليه الفعل فليس عليه لفعل مذكور **قوله خلافا للزجاج** فان
 الزجاج يرفع ان نصبه على المصدر وان قولك ضربته تاديبا نوع
 من انواع الضرب وانتصب انتصاب قولك رجع القهقري ويحسن
 ان يقال المعنى ضربته تاديب فيكون ايضا مصدرا وخولف
 في ذلك فاننا نفهم التعليل مع قطع النظر عن المصدر كقولك ضربته
 لاجل التاديب وقوله ضربته تاديبا بمعناه واذا وجب ان يكون ذلك
 تعليل وجب في الاخر لان المصدرية والتعليل راجع الى المعنى لا الى
 مجرد امر لفظي وقد توهم بعض النحويين ان المفعول من اخله مسبب
 عن الفعل نظرا الى مثل ضربته تاديبا واسبت لدخول الجته وشبهه
 فان الضرب سبب للتاديب والاسلام سبب لدخول الجته وليس مستقيم
 لانه قد ثبت قولهم تعدت عن الحرب حيا ونظايره ولا يستقيم ان
 يقال القعود سبب الجبن بوجه ويستقيم ان يقال التاديب هو
 السبب هو الحامل على الضرب فاذا استفهام ذلك وجب رد الجمع
 اليه لا طراد الباء **قوله** وشروط نصبه تقدير اللام لانها اذا دخلت
 وجب اعمالها لئلا يحذف حرف الجر لا يفتى **قوله** وانما يجوز حذفها اذا
 كان فعلا لفاعل الفعل المعلق ومقارناته يعني مقارناتي الوجود للفعل

شروط
 نصب
 المفعول
 له

المعلق

المعلق وانما اشترط ذلك لئلا يكون الحامل على الفعل كذلك
 والغرض الولا له على حذف اللام فكان اشترطها لانها ملامزتان
 للتعليل غالبا دليل على حذف اللام فاذا فقدت الواحدة منهما فلا بد
 من اللام مثال فقدتني فوكك حيثك لا كرامك لي غدا وللسمي
 ومثال فقدان الاول حيثك لا كرامك لي ومثال فقدان الثاني
 حيثك لا كرامك لي غدا **المفعول معه** المذكور بعد الواو
 لمصاحبه معمول فعل لفظا او معنى **قوله** بعد الواو يخرج ما وقع
 بعد غير الواو كالفاو ثم وغيرهما ومن قال مشارك لفاعل فانه
 توهم اختصاص المفعول معه بذلك لا تفاهيم على ان عمرا في نحو ضربت
 زيدا وعمرا ليس منه وبضعفه اتفاهيم على ان زيدا في حسيك وزيدا
 درهم مفعول معه والمعنى كفاك وزيدا درهم والجواب عن ضربت
 زيدا وعمرا انه وجد ما هو اولي منه فعمل عليه **قوله** لمصاحبه معمول
 فعل احتراز مما يصاحب معمول غير فعل مثل زيد وعمرا واخواته
قوله لفظا او معنى تفصيل للعامل المراد ليدخل فيه النوعان
 فاللفظي مثل قولك حيثك والمعنوي مثل قولك مالك وما شانك
قوله فان كان العامل لفظيا وجاز العطف والوجهان **العطف**
 والنصب على المفعول معه **قوله** فان لم يجز العطف تعين النصب
 مثل حيث زيدا وانما تعين لتعذر العطف وهو فعل مزيج فاذا جاء
 مثل ذلك مع معنى الفعل فهو في مزيج الفعل اجوز وان كان العا
 معنى وجاز العطف تعين مثل ما يزيد وعمرا لانه الاصل فلا يلزم
 حاجه الى تكلف من جهة اخرى والفرق بينه وبين الاول ان
 الاول فعل مزيج مجاز معه النصب مع جواز العطف لقوته وهذا
 معنا ليس بفعل فلم يفوتك القوة فلذلك تعين العطف **قوله**

صل

والا تعين النصب اي وان لم يحز العطف فيتعين النصب لتعذر
العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم مثل مالك وزيدا وما
شاك وعمرالين المعنى ما تصنع فعمل عليه عند تعذر العطف الذي هو
الاصل **قوله الحال ما بين هيه الفاعل او المفعول به**
لفظا او معنا **قوله** الفاعل او المفعول اخترا من الصفة لانها
تبين هيه الفاعل والمفعول لا باعتبار كونه فاعلا ولا مفعولا
لكن باعتبار الذات وهذه باعتبار نسبة الفعل اليه فاعلا
او مفعولا فقط فيتعذر الفعل المذكور بها فاذا قلت جا زيد راكبا
فقد حكمت على المجرى المذكور بتقدير الركوب **وقوله** لفظا او معنى
اخترا من ان يتوهم ان الفاعلية الفاعلية او المفعولية في
اللفظ خاصة **مثال** الفاعل والمفعول لفظا ضربت زيدا قايما
بجعل قايما حالا من ايها اشيت **ومثال** الفاعل المعنوي زيدا في
الدار قايما لان التقدير استقر في الدار وفي الدار قائم مقامه
ومثال المفعول المعنوي هذا زيد قايما لان المعنى المنشأ اليه
قايما زيد **قوله** وعاملها الفعل او **قوله** او معناه لبي العامل
ما به يتقوم المعنى المقتضى للأعراب والمعنى المقتضى كونه
حالا وكونه حالا انها يتقوم بالفعل اللفظي او المعنوي اذ به
حصلت الحالية والا كانت صفة **قوله** وشرطها ان تكون نكرة
لانها لو لم تكن كذلك لا لتبست بالصفة في مثل قولك ضربت زيدا
الراكب وصاحبها معرفة غالبا لبي الحاجة الى احوال المعارف
اهم بخلاف النكرة فان وصفها يعني **قوله** وارسلها العراك و
دمررت به وحده متاول في تاويله وجهان احدهما انها في المعنى
نكرات وان كان اللفظ معرفة فيعني ارسلها العراك ارسلها

او شبهه

معتزك

معتزك وممرت به وحده اي منفردا والوجه الثاني وهو اختيار
القارئ ان التقدير ارسلها تعترل العراك فالحال هو الفعل
المحذوف والعراك مصدر على حاله وكذلك ممرت به وحده
تقديره ينفرد وحده فالحال محذوف وهو ينفرد ووجه مصدر
على حاله **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها لانها
لوات موحدة لا لتبست بالصفة فقدمت **قوله** ولا يتقدم
على العامل المعنوي المعنوي بخلاف الظروف لان العامل المعنوي ليس
بمعى قوه اللفظي فاذا تاخر ضعف لانه وضع غير موضعه وقد
يضعف العامل اللفظي بالتاخر وهذا احد بر دليل جواز لزوم ضربت
وامتناع ضربت لزوم بخلاف الظروف لبي الظروف اسع فيها لكثرتها
واغترف فيها ما لا يغتر لغيرها **قوله** ولا على المجرور في الاصح وهو
مذهب اكثر البصريين ووجهه انه اذا كان مجرورا فالحال في
المعنى له وحكمه منسحب على الحال في المعنى وكما لا يتقدم المجرور على
المجرور فكذلك ما هو في حكمه فهذا معنى مناسب لا امتناع تقدم
حال المجرور ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم فلا يصار
الى سواه بمجرد القياس وتمسك الآخرون بكونه حالا وقد كثر
تقديم الحال في كلامهم حنا صار ذلك معلوما غير محتاج الى نقل
في موضع مخصوص فجعلوا الباب كله واحدا والصحيح ما تقدم
قوله وكل ما دل على هيه صح ان يقع حالا لقيامه بمعنى الحالية
فلا حاجة فيها الى اشتراط الاشتقاق ولا الى تحلفه لاستقلال
ما يدل على الهية مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فرطبا وبسرا
حالا لان استقلالهما بدلالة الهية وليس مشتقين وقد اختلف العلماء
في بسرا ومثله ما العامل فيه فذهب قوم الى ان عامله اسم الاشارة

وذهب قوم الى انه اطيب وهذا هو الصحيح والاول غير مستقيم لوجود
 منها ان اسم الاشارة اذا تقيدها كمال لم يكن الحرف معديا به بل هو قولهم
 هذا زيد قائما وان الخبر يزيد عن المشار اليه غير مفيد بالقيام **فان زعم**
انه مع انه مفيد فانه اذا كان قائما فهو زيد ايضا واخباره بزيد انما هو في حال
 القيام لم يستقم لانه يودي الى ان يكون غير زيد في حاله القيام **فان زعم**
انه مع ان ذلك من قبل المفهوم وهو غير لازم فليس الامر كما زعم كما بينا
 ان الحال حكم بالصدق على ما يقدر به كقولك جازيلا راجبا وانت حاكم على الجي
 المذكور في الركوب ولو قدر في الجي من غير ركوب لكان مخالفا للمنطوق
 لا للمفهوم وانما المفهوم امر وركوبك وهو عكسه وذلك هو تقدير غير
 الركوب عند عدم الجي فاذا ثبت ذلك فلو جعل الاخبار بزيد مقبولا
 بالقيام كان كالاخبار بجاني المقدم بالركوب فكما لا يستقيم تقدير
 الجي من غير ركوب فكذلك لا يستقيم بتقدير بزيد من غير قيام
 وذلك فاسد واذا لم يكن الخبر مطلقا غير مفيد فسد المعنى واذا لم
 يكن الخبر مطلقا غير مفيد فسد المعنى **الثاني** ان الشيء اذا قيد
 بحال لزم ان يكون على تلك الحال في قصد المتكلم فاذا جعل بشرا معرو
 لهذا وجب ان يكون في حال الاشارة بشرا لا غير حتى تعلم ان
 المعنى المقصود بخلاف ذلك حتى لو قيل عند وجود بلح او رطب
 هذا بشرا اطيب منه رطبا كان مستقيما **الثالث** انما نقول
 ثم خلق بشرا اطيب منه رطبا وزيد احسن ما يكون افضل منك
 احسن ما تكون والمعنى بحاله والتعلق امر معنوي واذا وجب
 تعلقها هنا بالخبر وجب تعلقه في المتباين الاخر به ضروري لان
 المعنى واحد والالم يكن المعنى واحدا **الرابع** ان تفضيل الشيء على
 نفسه لا يعقل الا باعتبار حاله واذا جعل بشرا من تيمم هذا

احسن ما يكون
 اطيب منه رطبا
 زيد احسن ما يكون
 افضل منك
 المعنى واحد
 المعنى واحد
 المعنى واحد

بعنت الافضلية للشيء على نفسه باعتبار حاله واحده فكانت جعلت
 الرطب مفضلا من غير مفضل وهو لا يسوغ اذ لا يجوز ان يقول
 زيد احسن منه قاعدا **الخامس** ان اطيب نسبه الى البسرة
 والرطبه والتمه نسبه واحده وقد وجد عمل عمله في رطب فوجب عمله
 في الاخر فلا وجه لمن قال العامل فيه اسم الاشارة سواء استعمل من
 ان يكون افعال التفضيل عاملا فيما قبله ولا يقابل ذلك شيئا ما ذكره
 ولا بعد في عمل افعال في الحال متقدما لشيءه بالفعل كما علم بعمل
 في الظروف ولا يلزم من قصور عن العمل في المفعول به الا العمل
 في الحال فقد ثبت ان العامل اطيب في هذه المسئلة وفي امثالها
 ومن قال ان العامل اسم الاشارة ابو علي الفارسي ولم يات
 بشي اكثر مما ذكرته واستبعد عمل افعال فيما قبله **قوله** ويكون
 جملة خبريه لا بها حكم والاحكام تقع في المفرد وفي الجملة كما في
 خبر المبتدأ ويكون جملة خبريه ليس الاحكام الخبرية لانكون الا انها
 تحمل الصدق والكذب فوجب ان يكون كذلك **قوله** فالاسمية
 بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف فلا بد من الواو على
 الافصح ليس الحال في المعنى انما هي مقدره بجزء هذه الجملة وهو
 الجز الثاني فقصدوا الى الايتان بما يشعرا بالحالية داخل على الاسم
 الاول فلذلك ضعف حذف الواو وقد جاز كل من قولهم في وهو قليل
قوله والمضارع المست بالضمير وحده يعني من غير واو لانه منزل
 منزله اسم الفاعل والمعنى وجاز عليه في اللفظ فاخري مجراه في
 الاستعانة الواو والضمير واحتيج الى الضمير كما احتج في الاصل الى ضمير
 وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما وهي ثلاثة اقسام مضارع
 منفي وماض منفي وماض مثبت اشتركت في ان تكون بالواو والضمير

مطلع

اصحاب الحار ويطايرها فانه وقع الابهام ولكن عن عدد قولها صح

او باحدهما وهو اما الواو واما الضير وذلك لثلاثة اقسام صارت
تسعه اوجه جاني زيد وما يتكلم غلامه ما يتكلم غلامه وما يتكلم
عمر وجاني زيد وما يخرج غلامه قد يخرج غلامه وقد يخرج عمر
وجاني زيد وما يخرج غلامه ما يخرج غلامه وما يخرج عمر **قوله**
وتخرج حذف العامل كقولك للمسافر راشد امهديا وذلك عند
قيام القرابين كما تقدم في مثله **قوله** ويجب في الموكبه مثل زيد
ابوك عطونا وانما وجب في ذلك لان في الابوه ما يشعر بالعطف
فاستغنى عن الترخ بالعامل الذي هو احمه وشرطها ان تكون
مفرد لمضمون جمله اسميه ليتحقق ما ذكرناه لانها اذا لم تكن
مفرد لمضمون جمله اسميه كانت غير موكبه كما في قولك جازي
راكبا ولو قلت زيد ابوك منطلقا لم تجز اذا لمس في الانطلاق
ما يفور معنى الابوه وليس في الجملة ما يصح تقييدها فيكون
غير موكبه فلذلك لا يستقيم زيد ابوك منطلقا **قوله التمييز بين**
الابهام المستقر عن ذات المذكوره او مقدمه **قوله** ما يرفع الابهام
جنس يدخل تحته التمييز وغيره كالحال والصفه واشباههما
قوله المستقر احتراز عن مثل قولهم ابريت عينا جاربه فانه يرفع
الابهام عن ذات الاثري ان قولك عين محمله للحاربه والمبصر
وغيرهما فاذا قلت مبصر فقد بينت ذاتا مبهمه ولكنه ليس مستقر
في وضعه وانما وقع الابهام عند المخاطب بحصول الاشتراك وهو
موضوع دال على ذات معينه في كل موضع تطلق فيه بخلاف قول
فانه لم يكن دالا على ذات معينه في اصل وضعه فاذا قلت المستقر
خرج الاسم المشترك المذكور ونظيره **قوله** عن ذات مذكوره او
مقدمه يشمل نوعي التمييز المنتصب عن المفرد والنسبه على ما

ش

بفصل فان قيل قولنا رجع القهقري وامثاله رفع لم يكن مفهوما
من المصادر يرفع الابهام المستقر عن ذات لان القهقري وامثاله
نوع لم يكن مفهوما من قولك رجع في اصل وضعه كما ان الدرهم
لم يكن مفهوما من قولك عشرون فقد دخل في الحد ما ليس منه
والجواب ان القهقري وشبهه بيان لهيه الرجوع لالذات الرجوع
والرجوع اسم للذات بوضع له قال قهقري في قولك رجع القهقري
مثل راكبا في جاني زيد راكبا لانه ببالهيهته وقد خرج عن ذلك
بقولك عن ذات **قوله** فالاول عن مفرد مقدار غالبا يعني
بالاول تمييز الذات المذكوره وذلك لا يكون الا عن مفرد
مقدار غالبا عددا او وزنا او كيلا او مساحه او ما هو مترتبه من
مقادير معروفه عند المخاطبين **قوله** اما في عدد مثل عشرون
درهما وسياتي في باب العدد لانه اخص به لئلا يتكرر ذكره **قوله**
واما في غيره مثل رطل زبا يعني في غير العدد مع كونه مقدرا **قوله**
يفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع وتجمع في غيره يعني بالجنس
ما يطلق على القليل والكثير من جنسه كالتمر والعسل فيفرد لانه
لا يستقيم فيه جمع على ما تقدم في المصادر الا ان يقصد الانواع والا
عليها فيجب الجمع لصحته وقصد الرلاله عليها كما تقدم **قوله** ثم ان
كان بتنوين او بنون التثنيه جازت الاضافه والافلا لانه امكنت
اضافته وكما يرفع الابهام بالنصب يرفع بالاضافه في الوجهان لا سوي
دالتهما على الغرض المقصود والافلا اي وان لم يكن بتنوين او نون
تثنيه فلا يجوز الاضافه وذلك لتعذرهما لانه ان كان مثل عشرون درهما
تعذر ت اضافته اذ لا يستقيم حذف النون مع الاضافه ولا بقاوها
فتعذر ت الاضافه وكذلك على التمر مثلها زبا اذ لا يمكن اضافه

مثلها الى زيد مع بقا الضمير وان حذف فسد المعنى **قوله** وعن
غير مفرد ان فهو الثاني من اقسام المفرد والاول هو المفرد
وهو كل نوع اضيف الى جنسه كقولك خاتم حده يد او باب
ساجا او ما اشبهه والحفظ اكثر لانه ليس من باب المقادير
والاضافه مستقيمه وهي الاصل في الباب فكانت اولى لذلك **قوله**
والثاني عن نسبه في جملة او ما ضاهاها مثل طاب زيد يساوي
طيب ابا واجوه ودارا وعلمها علم او في اضافه مثل يحيى طسه
ابا وامون ودارا وعلمها فالتمييز في هذا القسم عن نسبه بقدرها
الى امر يتعلق بالمذكور ثم يميز الامر بعد ذلك فلو كان ذلك لم يكن ثم
ما يحتاج الى تمييز لان قولك طاب زيد لا ابهام في واحد منهما
ولكن الابهام نشأ من نسبه الطيب الى امر يتعلق بزيد واحتيج الى
تفسيره للابهام وكذلك في الاضافه فانه قد يضاف الشيء الى امر
والمراد اضافته الى ما يتعلق به مثل نسبه المجد سوا في التمييز
ايضا كما ايضا وهذا الذي سميته النحويون تمييز جملة **قوله** ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انصب عنه جاز ان يكون له ولتعلقه والافه
متعلقه بزيد ان التمييز قد يكون اسما راجعا الى المنسوب اليه وقد
يكون راجعا الى امر يتعلق به كما في قولك طاب زيد ابا جاز ان
يكون زيد هو الاب وجاز ان يكون الاب لمن ولده وكذلك اذا
قلت ابوه فجاز ان يكون لكل واحد من التسميين فهو معنى قوله
جاز ان يكون له ومتعلقه وان لم يكن الاسم صالحا لذلك كان متعلق
من انصب عنه على حسب مدلوله كقولك دارا وعلمها فليس تخمها
دارا وعلمها جهتين كما حمله ابا وابوه ولا يحتمل الاوجه واحده على
حسب ما هو له **قوله** مطابق ما قصد فيهما الا ان يكون جنسا الا

ان

ان يقصد الانواع يريد بالمطابقه التشبيه اذا قصد التشبيه والمجمع اذا
قصد المجمع **قوله** فيهما يعني اذا جعلته للاول او متعلقه في نفسه فمن ذلك
لا قلت طاب زيد ابا وقصدت الى ان الاب هو زيد وجب ان تقول
طاب زيد ابا فلو ثبتت زيد اعلى هذا المعنى قلت طاب الزيدان
ابوين وتجمع اذا جمعت ولو قصدت بقولك ابا ابا الزيد وقصدت
به واحدا قلت طاب زيد ابا فان قصدت الى ام او جد وجره
قلت طاب زيد ابوين فان قصدت الى جماعه من ابا به قلت طاب
زيد ابا فطابق بالاب من هو له **قوله** الا ان يكون جنسا مثل
قولك ابوه وعلمها فانك تأتي به مفردا اذا قصدت الى معنى الابوه
والعلم من حيث هي ابوه وعلم لانه تعذر جمعه على ما تقدم الا ان
يقصد الانواع والاولاه عليها فيجب حينئذ التشبيه والمجمع على
حسب القصد كما تقدم في المفرد **قوله** وان كان صفة كانت له
وطبعه واحتملت الحال يعني به مثل قولهم لله دره فارسا فان
التمييز قوله فارسا وهو في المعنى للضمير في دره وهو معنى قوله كانت
له فيجب ان تكون مطابقه له فلو قلت لله درها لقلت فارسين وكذلك
لو جمعت وقال قوم هو حال والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا
عندهم والصحيح انه تمييز لان المعنى على مدرجه مطلقا بالفروسية وانما
جعل حالا اختص المدرج فيتعذر تغيير المعنى المطلق فلو كان اكثر
بكونه تمييزا **قوله** ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل
خلاف الممازني والمبرد وانما امتنع تقديم التمييز عند المحققين على الفعل
لانه في المعنى فرع عن الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع اجدر
الثاني ان الاصل في التميزات ان تكون موصوفات بما اتصفت عنه
وانما خولف بها لغرض الابهام او لانه التفسير ثانيا وتقدمه مما يحل

بمعناه فلما كان تقدمه يتضمن ابطال معنى كونه تمييزا لاسم
 يستقيم فاذا امتنع التقديم في الفعل فهو في غيره اجدر **قوله**
المستثنى متصل ومتقطع فالمتصل المخرج من متعدد لفظا
 او تفديرا بالاواخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج لا
 يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى نحو واحد لان احدهما مخرج
 من حيث المعنى وهو فصله الذي يميز به عن المنقطع والاخر غير
 مخرج واذا اختلفا في الحقيقة التي تفصل نعتيهما بحد واحد
 نعم يمكن حددهما باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد الا
 واخواتها وقد توهم بعض الخريين ان المتصل هو المستثنى من الجنس
 وليس مستقيم فانه قد يكون مستثنى من الجنس وهو غير متصل كقولك
 عن قوم ليس فيهم زيد ضربت القوم الا زيدا فهذا منقطع وهو مستثنى
 من الجنس الا ان يراد بالجنس الذي دخل فيه المستثنى في قصد المتكلم
 واخرج باستثنايه **وفي تحقيق** معنى الاستثنى ثلاثة اقوال منهم
 من يقول الاستثنى مبين لغرض المتكلم بالمستثنى منه فهو مثل
 التخصيص عند حلوله في المعنى لا فرق بينهما الا من جهة وجوب الاتصال
 بصيغ مخصوصه وهو غير مستقيم لجواز له عندي عشرة الابدان
 والعشره نص في مدلولها ولا يصح ان يقال ان المتكلم بعشره اراد بها
 تسعة وذكر الاواجد السن مراده لبطان التخصيص واجماع
 الخويين على ان الاستثنى اخراج مبطل له ايضا **ومنه** من قال
 المستثنى منه واله الاستثنى والمستثنى جميعا المعنى واحده من غير
 تفدير الاول لمعنى ثم اخرج منه حتى كان العرب وضعت للتسعة
 عبارتين احدهما تسعة والاخرى عشره الا واحدا وهو ايضا غير مستقيم
 لانا قاطعون بان المتكلم يقوله له عندي عشره الا واحدا معبر بالعشره



عن مدلولها الذي هو خمستان وبالا عن معنى الاخراج وبالواحد
 على انه مخرج ولو كان بمثابة تسعة لم يستقيم فهم هذه المقاني المذكورة
 منها كما لا يستقيم ان يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها
 على مدلولها معنى اخر هذا معلوم من لغة العرب في الطرفين
 المذكورين ثم هو باطل باجماع الخويين على انه اخراج وايضا فانه
 لم يعهد بكلمات مركبه وضعت لمعنى يعرب في وسطها هذا معلوم
 اتفاوه من كلام العرب والذي حمل الفريقين على مخالفة الاخراج
 ما توهموه من لزوم الكذب في كل استثنى وبيانه انه اذا قال
 له عندي عشره وقصد اليها على انفرادها جملتها ثم اخرج الدرهم
 منها كان ما اقربه او لا نافية له ثانيا فيلزم الكذب في احوالهم
 وعند ذلك يتعذر الاستثنا في كلام الله تعالى فانه اذا قال طبت
 فيهم الف سنة الا خمسين عاما واراد بالف سنة على الانفراد جمع
 مدلولها فقد اخبر بانه لبث الجميع فيستحيل انه يخرج شي لانه يوحى
 الى ان يكون لبث اقل من الف سنة وقد علم انه لبث الف وهذا الذي
 ذكروه يلزمهم امتناعهم له في غير هذا الباب من الابدال كبدل
 البعض وبدل الاشتمال ويستحيل على ذلك ايضا وقوعه في كتاب
 الله تعالى وقد قال الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع
 اليه سبيلا واذا كان يجب من ذكر الناس مع الوجوب على جميعهم
 فيستحيل ان يذكر مع ذلك ما يدل على انه واجب على بعضهم اذ يصير
 المعنى امرت الجميع ما امرت الجميع في وقت واحد وهو باطل فان رجم
 الاولون ان الناس هاهنا هم المستطيعون وانه انما ذكر المستطيعين
 ليس به المقصود بالناس كان الرد عليهم ما تقدم وزياده وهو ان
 التقديم من استطاع منهم بغير خلاف والضمير في منهم راجع الى الناس
 فيصير المعنى والله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا

ظاهر الفساد فان زعم الفريق الثاني ان المراد بما يسمى بدلا وصيلا
منه عن ما يفهم منه احوالهما في المستثنى عندهم كان اظهر فسادا
لان جميع ما تقدم يبطله ايضا وكذلك الضمير في منهم المذكور لانه
يعود عندهم على بعض مدلول الكلمه وهو فاسد وايضا فانه
يودي الى ان يكون الناس والمستطيعين جميعا عبا عن المستطيعين
وفساد هذا مقطوع به والمذهب الثالث هو المستقيم المنزوع
عنه الاشكالات كلها ما فزوا منه وما لمهم ان المستثنى منه
مراد به الجميع بالنظر الى الافراد من غير حكم بالاسناد فاخرج منه
المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد بعد تقدير الاخراج ولذلك
لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالاسناد فيما ذكره الا بعد
تمامه فلو ظن ان المتكلم اذا قال له عندي عشرة عند نطقه
بالتا من غير ان يعلم قطعه الكلام عليها انه مقرب بالعشره مسند اليها
الاقرار لكان مخطيا لعلمنا بانه يجوز له ان يذكر ما يخرج من قبل الحكم
بالاسناد فان دفع بذلك اشكال الكذب في الاستثنى والابدال
وان دفع ما لزم الفريقين فيما ارتكبوه في جميع ما ذكر عنهم **قوله** وهو
منصوب اذا ذكر بعد الا الى اخره شرع بين المواضع التي يكون
المستثنى فيها منصوبا **فيها ان يقع** بعد الا المذكوره كقولك قام
القوم الا يزيدوا واشترط ان يكون غير صفة لانها اذا كانت صفة
كانت تابعة لما قبلها **وقوله** في كلام موجب احتراز من القسمين
الذين يذكوران بعد ذلك فانه لا يكون منصوبا على الاستثنى الا
قوله او مقدم ما على المستثنى منه مثل قولك جاني الا احوال احدا
وشرطه ان يتقدم احد جزوي الجملة كالمثال المذكور فلو قلت الا يزيدوا
جاني اخوتك لم تجز **قوله** او منقطعا كقولك ما جاني احدا الاحبار
العرب يقول الاحبار على البدل وليس بشئ لانه لا يستقيم فيه احد الا بدلا

فلم يبق الا نصبه على الاستثنا **قوله** او كان بعد خلا وعدا في الاكثر
لانه قد نقل عن بعض العرب انهما خفض بهما لانها حرفا جر عندهم
ولم يذكر هذا القول سيبويه ولا المبرد **قوله** وما خلا وما عدا وليس
ولا يكون لانها افعال مضمرة فاعلها فيها فلم يبق الا نصب المستثنى
بها وكذلك عله خلا وعدا على مذهب الاكثر وما سوا ذلك فهو منسوب
بالفعل بواسطة الا ان كان ثم فعل فان لم يكن فالعامل المستثنى منه
بواسطة الحرف هذا هو الوجه في مثل قولك الزيدون الا احوال
اصحابك **قوله** وتختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب
والمستثنى منه المذكور قوله غير موجب احتراز من الموجب فانه
قد تقدم انه منصوب ليس الا قوله والمستثنى منه المذكور احتراز من
قولك ما ضربت الا زيدا فانه لا يجوز فيه البدل ومثاله قوله تعالي فا
تعلوه الا قليل منهم وقرابن عامر الا قليلا منهم بالنصب على الاستثنى
والاكثر على البدل لانه اظهر في قياسه عوامل العربية فلو كان
الاكثر عليه بخلاف الاستثنا فلما امكنا كلاهما كان استعمال ما هو
على قياس الاكثر في كلامهم اولى وقد فرى ولا يلتفت منكم احد الا
امراتك بالرفع والنصب واكثر القر ا على النصب فحمل بعضهم النصب
على الاستثنا من قوله فاسر يا هلك والرفع على البدل من قوله
ولا يلتفت منكم احد فوارا من ان يحمل قواه الاكثر على غير البدل
انه قد اتى ما يخلص من ذلك وهو غلط لان القصه واحده فاذا امر
استثنى من قوله فاسر يا هلك كان غير مسري بامرته فاذا ابدل
من قوله ولا يلتفت منكم احد الامراتك كان مسريا بها فيودي ذلك
الى ان تكون مسريا بها غير مسري بها وهو باطل وانها يقع في مثل ذلك
من يعتقد ان القرات السبع احاد يجوز ان يكون بعضها خطأ فلا

يبالي في حمل القرائين على ما يتناقضان به فاما من يعتقد الصحة
 في جميعها فتعبد عن مثل ذلك **قوله** ويعرب على حسب العوامل اذا
 كان المستثنى منه غير مذكور وهذا الذي سميته الخويون الاستثنا
 المفرغ لانه فرع له العامل قبل الالف حذف المستثنى منه وجعل اعرابه
 لها بعد الا وسمى باسمه وان كان في المعنى مخرجاً من مستثنى منه محذوف
 الا ترى ان معنى ما قام الازيد ما قام احد الازيد والالم يستقيم الاستثنا
 ولم يفهم ومما يدل بذلك على انهم اعمروا ذلك قولهم ما قام الازيد
 وامتناع ما قام هندا لان هندا في قولك قامت هندا فاعل في التحقيق
 وص قولهم ما قام الازيد الفاعل في التحقيق هو المستثنى منه وهندا
 مستثنى ولكنه لما حذف المستثنى منه تفرد مع العامل له فعمل
 فيه عمله في المحذوف **قوله** وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني
 الازيد وهذا هو الكثير في هذا الباب لان المستثنى منه محذوف
 ولا بد من تقديره معنى وانما يقدر عاملاً من جنس المستثنى وهذا
 التقدير انما يستقيم مع النفي الا ترى انك اذا قلت ما ضربني الازيد استقام
 تقدير ما ضربني احد ولو قلت ضربني الازيد لم يستقيم فيه مثل ذلك
 بوجه **قوله** الا ان يستقيم المعنى يريد ان ذلك قد جا قليلاً فيما كان
 فصله ويستقيم فيه المعنى كقولك قرأت الا اليوم كذلك تجوز ان
 يقرى الايام كلها الا يوماً بخلاف ضربني الازيد فانه لا يستقيم ان
 يضربه كل احد ويستثنى زيد **قوله** ومن ثم لم تجز ما زال زيد الا
 عالماً لان معنى ما زال سبب فصلاً استثنا مفرغ عما في الواجب
 فلا يستقيم المعنى فيه ثم لو سلم انه تجوز الاستثنا المفرغ في الواجب
 فانه لا يستقيم المعنى ها هنا لان وضع ما زال الاثبات ما انتقضت
 والابعد الاثبات للنفي فيما بعدها وهو خبر ما زال فيصير هذا

المفرد

المنصوب مثبتاً متبناً لكونه خبراً لما زال منفياً بوقوع الابد
 الاثبات فيصير مثبتاً معيافاً في حاله واحده وهو محال **قوله** واذا
 تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاني من احد الازيد
 ولا احد فيها الازيد وما زيد بشياً الا شي لا يعبأ به اما امتناع البدل
 على اللفظ في قوله ما جاني من احد الازيد فلا بد لو ابدلت على اللفظ
 لوجب تقديره من بعد الا وهو اثبات فيلزم زيارتها بعد الاثبات
 وهي انما زيدت في النفي خاصة الا ترى انك لو قلت ما جاني الا من
 زيد لم تجز واما امتناع البدل على اللفظ في قولك لا احد فيها الازيد
 ولا غلام رجل في الدار الازيد فلان العامل في اللفظ هو لا ولا انما
 عملت لكونها نفياً فاذا ابدلت من معمولها على اللفظ وجب
 تقديرها بعد الاثبات وهي عملت للنفي فكيف تعمل مع انتقاض
 ما عملت لاجله وايضاً فانه يودي الى باطل لان الانتقاضي اثباتها
 بعدها ولا تقتضي نفيه فيصير مثبتاً نافي في حال واحد وهذا بعينه
 جار في قولك ما زيد بشياً الا شي لا يعبأ به لان ما عملت للنفي فاذا
 ابدلت بشياً من معمولها وجب تقديرها واذا قدرتها بعد الاثبات
 وعملتها في الاثبات اخرجتها عن المعنى الذي عملت لاجله وايضاً
 فانه يودي الى التناقض المذكور فاذا اورد على هذا التعليل قولهم
 ليس زيد بشياً الا بشياً لا يعبأ به وقيل في تقدير امتناعه ما قيل
 في نحو ما قال الجواب عن الاول انها لم تعمل للنفي وانما عملت
 لكونها فعلاً فلا اثر لانتقاض معنى النفي بقا الامر العاملة هي لاجله
 وهو كونها فعلاً فان الاثبات لا يخرجها عن كونها فعلاً بخلاف الامانة
 في ما فانه يخرجها عن المعنى الذي عملت لاجله وهو النفي والجواب
 عن الثاني وهو التناقض وتقديره انك اذا قدرت ليس بعد الا

فقد صار ما بعدها مثبتا بالامنفا بليس وهو محال فتقول ان
ليس لها جهتان احدهما النفي والاخرى الفعلية وعملها انما كان
لاجل الفعلية لا لاجل النفي والحاجه ها هنا انما هي باعتبار العمل
لا باعتبار النفي فيقدر باعتبار الفعلية لا باعتبار النفي فوايتها وان
كانت لفظه واحده وزان قولك ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبا
به فليس بمعنى ما كان وانت اذا نصبت شيئا بعد الا في مسله
ما كانت انما تقدر الفعل العامل الذي هو كان من غير النفي
وكذلك اذا قدرت ليس بعد الا في مسله ليس زيد شيئا الا شيئا
انما تقدرها مجردة عن معنى النفي وانما وقع الاشكال من جهه
كونها لفظه واحده افادت ما افاده قولك ما كان وذهل عما فيه
من الجهتين والذي يدل على اعتبار ذلك لغه صحيحه قولك ليس زيد
الاقابا كما تقول ما كان زيد الا قايما ولا يقولون ما زيد الا
قايما لما يودي اليه من اعمال ما عمل للنفي في الاثبات واليالا
يودي الي ذلك التناقض المذكور وهذا التعليل المذكور في الاحد
فيها الا زيد خير من تعليل ابي علي فاجبه في انه انما امتنع البدل
على اللفظ لانه يودي الي دخول لا على المعارف وهي محتشمه بالنكاح
فانه يرد عليه لا احد فيها الا رجل واشباهه فقد اتفت العلم
التي ذكرها والاجماع باق على امتناع البدل على اللفظ **قوله** وه
ومخفون بعد غير لانه مضاف اليه فالما يكون الا مخفونا وبعد
يسوي وسواء لانه كذلك وبعد حاشي في الاكثر لانهم يتعلمونها
حرف خفن وقد جا منصوبا بعدها في مثل قولهم اللهم اغفر لي ولئن
سمع حاشي الشيطان وابن الاصبع وهو قليل ووجهه ان يقدر
فعلا بمعنى جانب بعضهم الشيطان **قوله** واعراب غيريه كما كان

وسواء

المسئ

المستثنى بالا على التفصيل يريد اذا استعملت استثنيا واما اذا لم
استعملت صفة فحكها حكم الصفات على ما سياتي فاذا استعملت
استعملتها استثنيا اعربتها باعراب ما بعدها الا لانها اسم لا بد لها
من اعراب وقد وجب لها بعده الخفض بالاضافه فجعل اعرابه
الاعراب المستحق لها بعد الا فلذلك تقول جاني القوم غير زيد
وما جاني غير اخيك احد وما جاني احد غير حمار وما جاني احد
غير زيد وغير زيد وما جاني غير زيد **قوله** وغير صفة حملت الي
اخر لانها اسم بمعنى المغايره وخلاف المماثلة كقولك مغاير
فكما ان مغاير صفة فكذلك غير واستعملها في المغايره على
جهتين احدهما المغايره في الذات كقولك مررت برجل غير زيد
يريد بانسان اخر والثاني المغايره في الصفات وان كانت الذات
واحدة كقولهم دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به بهذه
مغايره الصفة **قوله** وحملت الاعليها في الصفة اذا كانت تابعة
لمجمع منكون غير محصور لتعذر الاستثنا لما حملوا غير اعلى الا
في الاستثنا حملت الاعليها في الصفة في الموضع الذي يتعذر فيه
الاستثنا وهذا مذهب المحققين كقولك جاني رجال الا زيد
لانك لو جعلت زيدا مستثنى من رجال لم يستقم لان شرط
الاستثنا ان يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه
وما هنا لا يدخل زيد في قولك جاني رجال اذ لا دلالة عليه له
ومثله قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله وقدر عجم قوم
انها يصح حملها على الصفة مع صحة الاستثنا ومتمسكهم
قول الشاعر وكل اح مفارقه اخوه لعمرك الا الفرقان
وهو نشاذ عند الاولين **قوله** واعراب يسوي وسواء النصب وسواء

وسواء

بلع

هذا مذهب سيبويه وهو عنده طرف من حيث المعنى لا نك اذا قلت
 جاني القوم سوى زيد فكانت قلت مكان زيد ولم يسمع منهم
 الا منصوبا فلذلك التزم فيه النصب وقد اجاز قوم اجراه مجرى
 غير و متمسكهم قوله ولم يبق سوا العدو ان دناهم كما دناوا
قوله من اهل اليمامة ناقتي **و** ما قدرت من اهلها السواك
 اي لعيرك وليس بعيد وهو عند الاولين نشاذ **قوله** حركان
واخوانها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما لا يتم خبر
 كان عن خبر المبتدأ في المعنى الا بدخول كان فلذلك جعل الميم
 له وهي واخوانها سياتي الكلام عليها في الافعال وامره على نحو
 خبر المبتدأ فيما يجوز ويمتنع **قوله** وتقدم معرفة تخصيص له
 عن خبر المبتدأ لان خبر المبتدأ لا يتقدم معرفة وهذا يتقدم وسيب
 ذلك ان الحكم على خبر المبتدأ بالتقديم اذا كان معرفة لا وجه له
 وهذاها هنا ان قدر متقدما اتصبت بيبين قصد المتكلم بنصبه
قوله ويجزى عامله في مثل الناس محزونون باعمالهم ان خيرا
 فخير وان شراف نشر هذه المسئلة ونظايرها يجوز فيها اربعة اوجه
 هذا اقصاها وعكسه اصغرها ونصبها ورفعها متوسط فوجه
 النصب في الاول ان كان خبرا اي كان عمله خيرا ووجه
 الرفع في الاول ان كان في عمله خيرا فالنصب اذا اول القله
 التقدير وقوة المعنى ووجه الرفع في الثاني ان يكون خبر المبتدأ
 اي خيرا ووجه النصب **قوله** ان كان خيرا فالرفع اذا
 اقوى لان فيه اضمارا للمبتدأ بعد قبا الجزا لا غير وهو كثير وفي
 النصب اضمارا كان واسمها وليس بكثير وايضا فان فيه تقدير
 الفعل الماضي مع وجود الفاء وهما لا يجتمعان فقد ثبت ما ذكرنا
 مران

ايكون خبرا كان ارفع

من ان نصب الاول ورفع الثاني ارفع وعكسه اضعف والوجهان
 الاخيران متوسطان **قوله** ويجب المحذف في مثل اما انت منطلقا
 انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت حذف اللام حذف قياسا
 ثم حذف كان اختصارا فوجب رد المتصل منقصلا لتعذر الاتصال
 وزيدت ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها ودلالة عليها نفاها
 الكلام اما انت منطلقا انطلقت ومنه قوله **قوله** ابا خراثة اما انت انفر
 فان قومي لم تاكلهم الضبع **قوله** والكلام عليه وعلى امثاله مثل ذلك
 سوا **قوله** اسم ان واخوانها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا
 قائم ثم لا يتم اسم ان من المبتدأ في المعنى الا بدخول لفظ ان عليه
 فلذلك جعل فصلا والكلام على ان واخوانها سياتي في الحروف
 المنصوب بالا التي المنفي الجنس **قوله** المنصوب بالا التي المنفي الجنس
 هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبهها به لما كانت
 ترجمه وهذا الفصل بقولهم المنصوب بالا واجب ان يجدها يكون معه
 منصوبا فلذلك ذكرت هذه الشرايط فلو ترجم باسم لا الاستغنى
 بان يقال هو المسند بعد دخولها وسببها فايده اشتراط كل
 واحد من هذه القيود مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما كذا
 والمعنى بالمشبه بالمضاف ان يكون الداخل عليه لا متعلقا باسم
 اخر على غير وجهه الاضافه فاجري مجرى المضاف لشبهه به في
 الارتباط **قوله** فان كان مفردا فهو مني على ما ينصب به هذا
 اولي من قولهم مني على الفتح فانا نقول لا غلام مني لك وليس منيا
 على الفتح وكذلك لا فسلمين لك واذا قلنا مني على ما ينصب به
 تشمل ذلك كله وانما بني المفرد معه لما تضمنته من معنى الحرف
 لان معناه لامن رجل ولم يبين المضاف ولا المشبه به اما لان
 بين

الاضافه ما نعه لخصوصيتها بالاسماء واما لان البناءا تركيب فكه
 تركيب اكثر من كلمتين **قوله** وان كان معرفه او مفصولا بينه وبين
 لا وجب الرفع والتكرير اما وجوب الرفع في المعرفه فلان وضع
 لا على نقي النكرات واما التكرير فلانه لما فات التكرير المودي الى
 نقي معنى الاحاد جعل التكرير كالعوض لما فيه من افاده التعدد وانما
 وجب الرفع في المفصول بينه وبين الاصل من الفصل فضعف
 امرها ولا اراده المشاكلة بينه وبين ما يقدر جوابا له على ما يذكر في
 عله وجوب النكرات واما وجوب التكرار عند الفصل فلانهم قصدوا
 مطابقتها لما هو جواب له فاذا قلت لا فيها رجل ولا امرأه فهو جواب
 لقول من يقول اني الدار رجل ام امرأه **قوله** جعل الجواب مشاكلة
 للسؤال في الفصل وفي التكرار وفي الرفع جميعا فهذه عله تصليح
 لثلاثة احكام الفصل والرفع والتكرار فان قيل فمقتضى ذلك ان
 تجوز والا فيها رجل جواب لمن قال اني الدار رجل فالجواب **من**
 وجهين احدهما انه ليس جوابا لمثل ذلك على التحقيق وانما جواب
 مثل ذلك نعم اولا ولا يلزم الايجاب الا بذلك لانه قد يجاب بزيادة
 على ما يحتاج اليه في الجواب كما لو قيل اقام زيد مع ان يقال ما قام
 زيد وان كان الجواب في التحقيق لا والثاني انه لا يلزم من القصد
 الى مناسبه الفاظ متعدده مناسبه الفاظ اقل منها **قوله** ومثل
 قضيه ولا ابا حسن لهما متولى ووجه ايراده انه دخل النفي على المعنى
 من غير تكرير وجوابه انه لم يقصد قصد المعرفه وانما قصد الرفع
 التامثل وهو في المعنى نكره فكانه **قوله** مثل ابي حسن لهما وهذا
 نكره في المعنى **قوله** وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه
 اما فتحها فوجه ان يقدر كل جمله على حياها وهي اذا انقلبت

كانت

كانت كذلك واما فتح الاول ونصب الثاني فتقدر الاولى جمله
 مستقلة وتقدر الثاني معطوفا على لفظها ولا التانيه مثلها في قولك
 ما جاني رجل ولا امرأه لتاكيد معنى النفي فهي على هذا جمله واحده
 ووجه الرفع في الثاني والاول مفتوح مثل وجهه نصب الا انه
 على الموضوع ووجه الرفع فيهما احدا من احوالها لانه جواب **قوله**
 ما جاني رجل في الدار ام امرأه على ما ذكر في قولهم لا رجل في الدار
 ولا امرأه واما لانها لو فتحا على اصلها لتوهم التركيب فيهما وليس
 من جنس كلامهم ثم كرهه هو لا العرول باحد هما لما فيه من التحكم
 فعدلوا بهما جميعا فهذا وجه حسن لهذه اللغة واما رفع الاول
 وفتح الثاني فوجهه ان الاولى جعلت لا المشبهه بليس فلذلك
 قيل على ضعف لان استعمال لا بمعنى ليس قليل واما فتح الثاني
 فواضح **قوله** واذا دخلت الهمزة لم تغير معناها الاستفهام والغرض
 والتمني لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام عليه
 سواء كان لتحقيق الاستفهام او لما حمل عليه وهذا جار في كل
 باب فلذلك بقي عمل لا بعد دخول الاستفهام فتقول الا رجل
 في الدار مستفهما والا نزول عندي في العرض والاما التثنية في
 التمني واما قوله الا رجلا جزاء الله خيرا **قوله** على جملة
 فهذا عند التحليل ليست لا الداخلة عليها همزة الاستفهام ولكنها
 حرف موضوع للتخصيص برأسه فكانه قال الا بروني رجلا و
 ولالك نصب ونون وهي عند بونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام
 بمعنى التمني وكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضروره الشعر
 والوجهان مستقيمان **قوله** ونعت امثلي الاول مفردا يليه مسي
 ومعرب فالحكم فيه جواز الامر بين البناء والاعراب **قوله** رفعا

هذا هو الكلام الذي في قوله
 ما جاني رجل ولا امرأه
 وهو من جنس كلامهم
 ثم كرهه هو لا العرول
 باحد هما لما فيه من
 التحكم فعدلوا بهما
 جميعا فهذا وجه حسن
 لهذه اللغة واما رفع
 الاول وفتح الثاني
 فوجهه ان الاولى
 جعلت لا المشبهه
 بليس فلذلك قيل
 على ضعف لان
 استعمال لا بمعنى
 ليس قليل واما
 فتح الثاني فواضح
 قوله واذا دخلت
 الهمزة لم تغير
 معناها الاستفهام
 والغرض والتمني
 لان العامل لا يتغير
 عمله لدخول كلمة
 الاستفهام عليه
 سواء كان لتحقيق
 الاستفهام او لما
 حمل عليه وهذا جار
 في كل باب فلذلك
 بقي عمل لا بعد
 دخول الاستفهام
 فتقول الا رجل في
 الدار مستفهما
 والا نزول عندي في
 العرض والاما
 التثنية في التمني
 واما قوله الا
 رجلا جزاء الله
 خيرا قوله على
 جملة فهذا عند
 التحليل ليست لا
 الداخلة عليها
 همزة الاستفهام
 ولكنها حرف
 موضوع للتخصيص
 برأسه فكانه قال
 الا بروني رجلا
 ولالك نصب ونون
 وهي عند بونس لا
 دخلت عليها همزة
 الاستفهام بمعنى
 التمني وكان
 القياس الا رجل
 ولكنه نونه لضروره
 الشعر والوجهان
 مستقيمان قوله
 ونعت امثلي الاول
 مفردا يليه مسي
 ومعرب فالحكم
 فيه جواز الامر
 بين البناء والاعراب
 قوله رفعا

ونصبا تفصيل للاعراب الجائز فيه وانما قال ونعت المبني احتراز من
نعت المتعرب فانه لا يكون فيه الا الاعراب مثل لا غلام رجل
طريقا فيها **وقوله** الاول احتراز من النعت الثاني وما بعده لانه
لا يكون فيه الا الاعراب مثل لا رجل طريقا عاقلا وعاقلا **وقوله**
مفردا احتراز من نعت مضاف فانه لا يكون فيه الا الاعراب كقولك
لا رجل حسن الوجه **وقوله** بله احتراز من ان يفصل بينه وبين
المنعوت فاصل مثل لا رجل في الدار طريقا فانه لا يجوز فيه الا الاعراب
وذلك مثل قولك لا رجل طريقا فيها وطريقا فيها فبي فيها البناء والاعراب
رفعا ونصبا اما البناء فلتنزه لهما منزله شي واحد واما الرفع فعلى
المحل لان البناء فيه عارض على ما تقدم في مثل يازيد الطريق وان
كان المعرب الاعراب بالعكس والنصب علم اللفظ لان الحركة في قوله
لا رجل عارضه في هذا الموضع فاشبهت لعروضها حركة الاعراب
فلذلك جاء النعت عليها ونصب النعت في هذا الباب كرفعه في يا
زيد الطويل لان الضمة في يازيد عارضه مثل الفتحة في لا رجل وقد
تقدم ما يبرهن اليه **وقوله** وفي مثل لا اباه ولا غلام له جاز يشبهه
بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه فيجوز على ذلك ان تقول لا اباه
ولا غلام له معطى هذا المنفى احكام المضاف فلذلك اثبت الالف
في لا اباه وحذفت النون في لا غلام له لان ذلك حكمه اذا كان
مضافا وهو على هذه اللغة معرب لانه اجري مجرى المضاف بخلاف
اللغة الاخرى فانه فيها مبني لانه غير مسجود مشبه بالمضاف بل
يجري مجرى المفردات وانما شبه بالمضاف في هذه اللغة القليلة
لمشاركته المضاف في اصل معناه لا في قولك لان معنى قولك ابوك اب
لك فقد اشتركا في هذا المعنى وهو شبه الابوه الى المذكور بعد اللام

مثلها في الاضافة وان اختلفا في ان الحذف يفيد قوة المحصو صبه حتى
يصير معرفه واثبات اللام لايه يبرمه كذلك فلما اشتركا في اصل معنى
الاضافة حمل على المضاف واجري مجراه فلذلك قيل لا اباه ولا غلاما
له والذي يوضح ان هذا الحكم في مثل ذلك انما كان لشبهه به
بالمضاف فيما ذكرناه انهم لا يقولون لا اباه فيها ولا رقيب عليها لان
الاضافة لا تكون بهذا المعنى **وقوله** وليس بمضاف لغتاد المعنى خلاف
لسيبويه فذهب سيبويه ومن تابعه ان ما ذكرناه مضاف
واللام لتأكيد الاضافة فلذلك كانت فيها احكام الاضافة وانما
غير من ذلك وجود احكام الاضافة فظن انه مضاف وليس مستقيم
لامرين احدهما انما انتطع بان قولهم لا ابالك بمعنى لا ابك ولا
حلال في ان لا اب لك غير مضاف فوجب ان يكون الاخر مثله والوجه
الثاني ان لا هذه لا تدخل الاعلى النحوات ولو كان مضافا لكان
معرفه وحيد متنع دخول لاعليه وصحة دخولها دليل على انه
غير مضاف فقد وضع ان الحق ما قدمناه من انه انما اعطي
هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافا بالتحقيق **خبر ما ولا**
المشبهين بلين قولهم خبر ما ولا المشبهين بلين هو المستند
بعد دخولها وقد تقدم الكلام على مثل ذلك في خبر ان وهي لغة
اهل الحجاز واما لغة بني تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء
والخبر ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى وما
هذا بشرا وما هن امهاتنم ووجه شبههما بلين في النبي والرسول
على المبتدأ والخبر الا ان ما اقوى شبهها لكونها لنفي الحال وكان
استعمال لا بمعنى ليس شاذا **وقوله** واذا زيدت ان مع ما واسم
النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل اما وجه ابطالها اذا دخلت ان

ملح

لا



الأفعال إلى الأسماء **قوله** لفظ الجور
الجور الجور جريح

فلا يها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لسه ليس بالقوى
فلما فصل بينهما وبين معمولها ضعفت عن العمل وأما وجه المطا
ابطالها إذا أسعفت النفي بالأفلا يها إنما عملت لما فيها من معنى
النفي فإذا دخلت الأحصل الأثبات فانتعض معنى النفي وهو
المعنى الذي عملت لأجله فبطل العمل وأما وجه ابطالها إذا
تقدم الخبر فلما تقدم من كونها عملها على غير القياس فلم يقو
في المصروف بخلاف ليس فإنها أصلية في العمل فلم يبطل عملها بالتقدم
الخبر فلذلك جاز ليس قايما زيد **قوله** وإذا عطف عليه بموجب
فالرفع مثاله قولك ما زيد قايما بل قاعد وما زيد قايما ولكن
قاعد فلما يجوز في هذا المعطوف إلا الرفع لما ذكرناه من أن عملها
يبطل فيها لما قصد فيه الأثبات لأنها عملت للنفي فإذا كان ذلك
مبطلا لعملها في الأصل المعطوف عليه فهو في المعطوف الذي هو
رفع عليه اجدر ^{وكون} والمعطوف رفعه على العطف على المحل لأنه لما بطل
معنى النفي فيه صار كأنه معطوف على اسم غير معمول للنفي
وإذا قدر الأول غير معنى باعتبار هذا المعطوف ^{قوله} بالنسبة
إليه رفع لوجوب رفعه عند عدم النفي فاما إذا عطف
بغير حرف موجب فحله في الأعراب حكم المعطوف عليه كقولك
ما زيد قايما ولا قاعدا ويشترط فيه ما يشترط في غيره في أنه
منزول منزله المعطوف عليه فلذلك لم يجوز ما زيد قايما ولا قاعدا
عمر ولا نك إذا جعلت قاعدا معطوفا على قايما لم يجز الخلو الثاني
من الضمير الذي يجب للأول وإن جعلته معطوفا عليه عطف الجملة
على الجملة إلا أنك قدمت الخبر عملت ما في الخبر مقدما وهو غير
جائز في الأصل فكيف يجوز في الفرع فاما إذا قلت ليس زيد قايما
ولا

ت
جملة

هو
لم يستعمل
أنك لا

تعريفها مع المعرفة وتخصيصها مع النكرة يعني الاضافة المعنوية لان
الكلام فيها خلاف اللفظية فانها تفيد امرا معنويا على ما سياتي
وانما افادت هذه تعريفا مع المعرفة لان وضعها على ان تفيد ان
بين المضاف والمضاف اليه خصوصية ليست لغير فيما يدل
عليه لفظ المضاف فلذلك افادت التعريف واما تخصيصها اذا
اضيفت الى النكرة فواضح **قوله** وشبهها تحريم المضاف من
التعريف لان الاضافة ان كانت الى معرفة اذ الى الجمع بين التعريفين
وهو مقرر في لغتهم وان كان الى نكرة لم يستقم لان تعريفه ابلغ
من تخصيصه **قوله** وما اجازع الكوفيين من الثلاثة الاثواب
وشبهه من العدد ضعيف لانهم جمعوا بين التعريفين الاضافة الى
المعرفة ودخول الالف واللام في المضاف وليس بمستقيم لئلا يفت
للقياس واستعمال الفصحى اما القياس فما ذكرناه واما استعمال
الفصحى فالمستوع منهم ثلثة الاثواب **قال**
وهل يرجع التسليم او يكشف العماء ثلث الاثواب والبيان بالواقع
وقال ما زال من عقود يده ازاره فتما فادرك خمسة الاثواب
والذي عز الكوفيين ما نقل عن قوم غير فصحا ووجهه في القياس ضعيف
وهو ان الثلاثة هي الاثواب بخلاف قولك علام زيد لانها متغايران
ولما كانت هي الاثواب وهي المستند اليها كانت اشبه بالتعريف
من الثاني وهذا ضعيف لانها مضافة اضافة مفيدة وليس ما
ذكره بالذي يجوز ذلك الا ترى انك اذا قلت خانم الفضة فخانم
هو الفضة وليس يجوز تعريف الاول قبطل ما تمسكوا به **قوله**
واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن
الوجه **قوله** صفة يخرج ما ليس بصفة **قوله** مضافة الى معمولها

لتخرج الصفة المضافة الى غير معمولها كقولك مصارع مضر وشبهه
فانها صفة مضافة اضافة حقيقية لانها اضيفت الى غير معمولها
وخو ما لك يوم الدين على الاصح وذلك انها يكون في باب اسم المفعول
وباب اسم المفعول وباب الصفة المشبهة بهما وسيا في لكل واحد
منهما باب يذكر فيه **قوله** ولا بعيد الا تحفيقا في اللفظ لانهم لم يقصدوا
فيها الا مجرد ضعف والمعنى كما كان الا ترى انك اذا قلت مرتب رجل
ضارب زيد اكان في المعنى كقولك مرتب برجل ضارب زيد ففهم
انهم لم يقصدوا الا التحفيف والمعنى على ما كان عليه في العمل
والذي يدل على انه عندهم كذلك قولهم رب ضارب زيد وقوله عز
وجل هذا عارض مطرونا **قوله** ومن ثم جاز مرتب برجل حسن الوجه
الى اخره يعني ومن جهة انها لا بعيد الا تحفيقا في اللفظ جاز مرتب
برجل حسن الوجه لانها لو افادت غير ذلك لوجب ان يكون حسن
الوجه معرفة مجتمع جزمه صفة على النكرة وامتنع بزيد حسن
الوجه فلو كان حسن الوجه معرفة مجازية على المعرفة ولما كان
نكرة لم يجوز جاز الضارب زيد لانه افاد تحفيقا حذف النون للاضافة
وامنع الضارب زيد لان التنوين قد زال كما جمل الالف واللام فلم تكن
الاضافة مفيدة تحفيقا فلذلك امتنع خلافا للفرق انه اجازها اما
لانه توهم ان التعريف انما دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التحفيف
بالاضافة فلما قصد التعريف عرف بما يليق به واما لانه توهم انه
مثل قولهم الضارب الرجل والضارب وكلا الامرين غير مستقيم
اما الاول فلان الالف واللام هي السابغة والاضافة انما انت بعد
الحكم بذهاب التنوين فلا يستقيم نسبه حذف التنوين اليها واما
الثاني فتسبب في الكلام عليه **قوله** وضعف الواهب الهاميه وعبد

كورد ان ترى خلفها اظفار الهاميه

لان قوله وعبيدها معطوف على العاوية المضاف اليه الواهب
 والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبيدها
 فتكون مثل الضارب زيد وانما جوز بعض النحويين لانه ليس
 مباشرا وانما هو تابع وقد تختمل في التابع ما لا يختمل في المتبوع كما
 في قولهم رب شاه وسخلتها بديهم ولو قيل رب سخلتها لم يختر
 وانما جاز الضارب الرجل حملا على المجاز في الحسن الوجه لانهم
 لما شبهوا الحسن الوجه في النسب بالضارب الرجل شبهوا الضارب
 الرجل في صحة الاضافه بالحسن الوجه وذلك انما كان في الحسن
 الوجه لمجي الالف واللام في الثاني فينبغي ان يشبه به ما كان موافقا
 له في ذلك فلا يلزم من جواز الضارب الرجل جواز الضارب زيد لما
 ذكرناه واما الضار بك وشبهه فيمن قال انه مضاف فلا يلزم
 حملوه في صحة الاضافه على ضار بك الا ترى قولهم اذا وصلوا السبا
 الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضافات متصلة
 الترموا الاضافه ولم ينظروا الى تخفيف لانهم لو اتبعوا فيه التثنية
 او النون كجموع ابن النقيضين لان التثنية والنون مشعران
 بالتثام والضمير المتصل في حكم تامة الاول فيصير متصلا منفصلا
 في حال واحده ولما الترموا الاضافه من غير تحقيق تخفيف في ضار بك
 حملوا الضار بك عليه لانه باب واحد فقد ثبت انه لا يتغير فيه
 تخفيف لما منع فتحصل من ذلك انه لا يلزم من صحة اضافة الضار بك
 صحة اضافة الضارب زيد وهذا كله على قول من يقول انه
 مضاف فاما من زعم انه مفعول وليس بمضاف فتسوال الفرا
 مندفع عنه من اصله ولا يبعد بعد في الوجهين جميعا **قوله** ولا
 يضاف موصوف الى صفته ولا يضاف الى موصوفها لتعذر ذلك لفظا

تحقيق

الوجه في الضارب

لج

ومعنى

ومعنى اما الاول فلقد هبت تصريف الموصوف الى صفته لكتبت معنى
 للشيء بغير ما لم يقصد به الذات الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد
 العالم فالمقصود بالذات زيد العالم لم يجز الا لغرض الحكم عليه
 بالعلم وايضا فان كونه صفة يقتضي له حكم التبعيه وكونه مضافا
 اليه يقتضي له حكم المقصود بالنسبة اليه فيكون فكيف يكون
 الشيء تبعا غير تبع من جهة واحدة وايضا فان الصفة تقتضي ان
 تكون باعراب الموصوف وكونه مضافا اليه يقتضي ان يكون محمولا
 بالاضافه فيؤدي الى ان يكون الشيء محفوظا مرفوعا وهو باطل
 واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فالكلام فيه كالكلام في
 الاول وزياده وهو انه يؤدي الى تقديم التابع وتاخير المتبوع وهو
 عكس حقيقتها ولذلك امتنع تقديم الصفة على الموصوف **قوله** ومثل
 مسجد الجامع الى اخره وجانب الغزي وصلوه الاولى وبقوله المحقق تناول
 هذا يرد شبهه في اضافة الموصوف الى صفته لانهم يقولون المسجد
 الجامع والجانب الغزي والصلوه الاولى والبقوله المحقق اذا قالوا
 "مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الى صفته والجواب انه قد
 تقدم ما يمنع من ذلك فوجب تأويل هذه المواضع بما يستقيم به جريها
 على قياس لغتهم فيكون قولهم مسجد الجامع متاولا بمسجد الوقت
 الجامع وكما يصح وصف المسجد بكونه جامع لانه موضع الاجتماع فيه
 يصح وصف الوقت بكونه جامع لكونه وقتا تجمعت فيه فصحت الاضافة
 لا باعتبار اضافة الموصوف الى صفته وجانب الغزي متاول بجانب
 المكان الغزي وصلوه الاولى متاول بصلوه الساعة الا وبقوله المحقق
 تناول ببقوله المحقق اضايفت الى لبقوله الى الحية التي هي البر
 والمحقق صفة للحية وكما يصح وصف البقلة بالجماع يصح وصف الحية بالجماع

ت
بالم يقصد

قوله ومثل حرد قطيفه واخلاق ثياب متاول هذا يرد شبهه
 في اضافة الصفه الى موضوعها لانهم يقولون قطيفه حرد وثياب
 اخلاق فاذا قالوا حرد قطيفه واخلاق ثياب فانما اضافوا ما
 كان صفه الى الموضوع والجواب انه قد تقدم ما سبق ذلك
 فوجب تاويله على وجه يستقيم وتاويله انهم حذفوا قطيفه
 من قولهم قطيفه حرد حتى صار كأنه اسم غير صفه فلما قصدوا
 تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفه وغيرها مثل خاتم في كونه
 صالحا لا يكون صفه وغيرها اضافة الى جنسه الذي يتخصص به
 كما اضافوا خاتمها الى فضه فقالوا خاتم فضه وقد شبه الخوارج
 هذا الباب في كونهم حذفوا الموضوع واستعملوا الصفه مكانه
 فلما احتاجوا الى تبين ذكر موضوعها بعد لوجه من التبيين
 اعيد بقوله والمومن العايدات الطير ^{تسمى} ركبها ن مكه بين الغل
 وانما يكن مثلها في الاضافة **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
 اليه في العموم والمخصوص كليث واستر وجيس ومنع لعدم الفايده
 لبي الاضافة لم تيات الا للتخصيص او توضيح فاذا اضيفت الاسم الى
 مثله كنت كأنك اوضحته بنفسه او خصصته بنفسه وهو غير
 مستقيم لخلاف كل الدراهم وعين الشبي فانه ليس مثله لبي كالم
 صالح للدراهم وغيرها فاذا اضيفت الى الدراهم فقد حصلت فايده لم
 تكن وكذلك عين الشبي ونفس الشبي وما كان مثله فان المضاف
 تختص بهذه الاشياء لما فيه من صلاحية ان يكون للمضاف اليه وغيرها
قوله وقولهم سعيد كوز ونحوه متاول هذا يرد اعتراضا على
 قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه كليث واسد من غيري التمام
 والمخصوص وتقديره ان سعيدا وكوزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد

من غير ان يكون في احدهما خصوص او عموم وقد صحت اضافة
 سعيد الى كوز بانفاق فلتصح اضافة لبيث الى اسد والجواب
 انه قد تقدم ما يمنع من ذلك فوجب تاويل ما نحن فيه وتاويله
 ان الاسم يطلق ويراد به اللفظ ويطلق ويراد به المدلول فيحصل
 الاول منهما على المدلول والثاني على اللفظ فكانك اذا قلت جاني
 سعيد كوز قلت جاني مدلول بهذا اللفظ فهو في الحقيقة اضافة الشئ
 الى غيره لبي مدلول اللفظ غير اللفظ ولا يمكن تقدير العكس فيه
 لانك بسند اليه ما لا يصح استاده الى اللفظ كقولك جاني سعيد
 كوز ولم يقولوا كوز سعيد وان كان يتحمل هذا التاويل لان
 قصدهم بالاضافة التوضيح والقلب اوضح من الاسم فكانت الاضا
 فه الى الاوضح اولى من العكس **قوله** واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق
 به الى المتكلم كسراخره واليا مفتوحه او ساكنه فالاسم الصحيح والملحق
 يعني به ما ليس اخره الفاء ولا يا ولا واو والملحق به ما كان اخره واو
 او ياقبلها ساكن فمثال الصحيح ثوبي وداري والملحق به طبي
 ودلوي لان حرف العله تحف النطق به متحركا لسكون ما قبله ووجب
 كسرها قبل يا المتكلم لئلا يسلبها ولان الضم والفتح فيما قبل ليا مستثقل
 بخلاف الكسر الا ترى انهم يقولون رابت القاضي ولا يقولون رجب
 ولا قلنسوة بل رجب وقلنس استثقالا لذلك ويجوز في المتكلم الفتح
 والسكون وقد اختلف في ايهما الاصل والصحيح الفتح لانها كلمة على
 حرف واحد فوجب ان يعني على حركه قياسا على الاكثر في كلامهم
 كقولهم ضربت وضربت واشباه ذلك ثم سكنوها بعد ذلك على سبيل
 التحفيف وتشبهه اولى كانهما حرف عله فيجب ان تنسب على السكون
 وان كانت كلمة كوا وضربوا وجوابه ان تحريك الواو بعد الضم مستثقل

من غير

ادغمتها فيها كقولك فاضي وخايزي وضاربي لانها لما اجتمعت ساكنه مع يا المتكلم

والدليل عليه اطراحهم اياه في الاسماء اذ ادى اليه قياس فلا يلزم من رخص الحركة في الواو استثقالها رخص الحركة في غيرها مع انه القياس وانتفا قول المعارض **قوله** فان كان اخره الفاست وهذا يدل قلبها لغير اسمه يا لاجل الاسم المضاف الي يا المتكلم اذ لم يكن صحيحا ولا ملحقا به من ان يكون اخره الفا او واو او يا فان كان الفاست على حالها في اللغة الفصيحة كقولك عصاي ورجاي وضاربي وهذا يدل بوافق في هذا الباب لما ضاربي لما كان للبيه وتخالف في غيره في قلبها يا فيقول عصي ورجي ووجهه ان اصله عصوي ورجوي فاستثقلت الحركة على الواو واليا محذوف مسكن حرف العلة قبل يا المتكلم فوجب ادغامه فقال عصي ورجي ولم يفعلوا ذلك في التنبيه لامرئين احدهما ان العلة التي ذكرناها منتفية اذ الالف في التنبيه لا اصل لها في واو او يا فيمكن ان يها حتى تجري فيها ما جرى في عصي ورجي والثاني انهم لو فعلوا ذلك في المثني لا لبس المرفوع بغيره لانها علامة الرفع فاذا قلبتها بالم يبق للرفع علامه فان قلت فعصي في الاحوال الثلثة يلبس فيه الرفع بغيره قلت الفرق بينهما ان عصي اللبس فيه ليس لقلب الالف يالانها لو لم تقلب لكان الامر كذلك فلم يكن القلب فيها مؤيا الى اللبس فلا يلزم من قلب الالف يا في الموضع الذي لا يودي القلب فيه الى اللبس قلبها في موضع يودي القلب فيه الى اللبس المذكور وان كان اخر الاسم يا فانك اذا اصبفت الي يا المتكلم وجب الادغام لاجتماع المثليين فيما هو كالكلمة الواحدة وان كان احد الاسماء واو او يا اما يكون في المجموع جمع السلامة لا في غيره فانه اذا محفته يا الاضافة قلبت الواو يا وادغمت ثم لا يخلو ما قبلها من ان يكون مضموما فيكسر

بلح

كقولك

كقولك في مسكون مسلي اما قلب الواو يا فلان قياس لغتهم اذا اجتمعت الواو واليا وتقدمت احدهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت واما كسر ما قبلها فلا فلانها لما انقلبت يا ساكنه لم يكن بقا الضمة قبلها فوجب تغييرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقبل مسلي فان كان قبل الواو فتحة كان حكم الواو في قلبها يا كما تقدم وبقي قلبها مفتوحا كقولك في مصطفون مصطفي وفي معلون معاني اذ لا موجب لتغيير الفتحة لسهوله النطق بها قبل اليا ويا الاضافة مع ما ذكرناه من حروف العلة مفتوحة لانها لو سكنت لا لتقاسا ساكنان فيلزم تحريكها بالفتح اما لانه اصلها لما ذكرناه اولها اولى من الضم والكسر لا يستثقلانها عليها وقد جاز الامكان عليهما مع الالف اما الكون الالف هذا يقوم مقام الحركة فيجتمعا واما لنيه الوقف وهو في قراءه نافع في قوله بع وصحياي وهو عند النحويين ضعيف **قوله** واما الاستعمال السنه وهي ابوك واخوك وهموك وهنوك يعني اذا اضيفت الي يا المتكلم فانك تقول ابي واخي كما تقول يدي لانهم لما اخذوا حرف العلة من اخر كخفهم من يد ودم صار تشبها منسيا فلذلك اعربوه على ما قبله فقالوا اب واخي فصار حكمه حكم الصحيح فلذلك قالوا ابي واخي واما المبرد فيجوز ابي واخي وتبمسك بقول الشاعر: قد را حلك ذا المجاز وقد اري واخي ما لك ذ والمجاز بدارعي . . . وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون اقسام بالاب مجموعا واصله ابن فلما اضافة سقطت النون لاجل الاضافة واجتمعت يا الاعراب ويا المتكلم فادغمت فيها فصاع لفظه ابي والدليل على ان الاب تجمع هذا الجمع قول الشاعر فلما تبين اصواتنا . . . بكنين وقد يننا بالايينا . . . واذا ثبت صحة جملة

بوقيل

على ما ذكرناه لم يكن لجملة على ذكره وجه لا إثبات لباب بما يحتمل
غيره مما هو قياسي لغتهم ثم لو سلم لذلك كان مردودا لأنه خلاف
القياس واستعمال الغصبا واما حم وهن فانك اذا اضيفتهما على
لغة من امر بهما بالحروف قلت حمي وهن والكلام فيهما كالكلام في
ابي واخي واما فوك فاذا اضيفته الى المنتكلم فالافصح في الاحوال
الثلاثة وقد جازى على غير الافصح واما وجه في فانه يقال اذا ورد
فم وقياس هذه الاسماء ان تلحق بمفرداتها بالمنتكلم على ما هو عليه
كما قيل ابي واخي لانهم يقولون اخ واب فصار قيل في اخ قيل في فم
في واما وجه في وهي اللغة الفصحى فهو انه انما قيل فم في المفرد لضرورة
تزول عند الاضافة وذلك انهم لو افردوه على اصل اخواته لقالوا فم
فيقلب الواو الفاء فيجتمع ساكنه مع التنوين فيحذف بالتنقاساكنين
فيبقى الاسم على حرف واحد وليس ذلك في المتكلمين من كلامهم فاذا
اضافوا فحذف التنوين من اجل الاضافة فوجب ان لا تحذف العين
لعدم مقتضى حذفها واذا وجب ان تثبت العين وهي وا وقياس
هذه الواو ان يكون ما قبلها من جنسها فصار اصله قوي فوجب
قلب الواو يا واذا غامها في الباء على قياس مثل ذلك ثم قلت ضم الفاكه
ليصح النطق بالباء بعدها فصارت في الاحوال الثلاثة **قوله** واذا قطعت
قيل اب واخ وحم وهن يعني اذا قطعت عن الاضافة مطلقا ووقعت
مفردة التزموا حذف لاماتها وجعلوا الاعراب على عيناتها كما فعلوا
في يرودم ولذلك قلبوا الواو ميها في فم وتخفيف الهميم افصح من غيره
تشبيها لها باخواتها ومنهم من يضم الفالان الهميم عوض عن الواو فضمت
لذلك ومنهم من يكسرهما لانهم لما عوضوا عنها الهميم صار كنعوض اليا
ومنهم من يشددها فيقول فم لانهم لما عوضوا جعلوه عوضا من العين

واللام

واللام فشددوا وذلك **قوله** وجامر ايضا مثل يد وخبث ودلو وعصا
مطلقا يعني انه جاتي جم لغات اخر غير اللغة الاولى فالاولى ان يجر
بالحروف عند الاضافة الى غير المنتكلم وبالحركات عند قطعه عن
الاضافة على ما ذكر وهذه اللغات احدها ان يكون مثل يد مطلقا
يعني اذا اضيف او لم يضيف فيقول هذا حم وهذا حمك فيوافق
اللغة الاولى في افرادها وتخالفها في الاضافة واللغة الثانية ان يجر
مجرى حب فيقول هذا حمك وهذا حم فيخالف اللغة الاولى في
الوجهين جميعا واللغة الثالثة ان يجرى مجرى دلو ويقال هذا حم
وهذا حموك والرابعة ان يجرى مجرى عصا فيقول هذا حمك وهذا
هما وجا في هن لغة اخرى غير ما ذكر وهي ان يجرى مجرى يد مطلقا
فيقال هذا هن وهذا هنك فيوافق اللغة الاولى في الافراد وتخالفها
في الاضافة **قوله** ود ولا يضاف الى مضر ولا يقطع يعني ان الكلام
عليها باعتبار اضافتها وقطعها عن الاضافة ود ومنه فيها ذلك
فلم يجمع الى الكلام عليها في هذا المعنى وانما لم يضاف الى مضر لان وضعها
ليتوصل بها الى الوصف باسم الاجناس كقولك مرتب برجل ذي مال
فلم يضاف الا اليه لذلك ولم يقطع لانها ليست بمقصودة وانما هي وصله
الى المضاف اليه فلذلك لم يقطع **قوله** التوابع كل ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشتمل التابع وغيره لان
خير كان واخواتها وخيران ثوان لاسمايها **قوله** باعراب سابقه
مخرج عنه مثل ذلك **قوله** من جهة واحدة مخرج عنه خير المتندا
والثاني والثالث من باب علمت واعلمت لانها ثوان باعراب سابقها
ولكن من غير جهة واحدة **قوله** التبع تابع يدل على معنى في متبوعه
مطلقا **قوله** تابع يدخل فيه التبع وغيره **قوله** يدل على معنى في

وجمعا ما رجلا

متبوعه تخرج عنه ما سواه **وقوله** مطلقا يدفع عنه وهم المتوهم
في مثل ضربت زيدا قايما انه داخل في ذلك فانه ان سلم انه تابع
يدل على معنى في متبوعه فليست دلالة على ذلك مطلقا وانما هو
مقيد بحال الضرب كما تقدم **قوله** وفايدته تخصيص او توضيح فليصح
فالتخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف هذا هو الغالب في
هجي الصفة وقد يجي لمجرد التثا كما وصف الله مع في مثل لسم الله الرحمن الرحيم
وشبهه وقد يجي لمجرد الهم كقولك فعل زيد الفاسق الخبيث في الموضع
الذي زيد متبعين فيه قبل ذكر الفاسق وقد يجي لمجرد التأكيد كقولك
ضربت ضربه واحده لانها معلومه انها واحده فلم يبعد التأكيد
ومنه قوله تع نجه واحده **قوله** ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غم
اذا كان وضعه لغرض المعنى يعني ان معنى النعت يكون تابعا يولد
على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق
بين ان يكون مشتقا او غيره ولكن لما كان الاكثر في هذا المقصود
وضع المشتق توهم كثيرا من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا
غير المشتق الى المشتق والاسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة
منها ما وقع صفة مطلقا في جمع استعماله وهو معنى **قوله** وهو ما
مثل المنسوب وذو والمضاف الى اسم الجنس واشياء ههنا كقولك ضربت
برجل يميني وذو مال ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كقاي
في قولك ضربت برجل يميني رجل يحافظنا ووصف الرجل بحال
الرجولية ومنها اسما الاجناس اذا كانت معرفة باللام متابعا لاسم
الانشاء كقولك ضربت برجل هذا الرجل فقولك الرجل هاهنا عند
المحققين صفة لهذا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع
وانما استعمال الرجل هاهنا صفة لان ما تقدم من اسما الاشارة

دال

دال على الذات فيتبعين دلالة الرجل على المعنى لتقدم ما دل على الذات
وهو معنى الصفة واختص وصف اسم الاشارة بذلك لانه لا دلالة
فيه على حقيقة الذات فاحتج الى بيان حقيقتها قاي باسما الاجناس
لذلك ومثل اسما الاشارة في قولهم يا ايها الرجل **قوله** وتوصف
النكح بالجملة الخبرية ويلزم الضمير وانما اشتراط ان تكون خبرية
لانها في المعنى حكم على صاحبها كالجبر فلم يستقم ان تكون انشائية
لذلك ولذلك اتفق على تاويل **قوله** يا ايها الرجل الذي قط
في انه مقدر بمدق مقول عنده هل رايت الذي قط وانما لزوم الضمير
لحصول الربط بينه وبين موصوفه كما كان كذلك في الخبر الا ترى
انك لو قلت ضربت برجل قائم عمر لم تكن برطت بينهما بشي **قوله**
ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه الى اخره اما الموصوف
بحال الموصوف فقولك ضربت برجل عالم وهو القياس واما الموصوف
بحال متعلقه فلهنوله منزله حاله كما في الخبر لحصول الفايده بذلك
مثل قولك ضربت برجل حسن علامه **قوله** فالاول يتبعه في
الاعراب والتعريف والتكبير والافراد والتنبيه والجمع والتذكير
والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل يعني
بالاول الصفة بحال الموصوف كقولك ضربت برجل عالم فمثل ذلك
يتبعه فيما ذكر اما يتبعه في الاعراب فلانه معرب من الجهة التي
اعرب بها متبوعه فوجب اعراجه بمثله واما التعريف والتكبير
فلانه في المعنى هو الاول فقصده والى موافقتها في ذلك لتوافقها
في قصد المعنى المراد واما الخمسة البواق في فلانها في المعنى للذات
المتبوع لها فوجب تطابقها في ذلك لان لا يحتل المعنى يعني بالثاني
الوصف بحال المتعلق فهذا يتبعه في الخمس الاول الرفع والنصب

حتى اذا اجن الكلام واختلط

في

والجرا التي غير عنها بالاعراب والتعريف والتذكير وفي الباص
 في يعنى الخمس البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والما
 وانما لم يتبعه في هذه الخمسة البواقي لان تبعه في الاول انما كان
 باعتبار الفاعل وهو ثم ضمير المتقدم فوجب ان يتبعه فيها لذلك
 والفاعل هاهنا غير المتقدم وهي بالنسبة اليه في ذلك كالفعل كما
 ان الفعل انما يكون مفردا اذا تقدم على فاعله المظهر فكذلك هذه
 وكما ان الفعل انما يذكر ويؤتى باعتبار فاعله فكذلك هذه **قوله**
 ومن ثم حسن قام رجل قاعد علمانه وضعف قاعدون علمانه يعنى
 ومن جهه كونها كالفعل قبل قاعد فوجد وان كان فاعله جمعا
 كما نقول قام رجل قاعد علمانه وضعف قاعدون علمانه كما
 ضعف يقعدون علمانه وانما جاز قام رجل قاعد علمانه لمجيء
 على صيغه لم يشبه بها الفعل بخلاف قاعدون فانه مشبه لقوله
 يتعدون فلم يلزم من امتناع قاعدون امتناع قعود **قوله** والمضمر
 لا يوصف ولا يوصف به لان الصفة لتوضيح المعارف والمضمر واضح الا
 ترى ان انا في نهايه الوضوح وحمل عليه باب المضمر لانه منه **قوله**
 والموصوف اخص او مساو لانه هو المقصود بالنسبه المفيدة والصفة
 غير مقصوده بذلك ولا يليق بالقياس ان يجعل المقصود دون غير
 المقصود في الدلالة على الذات المراده **قوله** ومن ثم لم يوصف
 ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله يعنى ومن جهه كون الموصوف
 اخص او مساويا لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله
 لان ما عداه من الاسماء اخص منه فلذلك لم يوصف الا بمثله او
 بالمضاف الى مثله **قوله** وانما التزم وصف باب هذا بدى اللام
 للابهام او رد ذلك اعتراضا لكون المبهم لم يوصف بمضاف الى

او غار

او مضاف الحد متعريف باللام وهو اخص منهما واحيد عن ذلك بقوله
 للابهام ومعنى ذلك ان اسم الاشارة لما كان ليس له دلالة على حقيقة
 الذات كان وصفه بما يدل على الذات قبل الصفات هو القياس
 والاسما الدالة على الذات هي اسما الاجناس وتعرف فيها باعتبار معناها
 التي نفسها انما هو باللام فمن ثم اخص وصف اشارة بدى اللام
 ومن ثم ضعف مرتب بهذا الابيض وحسن مرتب بهذا العالم
 يعنى ومن جهه كون الصفة للمهم الغرض بها تبيين الذات ضعيف
 مرتب بهذا الابيض اذ ليس في قوله الابيض ما يبين به حقيقة الذات
 المشار اليها بخلاف قوله مرتب بهذا العالم لانه يبين به ان المشار اليه
 رجل فكان في ضمنه تبيين حقيقة المشار اليه **العطف تابع مقصود**
بالنسبه مع متبوعه قوله مقصود بالنسبه يخرج عنه الصفة والتوكيد
 وعطف البيان لانها ليست مقصوده بالنسبه الا ترى انك قلت جا
 زيد العاقل فالمقصود بالنسبه انما هو زيد والصفة انما هي بها التوضيح
 بها بشرطها ان تكون معلومه ليصح الايضاح بها **قوله** مع متبوعه
 يخرج عنه البديل لانه غير مقصود متبوعه معه الا ترى انك اذا
 قلت اعجبني زيد علمه فانما الاسناد الى العلم دون زيد فخرج بقولنا
 مع متبوعه البديل عن هذا الحد **قوله** يتوسط بينه وبين متبوعه
 احد الحروف العشره شرطا بعد تمام الحد لان الحد قبله قد تم ولم
 يستغن بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشره
 لان الحروف قد توسطت بين الصفات وعرضنا حد يفصله عنها
 فلوحده العطف بذلك تدخل فيه بعض الصفات وشياني الكلام
 على صروف العطف في فصل الحروف **قوله** واذا عطف على المضمر
 المتصل المرفوع اكد بمفصل مثل ضربنا انا وزيدا لان المتفصل

ها

كيد

ضبح

المرفوع تاكد اتصاله لفظا ومعنى حتى صار كالجزء ولذا استكنوا
 اللام في نحو ضربت فلما صار كالجزء كرهوا العطف عليه في الصورة فأتوا
 باسم مستقل موافق له في المعنى ليكون كأنهم عطفوا عليه في الصورة
 إلا ان يقع فصل فيجوز تركه ويجوز الاتيان به اما الاتيان به فعلى
 ما تقدم واما تركه فلتطول الكلام لقوله تع ما اشركنا ولا ابوانا
 ومثل ما عبتنا من دونه من شيء نحن ولا ابوانا **قوله** واذا عطف على
 المضمير المحرور اعيد الخاضع نحو مرت بك وبزيد لان اتصال المضمير المحرور
 بالجار اشد من اتصال الفاعل بالفعل فكذلك ايضا ان يعطف عليه
 في الصورة وليس للمحرور مضمير منفصل فيفعل فيه كما فعل في المرفوع
 فاعيد العامل الاول ليكون كالمستقل بنفسه فقالوا مرت بك
 وبزيد وكذلك قالوا المال بينك وبين زيد فاعادوا بين لهذا
 الغرض لا غير الا ترى انه لو قيل المال بينك لم يستقم اذا تعقل الله
 اليقين في الا في متعدد فنبت انه لم يعد الثانية الا لما ذكرناه **قوله**
 والمعطوف في حكم المعطوف عليه يزيد فيما يجب له ويمتنع كما اذا
 وقع صلة وعطف عليه جملة اخرى فانه يشترط فيها من الضمير ما
 يشترط في الاولى وكذا اذا وقع خبرا او حالا او ما اشبهه ومن ثم لم
 يجوز في ما زيد بقايم او قايم او لا ذاهب عمدا الا الرفع لانك لو خطته
 لصار مشتركا بينه وبين قايم وقايم خبر عن زيد فيجب ان يكون
 ذاهبا وعمرا ويصح ان يكون خبرا عن زيد ايضا ولو قلت ما زيد ذاهبا
 عمرا لم يصح فكذا اذا جعلته معطوفا عليه وكذلك اذا قلت ولا
 ذاهبا عمرا **قوله** لا نه مشترك بينه وبين الخبر فاما اذا قلت ليس
 زيد قايم ولا ذاهبا عمرا فهذه جازية ولكن ليس على عطف ذاهبا على
 قايم وعمرا فاعل لذهاب لانه لو كان معطوفا عليه لفسد المعنى على

وهذا لا يصح لانها على المصير

بالصواب ايضا

ما ذكرناه ولكن على ان يكون ذاهبا عمرا جملة معطوفة على الجملة
 التي قبلها وقدم الخبر فيها على الاسم كانك قلت ليس زيد قايم
 ولا عمرا ذاهبا فان قلت فلم لم يقدر ذلك في المسئلة الاولى وهي
 ما زيد قايم قلت ذلك في ما متعذر لانه لا يتقدم الخبر على الاسم
 معمولا لها في الجملة التي تدخل هي عليها فلان لا يكون ذلك في
 المعطوف لانه فرعها اجدر **قوله** وانما يجوز الذي يطرف يعطف به
 الزيات لانها في السببية وتقدر بالاعتراض ان يقال يطرف صلة
 للذي وفيه ضمير يعود عليها ويفرغ زيد معطوف على الصلة ولا
 ضمير فيه فيصح ان يكون صلة فبطل عطفه على بطرف الجواب ان هذه
 الفاء انما هي السببية لا للعطف ولذا قلت الذي يطرف يعطف
 زيد الزيات لم تجز باتفاق واما هذه الفاء فهي في السببية وقاله
 السببية ليس يشترط فيها ذلك **قوله** واذا عطف على عاملين
 مختلفين لم تجز خلافا للمفرد الا في نحو في الدار زيد والحجر عمرا خلافا
 لسبويه العطف على عاملين ممنوع عند البصريين المتقدمين
 مطلقا وصورة ان زيد في الدار وعمرا في الحجر وجاز عند الفراء وبعض
 الكوفيين ومستقيم امره عند كثير من المتأخرين كالاعلم وغيره
 فمنه ما يجوز ومنه ما يمتنع فيجوزون مثل قولك في الدار زيد والحجر
 عمرا وينعون ما عدا ما ذكرنا بطما يجوزوه ان يتقدم المحرور في
 المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتي المعطوف على
 ذلك الترتيب واما وجه المنع له فلان حرف العطف نايب
 عن العامل الواحد وقايم مقامه فلم يقوان يقوم مقام عاملين
 فاذا قلت زيد في الدار وعمرا في الحجر فقد اقصته مقام عاملين وذلك
 ناولوا مثل قولهم ما كل سودا تمرة ولا يبيضا شجرة على ان المضاف

يصح
جاء

المتقدم من كلام البصريين

بمعنى

اليه على اعرابه وكذلك قوله: **أكل امرؤ تحسبين امرأا** وتوقد
وتأولوا قوله تع ان في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم
وما بينت من دابة ايات لقوم يوقنون والاية الثالثة واختلاف
الليل والنهار الى ~~وتصرف الرياح الى ايات~~ وما اتزل الله من السماء
من زهرق فاحيا به الارض بعد موتها **وتعريف الرياح الى ايات**
على القرائن على ان ايات هي بها توكيد الايات الاولى حتى كانه قبل
ايات ايات ووجه القايلين بالجواز ما ثبتها من ظواهر الامثال
المذكورة وما ذكرناه من الترتيب المتقدم في مثل قولك في الدار زيد
والمحرم عمر فوجب تقييد الجواز بالباب الذي ثبت جوازه البقاء على
الامتناع فيما لم يثبت تمسكا بما ذكره المانعون في التعميم ثبت ان
الوجه في العطف على عاملين اختار المتأخرون وان الظاهر من قوله
تعالى واختلاف الليل والنهار ايات انه مثل قولك في الدار زيد المحرم
عمر وكذلك قوله ما كل سودا ثمرة ولا بيضا ثمرة وعليه حملوا قوله
والذين كسبوا السيئات جزا سيئة مثلها عطف على قوله للذين احسنوا
الحسنى وزباده فالذين كسبوا السيئات عطف على للذين احسنوا
وجزا سيئة عطف على الحسنى وليس مثل قولك ان زيدا قائم وعمر
منطلق وضرب زيد عمرا ويكوفض خالد من ذلك بالاتفاق لان العامل
واحد وان كان له اعمال متعددة ولو كانت الف معمول جاز
العطف عليها باتفاق وانما وقع الاختلاف في الموضع الذي يكون العامل
فيه متعدد **التوكيد تابع يقرر امر المتبوع بالنسبة او الشمول**
قوله تابع عام في كل تابع **وقوله** يقرر امر المتبوع يخرج عنه الصفة
والبدل والعطف **وقوله** في النسبة او الشمول يخرج عنه عطف
البيان لانه لم يوت به الا ليقرر امر متبوعه ويحققه ولكن لا في

النسب



النسب ولا في الشمول وقوله تع فاذا نفع في الصور نفعه واحده من
باب الصفة لامن التوكيد وقد توهم بعض الناس انه من باب
التاكيد لامن باب الصفة قال والذي يدل على انه من باب التاكيد
ان قوله تع واحده دل على ما دل عليه نفعه وهي الوحدة فصار
بمثابه قولك زيد زيد والدليل على انه ليس بتاكيد وانه صفة
انه داخل في حد الصفة اذ حدها ما دل على معنى في متبوعه وهذه
كذلك وليست بتاكيد لوجهها عن حد التاكيد لان التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع في النسبة او الشمول وهذه ليست كذلك لانها لم
توضع لتقرر امر المتبوع الا ترى ان معنى المتنوع النفع وليس في
واحدة دلالة على نفع وايضا فانها لا يقرر معنى بسببه ولا شمول فخرجت
عن معنى التاكيد اجمالا وتفصيلا فان النفع يدل على الوحدة
وواحدة تدل على الوحدة فثبت انه تابع يقرر امر المتبوع فيما دل
عليه وهو معنى التاكيد وقوله لکم في النسبة او الشمول لا يقدح
فيه لامرين احدهما لا يصلح للتعريف لما فيه من التردد والثاني
انه يرجع دعوى النسبة غير مدلول عليها في دعائها هنا والجواب
انه نفعه لم يوضع للدلالة على الوحدة على حياها وانما وضعت للدلالة
على النفع والدلالة على الوحدة ضمن لا مقصود بوضع اللفظ المركب
فقصدا الى صفة تدل على المعنى قصد اليكون ابلغ من دلاله الضمني
فوضعوا ذلك له فان قلت فقوله جاني الزيدان كالأهاتاكيد باتفاق
فلم لم يقل انه مثل جاني رجلان اثنتان في كونه صفة فالجواب انه
غير داخل في حد الصفة لانه لم يوضع للدلالة المعنى وهو داخل في حد
التاكيد لانه يدل على ما دل عليه الزيدان والدليل عليه انه يفهم
من كالا الزيدان ما يفهم من الزيدان فثبت انه يدل على نفسها

المرتب

انه

له

ما دل عليه الاول فاذا دل على عين ما دل عليه الاول مقصودا
فهو المعنى في التاكيد واذا انفرد احد بالتوكيد على الخبرين لفظي
ومعنوي ويعني باللفظي ان يكرر لفظ الاول بعينه لتقرير النسبة
كقولك جاني زيد زيد وهو جائز في الاسم والفعل والحروف والجمل
والظواهر والمضمر وقد وقع في كلام الزمخشري رحمه الله وغيره
في مثل يازيد انه بدل وليس مستقيم لانه مجزوم باب التاكيد
اللفظي لانه لو كان بدلا لكان جاني زيدا بدلا وايضا فانه لا
لا معنى للبدلية فيه والمعنوي انما يكون بالفاظ محصورة وهي
النفس والعين وكلا وكل واجمع واكضع وابعع وابعع مع ما
اخذ منها فالنفس والعين يوكد بهما ما يصح تاكيده من الاسماء
مفردا او تثنيه او جمع مذكر او مؤنث ومخالف فيه بين الضماير لئلا
على من هو له وتجمع في التثنيه والجمع اما في الجمع فواضح واما في
التثنيه فلانه متى اصيب الى متى فقياسه الجمع فذلك يقول زيد
بعسه والزيدان انفسهما والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان
انفسهما والهندات انفسهن فانفسهما منفق للمذكرين
والمؤنثين من حيث ان لفظ الجمع فيها واحد ولفظ المضمر فيها واحد
والثاني وهو كالا لا يوكد به الا المثنى فمخالف في ضميره باعتبار من
هو له من متكلم او مخاطب او غائب كقولك جينا كلانا وجينا كلانا
وجا كلانها وان كان لموقت زدت التافقت كلتنا وكلنا كما
وكلناهما والباقي لغير المؤنث المثنى من مفردا وجمع من مذكر
او مؤنث ومخالف بين ضميرها في كل فنقول اشتراكي كلنا كلنا
واسرانا كلنا واشتراكي كلنا وكلنا وكلنا واشتراكي
كلنا وكلنا وكلنا وتسهط المثنى لانهم لم يستعملوه فيها اسما

استغنا

استغنا بكلا ومخالف بين الصيغ في البواقي وهي اجمع واكضع وابعع
فيقال للمفرد المذكر اجمع والمؤنث جمع والمؤنث جمع والمؤنث جمع
والجمع المؤنث جمع ولا يقال للمثنى استغنا بكلا **قوله** ولا يوكد
بكل واجمع الا ذوا جزا يصح اقترانها حسا وحكما الى اخره لان
كلا واجمع وضعهما للتاكيد ليفيد الشمول والاحاطة فتصددوا
ان لا يستعملوا ههنا الا في المحل الذي يستفاد منهما ذلك المعنى فاذا
كان الموكدا جزا لا يصح لاقترانها حسا ولا حكما لم يستفد منها
ذلك المعنى كقولك جاني زيد او ساخر زيد ونحو ذلك لانك لو قلت
اجمع لم يفد شيئا لم يستفد من قولك جاني زيد واما اذا قلت اكرم
القوم كلهم واسترقت العبد كله ونحو ذلك فافيدت باعنا
اقادتهما الشمول اذ لو اقتصر ووجهها لجاز ان يكون الاكروا لبعض
القوم والشر لبعض العبد على طريق التخييل فثبتت القايدة بهما
تخلان جاز يد كله **قوله** واذا اكد المضمر المرفوع المتصل الى اخره فقول
المضمر اختراز من الظاهر وقوله المرفوع اختراز من المضمر المصوب
لانه يوكد من غير شرط وقوله المتصل اختراز من المضمر المرفوع الى
المتفصل لانه يوكد من غير شرط وقوله بالنفس والعين اختراز من تاكيد
المضمر المرفوع المتصل بغير النفس والعين فانه يوكد من غير
شرطه وانما اختص ما ذكرنا كبده بالمضمر المتفصل او لا مثل ضربت
انت نفسك وضربت انما انفسكما وتشبهه لان المرفوع المتصل منزل
منزله الجز فكل هو ان يوكدوا الجز بها هو كما مستقل من الطواهر
لان النفس تستعمل من غير تاكيد فيقال قتل نفسه وفي نفسه وفي
نفسك ولا يقال قتل كلهم ولا في كلهم **نعم** قد استعمل مبتدأ لا غير
لما كان العامل فيه غير لفظي فقصودا ان يوكدوا او لا بمضمر بمعنى الاول

واصح

بعبه ذلك التقسيم لانهما لا يستقيم ان يكونا نكرا تين ومختلفين
وهما مضميران فاذا عرفت امتناع دخولهما فيها علمت انه تقسيم
اخر وهي بهذا الاعتبار ايضا ست عشره فالاول كقولك زيد اخوك
الى اخر الاربعة الاول والخامس كقولك زيد ضربته اياه والسادس
يد زيد قطعته اياه والسابع جهل الزبيرين كقولك اياه والثامن
كقولك بعد تقدم ذكر الحمار والزبيرين كقولك اياه ومن التاسع
الى السادس عشر على ما ذكر من التاسع الى السادس عشر من
القسمه الاولى **قوله** ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل الا من
الغايب لانهم لو فعلوا ذلك لاجا الى ان يكون المقصود بالنسبه اقل
دلاله من غير المقصود لان المضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص
من الظاهر ولم يقولوا ضربتني احمالك ولا ضربتك زيدا لذلك واما الثاني
فلم يكن في القوه كذلك لاحتمال ان يتوهم غير مجوز واضربه زيدا ولم
يجوز واضربتك زيدا واما غير بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر
من المضمير لفقده المانع لان ما سواه من الابدال ليس صدلول الثاني
هو صدلول الاول فيقال ان الاول اقوى دلاله فيمتنع من حيث
ان غير المقصود لا يكون اقوى من المقصود لانه معا يوله لان
البعض ليس الكل وكذلك بدل الاشتمال ليس هو المبدل منه
وبدل الغلظ اظهر فلذلك جاز ان نقول اشتريتك نصفك واشترتني
نصفني واعجبني علمي واعجبك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار
ومنه قول الشاعر ذريني ان امرك لي يطاعا وما العسني خلفي
محلي بدل من الضمير المفعول في اللقيتني وهو من بدل الاشتمال
عطف البيان تابع غير صفة بوضع متبوعه **قوله** غير صفة
تخرج الصفة وقوله بوضع متبوعه تخرج البواقي ادلس فيها ما بوضع

دعيني عن زيدا وكل اصحاب

الذي

متبوعه غير الصفة واشترطا بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح
من متبوعه غير لازم فانه ليس هو المقصود بالنسبه ليعتبر فيه ذلك
وانما جاء موصفا وقد بوضع الشئ بالشئ عند اجتماعهما وان كان الاول
اوضح من الثاني لوافقا الا ترى انه لو كان جماعه كل واحد يكتفي
ابا محمد واحببهم اسمه عبد الله والاخر عبد الرحمن والاخر عبد الرحيم
فاذا قلت جا ابو محمد عبد الله اوضحت ما كان محتملا وان كان ابو محمد
اوضح من عبد الله لو انفر **قوله** ووصله من البدل لفظا في مثل
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير بوجه وقوعا يعني انك
لو جعلت قوله بشر بلامن البكري لكان التارك في التقدير داخل
على بشر لانه المقصود بالنسبه فاذا كان المقصود بالنسبه كان
تقدير العامل له اولي اولا ان البدل في حكم تكرير العامل فكما لا
يجوز التارك بشر محمدا به فلذلك لا يجوز تقديره وهذا كله انما يجوز
على قول من يقول ان الضارب زيد غير جاي **قوله** في مثل اشار
الى انه قد يقع في غير هذا الباب كقولك يا غلام زيد وزيد الا انه لو
جعل بدلا لم يكن بد من ان يكون لهم حكم الاستقلال لانه المقصود
بالنسبه في المعنى فكان حكم المنادى اولي فاذا جعل عطف بيان
كان المقصود هو الاول المبني فكمي كما تجزي الصفات في جوان
الامر من ثم المحر الاول الحمد لله ومنه وعونه فله الحمد على ذلك
كثيرا مباركا طيبا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **سليما**
سلوه الجور الثاني سهل الله تمامه امر

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
المسي ما ناسب مسي الاصل او وقع غير مركب فهذا اخر
 الكلام في الاسم المعرب لانه قسم الاسم او لا فقال وهو معرب ومسي
 فلما كمل المعرب شرع في القسم الاخر وهو المسى فقال **ما ناسب**
 مسي الاصل او وقع غير مركب **قوله** ما ناسب مبني الاصل تنبيه
 على ان البناء يكون لثابته ما كان مبنيًا بالاضافة وان وجد فيه
 سبب الاعراب وهو التركيب **وقوله** او وقع غير مركب تنبيه على
 انه قد يكون مبني الاسم لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب
 وقع غير مركب تعدد الاعراب لفقدان سببه وليس هذه التي
 يفسد الحد بها لان المراد بها هنا ما كان على احد هذين الوضعتين
 وانما يفسد الحد بها اذا كان المراد بها الشك ولم يقل في حده ما لا
 يختلف اخره لان انتقال اختلاف الاخر فروع على عقليته فلا يستقيم ان
 يجعل حواله فيودي الى البرور كما ذكر في الاعراب **قوله** والقابض
 وفتح وكسر ووقف الى اخره يعني ان الحركات الثلاث والاسكان
 يقع فيه كما يقع في المعرب فالضم كقولهم منذ وقيل وبعد ويازيد
 والفتح كقولهم ابن وكيف ولا رجل والكسر كقولهم هولاء وامس
 والاسكان كقولهم من وكم وجعلوا لها تسمية مخصوصه كما جعلوا
 الحركات الاعراب وسكونه التقابا مخصوصه ليكون اللقب اذا
 ذكر مبنيا على انهم ارادوا حركه اجراء شوعين او سكونه دون الآخر
 فاذا قال قابلهم رفع علم انها حركه اعراب واذا قال ضم علم انها
 حركه بنا وكذا باقيا وكذا ذلك مرفوع ومضموم الى اخرها وهذا
 الاصطلاح للبصر بين المتقدمين والمتأخرين واما الكوفون فيكون
 كل واحد من اللفظين لكل واحد من المعنيين **قال** وانما ثبتت

هرم

المضمرات

المضمرات اما لان وضعها بالاصالة وضع الحروف في نحو ضربت وضربك
 فاشبهت الحروف بذلك ثم اجريت بغيره المضمرات مجازها لانها منها
 وان كانت على اكثر من حرفين نحو ضربتها وانما واياء
 واياء الى اخرها واما لاجتياها في وضعها الى ما يتنبى به من قوله المنكلم
 والمخاطب وتقدم المذكور في الغايب فاشبهت لذلك الحروف **قوله**
المسي ما وضع المنكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره الى اخره يعني ان
 المضمر ما كان لاحد هذه الاشياء فلا يضر ذكره او على ما تقدم تبينه ولا يرد
 على ذلك قول المنكلم زيد منطلق وهو يعني نفسه او مخاطبه او عما
 تقدم ذكره لان ذلك وان صح فليس موضوعا ليدل على انه متكلم
 او مخاطب او غايب تقدم ذكره بخلاف قولك انا وانت وهو فانه
 موضوع لما ذكرناه من الدلالة على المنكلم والمخاطب والغايب المتقدم
 الذكر اما المنكلم والمخاطب فواضح واما الغايب المتقدم الذكر
 فقد يتقدم الذكر لفظا تحقيقا او تقديرا وقد يتقدم معنى وقد يتقدم
 حكما فالنقد في اللفظي تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه والتقدير
 مثل قولك ضرب غلامه زيد لان زيدا وان كان متأخرا عن الضمير
 صور فهو متقدم تقديرا والتقدم المعنوي كقوله نع اهو اقرب
 للفقوى فان قوله اعدلوا لها دل على العدل صار كأنه متقدم
 من حيث المعنى وقد يكون ذلك من لفظ وقد يكون من سياق
 الكلام فالسياق كقوله نع ولا بويه لانه لما تقدم ذكر الطيرات
 دل على ان ثم موروثا فجزى الضمير عليه من حيث المعنى والتقدم الحكمي
 انما جاز في ضمير الشان والقصة وفي الضمير في ونعم ورب وفي الضمير
 في نحو قولك ضربني وضربت زيدا فاما ضمير الشان والقصة فانهما جاز في
 من غير ان يتقدم ذكر قصد التعظيم القصة فذكرها مبرهه ليُعظم



الاتصال **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور شرع في تسميته
 المضمرة فقال وهو منقسم الى ما ذكره لانه بوضع موضع الظاهر فكما
 ان الظاهر يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً فكذلك كما المضمرة **قوله** ^{المجرور}
 والمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة
 انواع وذلك واضح لانها اذا كانت ثلاثه انقسم منها اثنان كل واحد
 منهما الى اثنين وجب ان يكون خمسة انواع مرفوع متصل ومرفوع
 منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل والمجرور لا يكون الا
 متصلاً وانما كان المرفوع والمنصوب متصلاً ومنفصلاً لانهما
 يقعان موقعاً ولاشي قبلهما يتصلان به على ما سياتي بيانه كقولك
 اياك ضربت ^{وانا ضربت} وانا ضارب واشياؤه فاضطر ذلك الى ان وضعوا
 متصلاً منفصلاً ^{المفصل} لتعذر الاتصال ولما كان المجرور لا يتقدم على جاره
 ولا يجوز الجاري محل يكون المجرور مضمراً يقع موقعاً يخرج الى اتصاله
 فبقي على أصله في الاتصال وكل نوع من هذه الانواع يكون لثمانية
 عشر مدلولاً لان كل واحد منها اما ان يكون متمكلاً او مخاطباً او غائب
 وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون مفرداً او مثني او مجموع
 صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون مذكراً او مؤنثاً
 فصار للمتكلم ستة والمخاطب ستة وللغائب ستة ووضعوا
 للمتكلم منها لفظين يدلان على الستة المذكورة وهما ضربت وضربت
 فربما كانت مشتركة للواحد المذكور والواحد المؤنث وضربنا للاربعه
 للمثنى المذكور والمثنى المؤنث والمجموع المذكور والمجموع المؤنث وهو
 ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوصاً وهي ضربت وضربت
 وضربتم وضربتم وواحد مشترك للمثنى المذكور والمثنى المؤنث وهو
 ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في التصويب والاشترار كقولك

وقعها في النفس ثم تفسر فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولاً مفسراً
 وصار كانه في الحكم كما يدعى الحديث المتعقل في الذهن بينك وبين
 مخاطبك ولا يلزم على ذلك اضافة اسم الاجناس باعتبار هذا المعنى
 لتعددها في الذهن وكثرتها فلا تحصل تلك الغايه منها ولان
 الشوق الى تفسير الحديث المبهم ليس كالشوق الى المفردات من
 اسم الاجناس واما الاضمار في نعم وبابه فلا يتم لها قصد والمدح
 العام والذم العام نسبوه الى متعقل في الذهن وعرفوه باعتبار العهد
 الذهني باللام فقالوا نعم الرجل ونعم الضارب ونعم العالم زيد فلما
 كان الغرض انما هو نسبته الى المتعقل في الذهن من ذلك الجنس
 جوزوا الاضمار باعتبار ذلك المعنى ولما كان اضمارة الجنس
 في حقايق مختلفة الترموا بيان احداً الحقايق بما يميز الجنس
 المقصود فقالوا نعم رجلاً ونعم ضارباً وما اشبه ذلك ولذلك لو
 قلت نعم زيد لم تجزوا الاضمار في نعم على نحو الاضمار في نعم واما الاضمار
 في نحو ضربت وضربت زيداً فانما جاز عند من تحموا اجزاء المسائل باب
 الفاعلي والمفعولين مجزاً واحداً استغناء ذكر الظاهر احرازه
 عن ان يذكر مرتين فسوغوا الاضمار قبل الذكر حتى كان قد مر
 الثانيه على الاولى **قوله** وهو متصل ومنفصل الى اخره ^{المفصل}
 فالمتصل المستقل بنفسه يعني انه غير المحتاج الى كلمة اخرى
 قبله يكون كالتمة لها بل هو كالظاهر في استقلاله كقولك انا
 وانت واياي واياك الى اخرها والمتصل غير المستقل يعني انه الذي
 لا بد له من كلمة قبله يكون كالتمة لها كقولك ضربت وضربت
 وضربني وضربك وعلامي وعلامه ^{مك} سمي متصلاً لاحتياجه الى ما
 يتصل به كما سمي اول منقصلاً لاتصاله عما قبله او عن هذا

الاتصال

ضرب وضربت وضررتا وضربوا وضرتن وبقيه الانواع الخمسه جاريه
 هذا المجري في ان المتكلم لفظين والمخاطب خمسسه ولطفاً بخسسه
 وهذا المثال الذي ذكرناه في المرفوع المتصل انما هو باعتبار
 الفعل الماضي للفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله دون غيره من
 الفعل المضارع والصفات لان تلك الفاظاً تختص بها وانما قال
 علامي ولي تنبيه على ان هذا المضمير قد يتصل باسم وقد يتصل باسم
 محرف جركما قال في المرفوع المتصل ضربت وضربت تنبيهاً على
 عا انه يكون في الفعل الماضي للفاعل ولما لم يسم فاعله **قوله**
 فالرفوع المتصل خاصه الى اخره ثم شرع بعد ذلك في تبين مجال
 المنقلب المستتر من المضرات على اختلافها فقال المرفوع المنقلب
 خاصه يستتر في الماضي للغايب والغايبه كقولك زيد قام وهذا
 قامت وليست هذه التا بضمير فتورد اعتراضاً انما هي حرف يدل
 على ان الفاعل مونت لا غير مثلها في قامت هند والفاعل مستتر
 لا يظهر ابدأ وما يظهر من قولهم قامت هي ليس هو الضمير المستتر
 لان هذا ضمير منفصل يؤكد به ذلك المستتر وانما جعلوا هذا مستتراً
 دون غيره لانه مفرد والمفرد سابق على المثني والمجموع جعلت الحفه
 له اولاً انه يكثر اكثر من غيره فجعلت الحفه له وانما خص مفرد الفاعل
 دون المتكلم والمخاطب اما لا قرينته لفظيه وقرينه غيره حاله
 واللفظيه اقوى واما لانه يعبر به اكثر فكان التخفيف بالكثير
 اولى وانما اعتقر والاستتار في الغايبه ولم يفتقر في المثني
 والمجموع حيث ابرزوا خوف اللبس لان لفظ الغايبه مستلزم تا
 التانيث فان رفع اللبس بها مجوز الاستتار لذلك **قوله** وفي المضارع
 المتكلم مطلقاً كقولك اقوم وعموم فلم يبرز ومع المهمه المتكلم اصلاً

ن
 اما الآن قرينه

حيث كان معه ما يوشد اليه فيجعله كغيره من المضرات لان المهمه
 يدل على ان المتكلم المفرد والنون تدل على انه لا احد الا ربعه فان قلت
 كيف اتوا به مستترا مع وجود اللبس فيه قلت هذا اللبس معتق في
 غيره من البارز والمتفصل كقولك ضربت وضربنا وانا ونحن فلان يعتق
 فيه مع تحقيق الحفه اولى **قوله** والمخاطب والغايب والغايبه وفي
 الصفه مطلقاً يعني ان الضمير يستتر في المضارع المتكلم من غير
 تفصيل والمخاطب اذا كان مفرداً مذكراً كقولك لمخاطبك انت تقوم
 ولا يستتر في المضارع للمخاطب غيره والغايب والغايبه يعني يستتر
 في المضارع اذا كان للغايب المفرد المذكر وللغايبه المفردة المونثه
 كقولك زيد يقوم هند تقوم **قوله** وفي الصفه مطلقاً يعني ان الضمير
 المرفوع لا يكون في الصفه الا مستتراً كقولك زيد ضارب وهند ضاربه
 والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاريون والهنديات
 ضاربات وانا اوجبوا الاستتار من حيث ان في لفظها ما يدل على من
 هي له فصار في المفرد المذكر وضاربه بتا التانيث للمفرد المونث
 وضاربان بالالف والنون للمثنى والتفق ان المثني المونث فيه علامه
 التانيث وان كان الفرق بين المثني المونث والمثنى المذكر في باب
 الاضمار مطرحاً وضاريون للمجمع المذكر وضاربان للمجمع المونث وليست
 في ضاربات والواو في ضاريون بضمير لانها ينقلبان ياتي النسب
 والحج والضمير لا تعبر عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل هاهنا
 ليس عاملاً في الحقيقه في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير
 فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضاربان لم
 تقبل الا ترى ان الياء في تقربين والنون في تقربن والواو في تقربون والالف
 في تقربان لم يغير بوجه لانها ضاربان فلو كانت هذه ضاربان لم

سعي وما نقل عن الاحفش من ان ايبا في نصر بين علامه لا ضمير غير
مستقيم لانه لفظ اتصل باخر الفعل دال على من هو له فوجب ان
يكون ضميرا كالف في يفعلان والوار في يفعلون والثاني فعله وكذا
جميع الضمير المرفوعه البارزه **قوله** ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر
المتصل يريد ان اصل الضمير المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز
عند خوف اللبس لتعذر الاستتار ثم المنفصل عند تعذر الاتصال لان
المتصل اخصر فلم يتوخوا تركه الا عند تعذر فلذلك لا يقال ضرب انا
ولا ضرب انت وكذلك جميع الباب الا عند تعذر على ما سياتي بيانه
ثم شرع في تبين الامور الموجهه للانفصال فقال وذلك قد يكون بالثبوت
على عامله لانه اذا تقدم على عامله وانما له انما يكون به بعد ان
يكون متقدما متصلا فوجب العود الى الاتصال وكذلك اذا فصل
بينه وبين عامله كقولك ما ضرب زيدا الا انا لانه لا يمكن ان يكون
متصلا بعامله وقد فصل بينه وبينه فاصل **قوله** لغرض اختراز من
مثل ضرب زيدا انا فانه قد فصل بينه وبينه فاصل ومع ذلك لم يجر
الاتصال لان الفصل هاهنا لا فائده له اذ ضرب زيدا انا وضربت زيدا
بمعنى واحد فقد حوّل الى المنفصل من غير تعذر لخلاف قولك ضرب
زيدا انا فانه مخالف في المعنى لقولك ما ضربت الا زيد فوجب الاتصال
قوله او بالحذف يعني او يكون العامل محذورا فانه يتعذر ان يتصل
به الضمير لعدمه كالفاعل والمفعول المحذوف فعلمها كقولك ان
انت قتت قتت وزيدان اياه ضربت ضربت ومنه قوله تع لو انتم تعلمون
جزاين **قوله** او يكون العامل معنويا كما تبند او الخبر لانه اذا كان
معنويا تعذر الاتصال به اذ لا يتصل لفظه باليسى بلفظ **قوله** او حرقا
والضمير مرفوع لانه لو اتصل لوجب استتاره اذا كان مفردا غايبا
وصب الاستتار

في

فيودي الى ان يستتر الضمير في الحرف وهو على خلاف لغتهم كقولك
زيد ما هو قايما على لغه اهل التجار واما على لغه بني تميم فهو داخل في
باب كون العامل معنويا لانه مرفوع على الابتداء **قوله** او يكون مستترا
اليه صفة جرت على غير من هي له فعد لو اقيها الى المنفصل عند التبرين
لما يودي اليه من اللبس في كثير من مواقعها بخلاف الفعل فانه لا
يودي الاتصال فيه اذا وقع هذا الموقع الى مثل ذلك ولذلك اوقوا
هذا الضمير في الاسم منفصلا وفي الفعل متصلا فيقولون هند زيد
ضاربه هي وزيد هند ضارها هو لانك اذا قلت نحن الزيدون نصرهم
علم بقولك نصرهم انه مسند الى ضمير المتكلمين فلا يلتبس باسناده
الى الزيدين وكذلك انا زيد اضربه وانت تضربه بخلاف ضارب الجميع
او ضاريون فانه صالح للمتكلم والمخاطب والغايب ولغظه واحد
تقول انا ضارب ونحن ضاريون وانت ضارب وانتم ضاريون وهو
ضارب وهم ضاريون بخلاف صيغة الفعل على ما سبق فان قلت ضمير
المفعول في قولك انا زيد ضاربه يبين ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان
مسندا الى زيد لوجب ان يقال انا زيد ضاربي وفي نحو زيد يضربه او ضاربه
فاللس هاهنا حاصل في البابين جميعا فلا ينتفي اللبس في الفعل الا
وينتفي في اسم الفاعل ولا يحصل في اسم الفاعل الا في الموضع الذي يحصل
في الفعل فلما مز به اذ للفعل فاجواب ان ما ذكرتموه هو قوله
خارجيه عن لفظ اسم الفاعل بخلاف الفعل فان القرينه الداله على من هو
له من لفظه غير خارجيه عنه وللعرب في مثل ذلك مقصد ظاهر فلا
يخبرون بالقرينه الخارجيه اذا كان قصدهم وضع اللفظ الاعلى ما
يقصد دلالتها عليه من غير لبس الا ترى انك تقول اكل زيد خبزنا
فلا بد من رفع زيد ونصب خبزنا ان كانت القرينه المعنويه تدل

على ان الاكل زيدا والما كولا الخبز ولكن وضعهم على ان يكون القربه
في نفس اللفظ لا خارج عنه ومثل ذلك كثير وايضا فان المفعول ليس
بلازم ذكره فاذا حذف فلما قوبله اذا فقصده والى ان تكون القرينه لازمه
في نفس الكلمه حتى لا يقع اللبس عند الحذف فاللا يلزم من الاتصال
في الفعل الاتصال في الاسم ثم مثل مواقع المنفصل على الترتيب المذكور
فقال مثل اياك ضربت الى اخرها **قوله** ^{وقال} واذا اجتمع ضمير او ليس
احدهما مرفوعا الى اخره شرع يبين مواقع ملتبسها في وقوع
المنفصل او المنفصل فيها او تجوز الامرين فمن ذلك انه اذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا في مثل الدرهم اعطيتك و ضربتك
تبيع فانه قد اجتمع في اعطيتك ضميران وهما المفعولان وليس
احدهما مرفوعا وفي ضربتك ضمير المضاف اليه والمفعول وانما قال
وليس احدهما مرفوعا احتراز من مثل ضربتك واكرمك فانه قد
اجتمع ضميران ولكن احدهما مرفوع وحكم البابين مختلف اذا
تجوز في مثل اكرمك الا الاتصال وفي الاعطيتك تجوز الامران
قوله فان كان احد الضميرين اعرف وقدمته جازان يكون الثاني
متصلا ومنفصلا وهو قوله فلنك الخيار في الثاني فيجوز ان تقول
اعطيتك واعطيتك اياه و ضربتك تبيع و ضربت اياك تبيع وانما اشترط
في صحة الاتصال ان يكون احدهما اعرف مقدما كراهه ان يقدموا
الانفص على الاقوى فيما جعلوه كالكلمه الواحده فان قلت **قد**
قدموا مثل ذلك في قولك ضربتني و ضربوك قلت انها صح ذلك من جهة
ان الاول متوغل في الخبرين المحزبه لانه فاعل قصار اولي بالتقديم
بخلاف ما نحن فيه **قوله** والا فهو منفضل يعني ان لم يكن احدهما
اعرف وهو مقدم فلا بد من الاتصال وقد يكونان من باب واحد

صرتني

و اذا كان الله فقد يكمل ما في

وقد يكون الاعرف مؤخرا كقولك اعطاك اياي واعطاه اياي واعطاه
اياك واعطاه اياه فلا بد من الاتصال الا انه يجازي الغائبين اعطاهما
واعطاهما وهو شاذ ومنه قول الشاعر
وقد جعلت نفسي تطيب لضعفه لضعفهما ها يفرغ الظل لعظم تايها
قوله والمختار في خبر باب كان واخواتها الاتصال وانما كان كذلك
من جهة ان خبرها ليس مفعولا على التحقيق وانما هو في المعنى حكم على
فاعلها والمعنى فيه الخبر على ما كان عليه فاجري في الاتصال مجراه
قبل دخولها تنبيهها على استقلاله في الخبريه وخروجه عن المفعوليه
من حيث المعنى ومنهم من يشبهه بالمفعول في ذلك فيجزيه فيجزيه
في الاتصال مجراه فيقول زيد قائم وكنته يعني وكنت قائما والفصح
وكنت اياه **قوله** ^{وقال} والاكثر لولا انت الى اخرها وعسيت الى اخرها
وقد جالواك وعسالك والاكثر هو الجاري على القياس لانه مضمير متدا
او فاعل محذوف الفعل عند قوم فوجب ان يكون مرفوعا منفصلا
وقوله لولا انت ابي اخرها اي لوانت وانت وانما وانتم وانتم وكونك
المتكلم والغائب وان اتفق في الغائب ضمير المثنى والمجروح الموت
والمذكور في اللفظين جميعا لانك تقول لولاها ولولاها ولولاها
الا انه مقدر على الاول مضمرا منفصلا مثله في نحو قولك هما قائما
وهما قائمون وهن قائمات ومقدر على اللغه الثانيه متصلا مثله
في قولك غلامهما وغلامهم وعلامهن وكذلك عسيت الكثيري على
القياس لانه مضمير فاعل متصل بفعل ماض فوجب ان يكون
كذلك وقوله عسيت الى اخرها يعني عسيت وعسيت وعسيتا وعسيت
وعسيتين وكذلك المتكلم والغائب **قوله** وجالواك وعسالك الى
اخرها يعني ان في لولا وعساي لغة اخرها عند محبي المضمير معها على خلاف

القياس فارتفعوا بعد لولا صور الضمير المتصل المخفوض وارتفعوا
بعد عسى صور الضمير المتصل المنصوب وهذه اللغة وان كانت مكنونه
بالاخرى الا انها ثابتة في لغتهم وان انكرها بعض النحويين وقد اختلف
في توجيهها فذهب سيبويه وقد حكاها عن الخليل وبونس اب
الكاف واخواتها بعد لولا في موضع جر وان لولا على هذه اللغة تعمل
جرا في المضمرة وتشتبهها بغيرها في عملها المجرى في غيرها غيره وعملها
النصب في غيره تبيينها على ان اللفظ قد يكون لها حالان مختلفان
باعتبار بابي وان الكاف واخواتها في باب عسالك في موضع نصب
على معنى لعلك فاعملوها اعمال لعل وعند الاخفش ان المضمر
بعد البابين في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الاخرى الا
انه اشتغرت لفظ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل ولفظ المنصوب
المتصل للمرفوع المتصل وشرح مذهب سيبويه بان فيه تغييرا
واحدا وهو تغيير الداخل على المضمرة وتغيير المضمرة بعد ذلك تبع لا يلزم
منه التغيير واحد ومجي المضمرة بعد ذلك فيهما جار على القياس
ومذهب الاخفش يلزمه ان يكون قد غير في لولا اثني عشر لفظا
من اول الامر وفي عسالك ذلك لانه لم يبق على شيء جرى فيه قياسا
ورجح مذهب الاخفش بان ابتاع الضمير بعضها مكان بعض
مشع شايح كثير واما كون الكل يتغير عملها باعتبار حال ما
تدخل عليه فتا در ضعيف لا يكاد يوجد الا في مثل لرس كأنهم اجروا
نونها مجرى التنوين لماراوها تنزع وثبت اما توهما من المتغيرانه
تنوين واما تشبيهها له بالتنوين **قوله** ونون الوقاية مع اياها
الى اخره تبيين ان بعض الضمائر يشترط فيه في بعض المحال زياده
حرف اخر غيره وقد يكون ذلك ملتزما وقد يكون مختارا وقد يكون

صحيحا

ضعيفا وهذه النون تلزم بالمتعلم مع الفعل الماضي لزوما كقولك
ضربني وقتلني واكرمني فالأخوة حذفها وكذلك المضارع العربي
عن نون الاعراب كقولك تصبرني ويكرمني وانما قال العربي عن نون
الاعراب احتوازا عن مثل يضرباني وتضربوني وتكرموني وتكرميني
فانك في ذلك بالجيار فالحذف كراهه اجتماع النون مع الاستغنى احد
والاثبات جريا على القياس المتقدم وما هو المحذوف عند المحذوف فالصحيح
ان المحذوف نون الوقاية لان نون الاعراب لان نون الوقاية اذا
حذفت قامت نون الاعراب مقامها بخلاف العكس ولانها الثانية
ومنها نشأ الثقل فكانت اولى بالحذف وكذلك انت محذوف في لرب
فتقول لربي ولربي حم وان لم يكن فعلا ولا حرفا ولكنها لما كانت
مبنية على السكون حوفا على سكونها البناءي وحذفت منها اجزا
لها مجرى الاسماء لوقوعها على ثلثة احرف واما ان واخواتها
فان وان ولكن وكان مجرى يها الوجهان فاثبات النون
على تشبيهها بالفعل من الوجه الذي شبهت به في العمل وحذفها
كراهيه اجتماع النونات واذا كانوا اجوزوا المحذوف في مثل تصبرني
مع كونه فعلا **قوله** في اني اولى واما لبت فيختار فيها الاثبات
لفقدان الامر المقتضى جواز حذفها اذ لا نون في اخرها وان
حذفها تشبيهها لهما لانهما منها ومن وعن وقد ووظ مثلها في
اختيار مجي النون امان وعن ولكونها على حرفين مبنين على
السكون فحفظ على ثباتها ان يدخلها الكسر كما حوفا على الفعل
ان يدخله الكسر وقد وقط مثلها في كونها على حرفين وانما كانتا
التمين وعكسها لعل بعني عكس لبت لان المختار في لعل المحذوف
واما المختار في لعل المحذوف من حيث ان من لغاتها لعل واللام الاولى

ليس بينها وبين اللام الثانية الا حروف مع تشبهها بالنون فكرهوا
 ذلك فاحروها في الاكثر على احد لغتي اخواتها **قوله** ويتوسط بين
 المبتدأ والخبر قبل الحرف العوامل ^{المنطوق} وبعد ما صيغه مرفوع منفصل
 مطابق للمبتدأ يسمى فصلا الى اخره يعني انه يكون صيغه هذا المصير
 مع وجود العوامل اللفظية في المبتدأ والخبر وعدهما كقولك زيد هو
 المطلق وكان زيد هو المطلق وقوله صيغه مرفوع تشبيه على انه لم يعين
 ان يكون ضميرا وانما هو صيغه يجوز ان يكون ضميرا وان يكون غيره
 ضمير على ما شئتاني وقوله مطابق للمبتدأ يريد ان كان مفردا مذكرا
 كان هذا المتوسط على صيغه المفرد المذكور كذلك الموت والمشي
 وللجموع وكذلك لو كان الاول متكلم او مخاطبا او غايبا كقولك
 ان الزيدين هما القايمان وان الزينيات هن القايمات وكذلك
 اتانحن القايمون وانكن اتن القايمات ويسمى بسمى فصلا عند
 البحر بين لانه فصل بين كون ما بعده خبرا او نعتا لانك اذا قلت
 زيد المطلق جاز ان يتوهم السامع ان المطلق صفة فينتظر الخبر
 وجاز ان يفهم انه خبر فاذا قلت زيد هو المطلق تعين الخبر
 فصارت هذه الصيغة هي التي فصل بين الخبر والنعت وعينته للخبر
 وتسميه الكوفيين عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى ^{فصلت}
 والفصل اخفى اذ لك ما وضع للفصل فقد اعتمد به وليس كل
 ما يعتمد به في شئ يكون فصلا فكان تسميته فصلا اولى لمصرويته
قال بشرطه ان يكون الخبر معرفة لانه اذا لم يكن معرفة
 لم يقع ليس فلم تلحق الى ما به يقع الفصل اذ ليس في زيد منطلق انه
 خبر وانما اجروا اقول من كذا مجرى المعرفة لما كانت من فيه
 قائمه مقام اللام قريته منها ولذلك لم يجمعوا بينهما في التشبيه

اجزوه

اجزوه مجزاه والا فالقياس ان لا يكون الفصل فيه **قوله** ولا
 موضع له عند التحليل المعروف من قول التحليل انه لا موضع له
 من الاعراب وبعض النحويين يزعم ان له موضعا من الاعراب وهو
 مبتدئ على انه حرف او ضمير فان قلنا بانه حرف وضع للفصل ^{ويجوز}
 بتغير من المبتدأ الى المعنى كما تغيرت صيغه حروف الخطاب
 في قولك وذلك وذلك وذلك والضم وذلك وان كانت حروفا
 واذا كان حرفا فلما موضع له من الاعراب كغيره من الحروف
 والذي يبين انه حرف انه لو كان اسما وقدر وقع مركبا فلا بد ان
 يكون موضعه موضع اعراب كالفيا بركها ولو كان موضع
 موضع اعراب لم تخل اما ان يكون تابعا او مستقلا وكلاهما
 غير مستقيم اما التبعية فلانه لو كان تبعا لاختلف باختلاف المتبوع
 وهو لا يختلف ولو كان مستقلا لوجب ان يكون مبتدأ ولا يستقيم
 لان ما بعده يكون منصوبا كقولك كان زيد هو المطلق ولو كان
 مبتدئا تعين رفع ما بعده بالخبر واما بعض النحويين فيقول
 هو ضمير له موضع من الاعراب وتختار ما تقدم ان يكون تابعا
 عن قولهم لو كان تابعا لاختلف باختلاف المتبوع ان ذلك مخصوصا
 بعد التأكيد بالضمير واما التأكيد بالضمير فلا يكون في غير هذا الباب
 الا بصيغة المرفوع وان اختلف المتبوع كقولك مررت بك انت ويدا هو ويدا
 فن وكذلك ما اشبهه وان كان كذلك فلا يستبعد ان يكون تابعا على ذلك
 النحوم ظهور صيغته في الضمير واختلافها باختلاف ما تقدم عليها
قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ وهذا واضح فيكون قد اخبر عن الامم
 الاول بالجملة الا بتدائمه وهو الضمير وما نسب اليه فنقول كان زيد
 المطلق وعليه نقل من غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون **قوله**

وتتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن والقصة هذا الضمير
على خلاف باب الضمير وانما وضعوه لغرض التعظيم في القصة
لان ذكر الشيء مبهم ثم تفسر او وقع في النفس من ذكره مفسرا من
اول الامر فقد رواه لذلك الحديث المعهود في الذهن ثم اضمره لها
الغرض وجعلوه غائبا لانه للغائب على التحقيق وسماه النحويون
ضمير الشأن وضمير القصة لانه في التحقيق اضمارا فاضافوه الى ما
هو ضميره كما تقول في زيد ضربته ايها الضمير زيد والتزموا تفسيره
بالجملة لانها المراده بالاضمار فلا يستقيم تفسيره الا بها ويكون
متصلا ومتغضلا مستترا وبارزا على حسب العوامل فاعتبروا فيه
قياس باب الضمير فاذا وقع مبتدأ وجب ان يكون مرفوعا منفصلا
كقولك هو زيد قائم واذا وقع فاعلا وجب ان يكون مستترا لانه
ضمير مرفوع غائب في فعله فلا يكون الامسترا كقولك كان زيد قائم
وليس زيد قائم كما تقول زيد ضرب فلما يكون ضمير الفاعل في مثل
ذلك الامسترا فاذا وقع منصوبا فلا بد من ان يكون بارزا اذ لا
يستتر المنصوب كقولك انه زيد قائم **قوله** وحذفه منصوبا ضعيفا
يعني في مثل قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها حادرا
وقوله ان من لام في بني بنت حسان المنة واعضه في المخطوط
وانما حذفه من حيث كان حذف الضمير مراد لا دليل عليه
قوله الامع ان اذا خفت فانه لازم يعني حذفه منصوبا لانه في
ان اذا خفت كقولك له تع واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين
وانما التزموا ذلك لانه قد ثبت ان المكسور اذا خفت جاز
اعمالها كقوله تع وان كالماليوفينهم مع كونها بعد عن شبه الفعل
من المفتوحة فان يجوز العمل احدها ولم يات اعمالها في المفعول

بعدها

بعدها فلا يقال علمت ان زيد اقايم ولكن ان زيد بالرفع فقد رواه
لذلك ضمير الشأن معمولا لان محذوقا تخفيفا لان الموضوع موضع
خفه لئلا يكون لان المخففة على ان المخففة مزيه في العمل **اسما الاشارة**
ما وضع لشار اليه وانما ثبتت اسما الاشارة اما لان وضعها بالاضمار له
وضع الحروف ايضا فخذ او تا وتي ثم حملت بغيرها عليها لانها من باب
واحد واما للاحتياجها في وضعها الى ما يقتضيه به قرينه الاشارة
فان شئت بذلك الحروف **قوله** ما وضع لشار اليه وهذا المحذوران
ذكره لفظ المشارة اليه فليس من قبيل قولك العلم ما اوجب لمجمله كونه
عالميا لان العالم يتوقف على العلم فاذا احده العلم كان دورا لان
المحذور بها هنا ما سمي باسم الاشارة في اصلاح النحويين ولم يجهل الاشارة
اللغوية ولا المشارة اليه لانه فاذا ذكر في المحذورك فلما دورا لا يتوقف على
المحذور ولا يتوقف المحذور عليه وقد يعرف الاشارة اللغوية ولا تعرف
اسما الاشارة في الاصل والمشار اليه في المعنى على سببه اضرب مذكر
ومؤنث كل واحد منهما مفرد ومثنى ومجموع الا ان العرب وضعوا
لفظ الجمع للمذكر والمؤنث مشتركاً فصارت الالفاظ خمسة اربعة نصوص
واحد مشترك فمن هذه الخمسة ما ليس له مراد في كذا او ذوات
ومنها ما له مراد في كل لفظ المفرد والمؤنث فانك تقول تا وتي وتة وذه
وتهي وذهي وحرف التثنية الذي يلحق باوا يلحقها ليس في الحقيقة منها
وانما هو حرف جي به للتثنية على المشارة اليه قبل لفظ كما جي به للتثنية
في النسب الا سناديه **قوله** زيد قائم وها ان زيد قائم وما يتصل باسم
الاشارة من الكاف واخواتها حروف الخطاب والمخاطب باعتبار المعنى
لا يزيد ايضا على ستة كما مضى واحد مشترك بين المذكر والمؤنث وهو المثنى
فبقي خمسة الالفاظ اربعة نصوص وواحد مشترك وهذه الحروف اناجي

العقلية

وذي

بها نبيها على حال من خاطبه فاجعل الاشارة لما تشير اليه اولا على
طبيعه من مفرد ومثنى ومجوع ومذكر ومؤنث ثم اجعل حرف الخطاب
من بعدها على حسب من خاطبه في ذلك فاذا خاطبت مؤنثا اشرت
الى واحد مذكور واخطبت مثله قلت ذاك واذا خاطبت مؤنثا قلت ذاك
ثم دالهما ثم دالهما ثم دالهما فهذه خمسة مع المفرد المذكر ومنها مع
الاربعة البواقي فتكون خمسة وعشرين لفظه لسته وثلاثين معنى
لان المعاني ستة في ستة والالفاظ خمسة في خمسة وهي ذاك الى
ذاكن وتاك الى تاكن وذاكن الى ذانكن وتانكن الى تانكن واولئك الى
اوليكن فهذا بيان الخمسة والعشرين لان كل واحد منها خمسة وقد
ثبت ان كل خمسة منها لسته معان ولكن لما كان في كل خمسة
واحد مشترك وجب ان يكون الستة والثلاثون خمسة وعشرين يتقص
احدى عشر لان الواحد من احدى الطرفين يتقص لاجل مقابله ستة
ثم يتقص لاجل تقص السادس من الجانب الاخر خمسة من مقابله
اجوع عشر **قوله** ويقال ذاللقريب يرعم كثير من النحويين ان ذاللقريب
وذلك للبعيد وذلك للمتوسط ثم جعل تلك بمثابة ذلك وذاك وتانك
المشددتين بمنزلة ذلك واولئك في الجمع بمنزلة ذلك واماما هو
ذافواض ومما هو ذكرناه اولا واماما هو بمنزلة ذاك فواض ايضا
وهو الاثنيان بها مع كافي الخطاب من غير زياده وانما وقع الاشكال
فيما هو مثل ذلك الذي للبعيد في المؤنث والمثنى والمجوع فتعرض
لبيان **قوله** وثمر وهنا وهنا للمكان خاصة يعني انه قد وضع
للاشارة لفظ اخر تختص بالمكان وهو قولهم هنا وهنا وثمر فهنا
للقريب وثمر وهنا للبعيد **الموصول بالانتم جزا الابله** **قوله**
الى اخره قال وليس ذلك مثل قولك العالم من قام العلم لان اللاد

بها نبيها

حد الموصولات في الاصطلاح لاحد الموصول لغة ولو جعلت
موضع قولك بصله قولك بجملة ارفع الاشكال وليس خرا في
ذلك على الاصطلاح في تسميتها صله ولذلك فسر الصلة لرفع الاشكال
وهو اولي من قول من يقول ما لانتم اسما فان الذي يانفرد اسم
ولكنه لم يكن احد جزى الجملة الابله وعائده اليه وانما بنيت الاسما
الموصوله اما لان فيها ما وضعه وضع الحروف وهو ما ومن واللام
ثم حملت البواقي عليها لانها من باب واحد واما لاحتياجها في
تمامها جزا الى صله وعائده فاشبهت بذلك الحرف لاحتياجه
الى متعلق واما الشبه الذي يلام التعريف من حيث ان وضعها
لتكون الجملة الابله هي عليها معرفة كما ان وضع اللام ليكون
الاسم الداخل هو عليه معرفة فلما كانت في التعريف مثل اللام
بنيت ثم حرف الموصولات كلها هذا المجزى وان امتنع بعضها من
جريه صله لما اشبهت الذي في كونها معرفة وكونها موصوله
قوله وعائده لان من الاسما ما لانتم الابله وليس موصول في
الاصطلاح كحيت واذا واذا وما اشبهها ولذلك قال وعائده
قوله والصله بجملة خبريه لان الذي وضع صله الى وصف المعاني
بالمحمل فكما انه لا يوصف الا بالجملة الخبرية فكذلك لا يدخل الذي الا
عليها والبواقي مثلها في المعنى فوجب ان يكون حكمها واحد **قوله**
والعائده ضميره اذ لم يرد بالعائده الا ذلك فاحتيج اليه لان الذي
لما وضع لغرض التعريف وضع مبهما فاحتيج الى ربط بينه وبين
صلته لئلا تكون اجنبية عنه وعن الموصوف ثم شرع في تبين
ان صله الالف واللام لا تكون الا ضم اسم فاعل او مفعول وان كان
بمعنى الذي كانتهم لمارا وبها للتعريف وهي موافقه للالف

ل

واللام في نحو الرجل لفظا ومعنى فقهروا الاله تدخل الاعلى ما يدخل
 عليه تلك المشابهة المذكورة وخصوصها بالجمله الفعلية ليسيلوا
 من الفعل اسم فاعل او مفعول حسب ما يقتضيه المعنى ففي نحو
 الذي ضرب تعول الضارب وفي نحو جاني الذي ضرب بقول المقرب
 ولم يدخل على الجملة الاسمية لتعذر ان يسكب فيها مفرد يصح
 دخول الالف واللام عليه ثم شرع في تعدادها فالذي للمفرد
 المذكور والتي للمفرد الموثق واللذان واللثان لثانها **قوله**
 بالالف والياء يعني بالالف في الرفع والياء في النصب والمجر وهذا
 التعبير عند الاكثرين ليس باعراب لقيام عليه البناء مع ذلك وكذلك
 الالف والياء في هاذا وهذين وقد توهم بعض القاصرين انه اعراب
 وانما هي صيغ موضوعه للرفع والمنصوب وانما اتفق هذا التعبير
 في محل يشبه تعبير الاعراب توهم اعرابا ولذلك لم يقل اللذان
 واللثان رجا لذلك التوهم ولذلك جا اللذان واللثان فيهما جميعا
 ولو كان معربا لم يسع ذلك **قوله** والاي والذين للجماعة المذكورين
 والذون في الرفع على بعض اللغات مثلها في اللذان في الرفع على
 الفصيح والفصح الذين في الاحوال الثلاث واللام فيهم ويا بعدها
 وبغير يا وبالياء بغير همزة مكسورة ساكنة كل ذلك لغات فيها
 اللاتي واللواتي لجماعة الموثق وما فيما لا يعقل غالبا ومن في يعقل
 او متزلة متزلة من يعقل واي وابه للتفصيل في المذكور الموثق
 وذو بمعنى الذي في لغة طي وذا بعد ما للاستفهام بمعنى الذي على
 ما سياتي والالف واللام بمعنى الذي والتي على حسب ما بينته
 ثم شرع يبيّن ان العايد المفعول يجوز حذفه لئنه على ان
 امره الى ما يجوز حذفه والى ما لا يجوز فتعريفها بما يجوز وهو

تقول جاني الذي ضربته ونحو ضربت كل ذلك فصيح وكذلك جاني
 الذان ضربت والذين ضربت لما في الكلام من قوة الاشعاره ولا
 تحذف المرفوع لانه فاعل والفاعل احد جزوي الجملة فلا يستقيم حذفه
 ولا حذف المحرور لان حذفه يستلزم حذف جاره فيكثر الحذف
 وهذا الضمير المفعول يجوز حذفه واثباته فصحا في هذا الباب
 وان كان الاهل اثباته كقولهم الله ببسط الرزق لمن يشاء ويقدر
 ومنه قوله تع وما علمت ايديهم وما تشتهي الامم قري بالحذف
 والاثبات جميعا والاحسن اثباته اذا وقع في جملة صفة عايد اعلى
 موصوفا كقولك ضربت برجل ضربت او اكرمت واحسن منه في الاثبات
 اذا وقع في جملة خبر المبتدأ عايد اعلى المبتدأ كقولك زيد ضربت لان
 الصلة والموصول جزوا حروا المبتدأ او الخبر جزان والصفة بينهما
 فلذلك كان حذفه في الصلة احسن منه في الصفة وحذفه في الصفة
 احسن منه في الخبر **قوله** واذا اخرجت بالذي صدرتها وجعلت موضع
 المنجذ عنه ضميرها واخرته خبرا الى اخره معنى قولهم اخبر عن زيد
 وخوه من ضربت زيدا او قام زيد وخوه بالذي اي بين المنسوب
 او المنسوب اليه اذا كان معلوما على جهة غير كونه زيدا بانه زيد
 فالمنسوب اليه او المنسوب اليه قد يكون مبهما او مسما من جهة
 غير جهة كونه زيدا فاذا قصد المتكلم الى ان يبينه من جهة كونه زيدا
 عمل هذا العمل فليس قولهم اخبر عن زيد على ظاهره وانما المعنى
 اخبر عن مبهم هو زيد في المعنى بزيد وقولهم بالذي الباقية بمعنى
 الاستعانة كقولك كتبت بالقلم اخبر متوصلا الى هذا الاخبار المقصود
 بالموصول والاف الذي مخبر عنه لانه زيد مخبر به لانه والمعنى على ما
 بينته وكذلك الالف واللام في الجملة التعليلية خاصة لما تقدم من انها لا

تكون صلتها الا اسم فاعل او مفعول ليصح بنا اسم الفاعل او المفعول
لان الاسم لا يصح بنا ذلك منها فالجمله الفعلية تخبر فيها بالامر
والجمله الاسمية لا تخبر فيها الا بالذي الا انك اذا اخبرت بالالف
واللام وكان الفعل مستندا الى ضمير غير المخبر عنه في المعنى فحري
اسم الفاعل او المفعول على غير من هو له فيجب ابراز الضمير كما
تقدم على ما هو من ذلك البمبني فاذا اخبرت عن زيد من ضربت
زيد اقلت الضاربه انا زيد لان الف واللام لزيد والضاربه المظلم
وهو غيره فقد جري على غير من هو له وطريقه الاخبار ان تصدرا
الجمله بالموصول وتجعل موضع المخبر عنه ضميرا عايدا عليه ويؤخر
ذلك خبرا وانما صيرت بالموصول لانه الذي يقصد الى الاخبار
عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لان المعنى على انك عملت تلك
النسبه على غير وجهه المخبر عنه فلما يد من ذكر ذلك مضمرا عايدا على الذي
وانما اخبرت ذلك الاسم خبرا لان المقصود الاخبار به ليقين المبهم
من جهته فان تعذر امر من هذه الامور تعذر الاخبار على هذه الطريقه
ولا يستقيم الاخبار عن ضمير الشأن لاستحفاقه صدر الكلام فلود هبت
تخبر عنه لاخرته خبرا ولا عن الموصوف لانك تجعل موضعه ضميرا اقوي
الى ان يكون الموصوف مضمرا ولا عن الصفه لانه يودي الى ان تكون
الصفه مضمرة ولا عن المصدر المعامل لانه يودي الى ان يكون المضم
عا حلا ولا عن الحال لانه يودي الى ان يكون المضمرا حلا ولا عن الضمير
المستحق لغيرها في مثل قولك زيد ضربته فلما خبر عن الضمير في
ضربته لان غير الذي استخفه وهو المبتدأ فلود هبت تخبر عنه لمعنى
الموصول بلا عايد لانك اذا جعلت موضعه مضمرا بقي على ما كان عليه
في عوده على زيد فيبقى الموصول بلا عايد ولا يستقيم ان يكون المضم

المؤخر خبرا عايدا على الموصول لانه انما ياتي بعد تمام الموصول
والعايد على الموصول لا يكون في جزا اخر بعده تمامه **قوله** ولا عن
الاسم المشتمل عليه يعني ولا يصح الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير
المستحق لغير الموصول نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه لانك اذا جعلت موضعه ضميرا فان اعده على الموصول
بقي المبتدأ بلا عايد وان اعده على المبتدأ بقي الموصول بلا عايد
كما تقدم في الضمير المستحق لغيرها **قوله** وما الاسم موصوله
واستفهاميه وشرطيه الى اخره كما كان في المبنيات ما يوافق لفظ
الموصول لم يجعل له باب براسه وبين في ضمن الموصولات كما
بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسما الافعال كما
في باب فساق و باب قطام والافكان القياس يقتضي ان تجعل
من اقسام المبنيات ابوابا براسها فمبناها وتكون موصوله
واستفهاميه وشرطيه وموصوفه وتامه بمعنى شي وصفه وهذا
كله اذا كانت اسما واما اذا كانت حروفا فلها معان ليس هذا
موضعها فالموصول تقدمت نحو عرفت ما عرفت والاستفهاميه
كقولك ما صناعتك وما اكلت والشرطيه كقولك ما تصنع اصنع
واستفهاميه فيها لا يحفل كاستعمال الموصول والموصوفه
كقوله ربما تكره ^{النسب} الملتصق من الامر له ^{النسب} فوجه كحل العقال
فتكره جمله واقعه صفه لها كما انه قيل رب شي تكرهه النورس من
الامر ولو قيل ان ما هذه هي التي في قولك ربما زيد قايم لكان مستقيما
وهي المهيبة لدخول رب على الجملة وانما استحسن ذلك اجزا الرب
على بابها الكثير ولما يلزم من حذف الموصوف واقامه الصفه وهي
حار ومجرب في عمله لان قولك من الامر صفه على هذا التاويل على معنى

تكن النفوس شيئا من الامر والتامه بمعنى شئ كقوله نعم فنعما
هي اي نعم شياهي والصفه كقولك اضربه ضربنا ما اي ضربا اي ضرب
كان وهذه عند بعضهم حرف للتقليل واما من فقد جات في
ما الا في التمام والصفه فالموصوله تقدمت والاستفهاميه كقولك
من ايوك ومن ضربت والشرطيه كقولك من ضرب اضرب والموصوفه
كقولك رب من يكرمني واستعما لها في وجوهها فمن يعقل كالموصوفه
واي وايه كما الا في التمام فالموصوله كقولك اضرب ايهم خرج
وايهم خرجت والاستفهاميه كقولك يا ايها الرجل اي الرجل
عندك والشرطيه كقولك اياها تضرب اضرب والموصوفه كقولك
يا ايها الرجل وتقع صفه كقولك مرت برجل اي رجل وهي معربه
وجدها دون ساير الموصولات الا اذا حذف صدر صلتها وانما اعربت
مع قيام ما يقتضي البناء لزامهم اياها الاضافه دون ساير
اخواتها فاذا حذف صدر صلتها رجعوا بها الى البناء على اللغه الضميه
لافتقارها الى ذلك الصدر ^{كالمعنى} من قبل ومن بعد لا فتقار في بنائه
الى ذلك المقدر منه قوله نعم ثم لتزعم من كل شيعه ايهم اشد على
الرحمن عتيا والتقدير ايهم هو اشد فلما حذف صدر الصلة جمع
بها الى البناء الذي هو مقتضى اصلها **قوله** وفي ما اذا صنعتت
احدهما ان تكون ما استفهاميه وذا بمعنى الذي فيكون التقدير
اي شئ الذي صنعته فلا يكون ما الا مبتدأ التعذر ان يعمل الصلة
فيما قبل موصولها او يعمل جزء من الخبر في المبتدأ ويكون ذا يعني
الذي في موضع رفع خبرها والاخر ان يكون ما ذا بكما لها بمعنى
اي شئ فيكون التقدير اي شئ صنعت فيكون ما ذا بكما لها في موضع
نصب بصنعت فتكون وعليه قدم مفعولها لتضمنه معنى الاستفهام

كالمعنى

الجملة

ووجب نصبه لان الفعل تسلط عليه تسلط المفعوليه اما التقدير
حذف مضمون منصوب تقديره ما اذا صنعته مجازا ان يكون ما ذا في
موضع رفع على المبتدأ وخبره الجملة الفعلية والعايد عليه المضمون
المقدر الا ان الوجه ما تقدم اذا لاجاه الى تقديره هذا الضمير ولذلك
اختير في جواب الوجه الاول الرفع وفي جواب الثاني النصب
ليكون الجواب على طبق السؤال باعتبار القرينه في ان دلالة
المبتدأ على المبتدأ اولى ودلالة الفعل على الفعل اولى الا ترى انه
اذا قيل من ضربت كان قولك زيد احسن من قولك زيد ولو قيل
من المضروب كان قولك زيد احسن من قولك زيد لعماد كونه
وعلى كلا الوجهين كما قوله نعم وسالونك ما ذا ينفقون قل الله
العفوقرى ابو عمر بالرفع وقرأ الباقون بالنصب وعلى الوجه
الثاني كما قوله نعم ما ذا اتول ربكم قالوا اخبروا وليس قوله نعم قالوا
اساطير الاولين بعد قوله ما ذا اتول ربكم بجواب من هذا الباب
لان الجواب في هذا الباب ان تقدر المبتدأ الذي تكلم به السائل
محذوف من كلام المحب او يقدر الفعل الذي تكلم به السائل محذوف
من كلام المحب استغنا بالقرنيه الداله عليه ولا يستقيم ذلك فيما
نحن فيه فانه لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي اتول ربنا اساطير
الاولين ولا اتول ربنا اساطير الاولين اذ لم يكن ذلك معتقدا حذفتهم
فلم يرد ذلك المعنى وانما قصدوا الى كلام مستأنف على حسب مقتضى
اي هذا القول اساطير الاولين فهو محذوف الى كلام مستأنف
قد علم انهم منكرزون الا تزال فلم يبق الا دعوا هذا اساطير الاولين
ولذلك نعت الرفع ولها كان المعنى الثاني على خلاف هذا الخبر
به منصوبا تبيينها على انه على هذه الطريقة **اسماء الافعال**

—

في قولك زيد اضافة فقالوا زيد زيد ولوقيل على قياس هذه
اللفظة رويدا زيد الكان مستقيما ولا يستدل على المصدر به دخول
اللام في مثل قولهم هيهات لزيد وهيهات لها توعدون لها ثبت
ان بعد لا يدخل ما في فاعله اللام ومثل بعدا له يدخله لانا نقول
ليست هذه بافعال مترجحة فالما يلزم من امتناع ذلك في الفعل
المرجح امتناعه في الفرع الذي هو معناه الا ترى انك لا تقول
ضربت لزيد وتقول هذا ضرب لزيد **قوله** وفعل معنى الكسر
من الثلاثي قياس يعني ان كل فعل ثلاثي فلك ان تبني منه فعال
بمعنى افعل كقولك بزال بمعنى اترك وضرب بمعنى اضرب وتترك
بمعنى اترك ولوقيل ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر لم يكن
بعيد الانفا حوت من الفعل على صيغته واحده كجريان صيغته افعل
ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا افعال من صيغ الاسماء ولما راوا
من دخول الكسرية مع تجنب العرب من ادخال الكسرية في
الافعال حتى قالوا ضربني ويضربني فزادوا النون ههنا من دخول
الكسرية في الافعال **قوله** وفعل مصدر معرفة كفا الى اخره
لما كان في المبنيات ما يوافق فعال في الصيغة وان لم يكن في
اسماء الافعال ذكر معه ولم يجعل له باب اخر كما فعل في ما لا
الاستفهامية والشرطية والموصوفة على ما تقدم وهو على ثلثه
اضرب ما هو مصدر معرفة كفا وما هو في معنى الصفة مثل با
فساق ويا عياش ويا به وبعذ ان البان مبنيان باتفاق المشايخ
لشأنهما فعال الذي هو اسم الفعل من حيث العدل ومن حيث
الزنة اما العدل فلان فجار معدول عن الفجور او الفجيرة وفساق
معدول عن فاسقه واما الزنة فلما اتفقا معا في بنا فعال وقول



من قال ان فجار مبنى لتضمنه تا التانيث وفساق كذلك ضعف
لان تضمن تا التانيث لا يوجب بنا كالا سماء التي هي مؤنثة ولان تا
تانيث فيها كفسق واذن وعين ومن قال ان فجار مبنى لتضمنه
لام التعريف لم يبعد كما ثبت في امس حيث كان بناوه لكونك
والضرب الثالث ما وضع علماء الاعيان مؤنثا ولما قال علماء النحج
باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار فانه وان كان
علما فانه للمعاني لا للاعيان **وقوله** مؤنثا تشبيه على انه لم يقع الا
كذلك وهذا القسم مبني في لغة اهل الحجاز لمشابهة ما تقدم في
العدل والزنة وهذا العدل وان كان تقديريا اذ ليس لنا قاطن
وغالبه عدل عنهما تحقيقا وانما وجب التصير اليه للعلم للعلم بانهم
لا يبنون الا لما منع من الاعراب ولا مانع يمكن تسوا ما قدر فلزم
التصير اليه وهو معرب في لغة بني تميم اعراب ما لا ينصرف الا ما كان
اخرى زافا عنهم يوفقون الحجازيين في بنايه الا القليل منهم فانهم
بعموم الاعراب في جميع الباب وهو القليل جردا على القياس
اذ لا فرق بين ما اخره ترا وغيره في موجب البناء والاعراب واذ
لم يكن في هذا الباب علمه موجب للبناء وجب اعراجه ولا فرق
بين التوا وغيرها ووجه اللغة الكثرة في بني تميم ضعيف
لانهم فرقوا بين ما اخره مؤنثا وغيره ليحصل الامالة بتحقيق موجبها
وهو ضعيف اذ لم يثبت موجب للبناء من قصد حصول موجب
الامالة وغاية ما يقال ان تقدير موجب البناء في الجميع ممكن كما
هو في لغة اهل الحجاز وتقدير انتفايه ممكن كما لقال في بني تميم تقدير
الضميمة منهم اثبات التقدير فيما يحصل عنه عن مفسود وهو
الامالة ونفيه فيما لا يحصل فيه ذلك الغرض وانما اعربوه اعراب

ما لا ينصرف لتحقق العلتين المانعيتين للصرف من التعريف والتأني
 وقد قيل ان فيه على هذه اللغة العدل ايضا لما ثبت من بناءهم حضار
 والباب كله واحد وقد تقدم في تعليل هذه اللغة ما يرفع ذلك
الاصوات كل صوت لفظا حتى به صوت او صوت به للشيء
 الى اخره انما بني هذا النوع لان وضعه على ان ينطق به مفردا الا
 ترى اذا قلت غاق حا كيا لصوت الغراب لم يخرج الى ما تركت
 معه لان وضعه على حكاية لا غير وكذلك اذا قلت مخ وشبهه
 للبعير وغيره لم يقصد الا الى اسماعه هذا الصوت الحزبي العاده بانها
 او غيرها عنده فلم يخرج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزا اخرى تركت
 معه فان وقع شيء مركبا من هذا من الباب فانما يقصد به اللفظ
 كقولك مخ حكاية صوت البعير وغاق حكاية صوت الغراب ونحو
 قلت غاق وقلت مخ وتقول مخي صوت الغراب بغاق وبناح
 البعير يخ والمعلوم ان مخي على ما هو عليه في اصل وضعه فلا
 يتغير تركيبه في الاعراب كما لا يتغير تركيب قد و ضرب ونحوه في الاعراب
 وان قصد به اللفظ فان قلت فقد قالوا الف بالي اخرها غير
 معر به فاذا اركبوا عربوا فلم لا يكون هذا كذلك فالجواب ان الف
 باموضع اسمها لمسمى كوضع رجل وفرس والمقصود بوضع استعمال
 مركبا فاذا استعمل غير مركب وجب بناؤه كما لو استعملت رجلا
 وفرسا غير مركب وعودته تعديدا لخلاف ما نحن فيه فانه اذا
 استعمل مركبا لم يقصد به الى مدلول له هو اسمه وانما قصد
 الى ما صدقوا به من حكاية الصوت او التصويت للبهائم وقد جا
 اعرابه مركبا قليلا كقولهم تداعيس باسم الشيب في مثل جواسه من بهمه وسلام
 وقوله لا ينقض الطرف الا ما نخوته داع يناديه باسم الما بمغموم

انكس

يختم

لا يصح ان يقال
 لا يصح ان يقال
 لا يصح ان يقال

يحتمل الامر من ومن جعل مخ وبابه مما يصوت به للبهائم من اسماء الافعال
 وليس فيها شيء هو خبر وجب ان تكون بمعنى الامر والامر بالاسماء الافعال
 فهو محط لا بها اذا جعلت اسما افعال افتقا الفعل من المتخاطب فيؤدي
 الى ان يكون طالبا مما لا يعقل امتثال الامر بالخطاب وذلك مما لا
 يصدر الا عن عقله فان زعمنا نجد من انفسنا تعلم الضرري بالقصد
 الى ذلك فهو غلط وانما الحاصل القصد الى انقياده بالصوت الملقو
 لما جرى الله مع العاده بذلك منه عنده لا انه يخاطب ما لا يعقل
 بطلب الامتثال **المركبات كل من كلمتين** ليس بينهما نسبة
 الى اخره وانما قال ليس بينهما نسبة ليخرج عنه باب المضاف والمضاف
 اليه فانه وان كان مركبا فليس مبنيا وليخرج عنه باب تابطا
 فانه يحكى على اصله قبل التسمية به وليس الغرض هاهنا الا ما
 حصل بناؤه بالتركيب وهذا المركب على ضربين ضرب يتضمم الثاني
 معنى حرفين مبنين جميعا كخمسة عشر وحادي عشر اما الثاني فلتضم
 معنى الحرف واما الاول فليكونه اشبه صدر الضم فوجب ان يكون
 مبنيا وكذلك وقعوا في جيب بيض وهو جار مجازي بيت بيت وسهل
 بين بين وتفرقوا وشغرت بغر مذر وجذع مزر وشبهه **قوله** الا
 اني عشر استثنى من باب خمسة عشر لانه مخالفة في البناء وانما اعرب
 الاول مع قيام العلة المقضية للبناء في بابه لما شبه بالمضاف في حرف
 النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذف الواو بقي اثنان
 عشر فلهذا النون التي تودن بالافتصال مع حذف الواو التي
 تودن بالافتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فلما شبه بالمضاف
 وجب اجزائه مجزاه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الحرف فوجب البقاء
 على الاعراب ونحو عشر على بناؤه لتضمنه معنى الحرف كما في الضرب الثاني

معنى جيب
 الشدة والاختلاف
 ولقب سعد بن حماد
 القوارير الذي كان
 يستعمل من قنار
 في انا عيسى في الدنيا
 وكان في لانه كان لا
 يخطه مولى له من
 الكلاب

من تقسيم المركبات ان لا يتضمّن الثاني معنى الحرف كباب بعلبك فبني
 الاول في هذا الباب لتزله منزله الجز ويعرب آخر الاسمين باعتبار
 المفرد فيقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت بعلبك فلا ينصرف
 للعلتين فهذا هو الفصيح ومن العرب من يستعمل الاول كالمضاق
 فيعربه اعراب المضاق بالرفع والنصب والجر ويعرب الثاني اعراب
 المضاق اليه ثم انقسم هو لا تقسم بعرب الثاني اعرابها كما ينصرف
 وقسم يعربونه اعراب المنصرف فيقول الاول هذا بعلبك ويقول
 الثاني هذا بعلبك واما قولهم افعل هذا يا يدي ويا يدي بدا
 وذهبا ايري سببا فقد عرّفه المحققون من باب المنينات وهو مشكل
 فان اصل قولك يا يدي يدي يادي يادي يادي يادي اول مبتدأ فهو
 منصوب على الحال وانما خفت الهمتان من اخرهما وتخفيف الهم
 لا توجب بنا الا ترى انك لو خفت قلت في مبتدأ مبتدأ وفي يادي يادي
 لم تختلف في انه باق على اعرابه وانما غايته انه كان معربا لفظا فصار
 معربا تقديرا وكذلك ايري سببا المعنى ذهبوا مثل ايري سببا في شتمهم
 وتفرقت مخزق المضاق واعرب المضاق اليه اعرابه ثم خفت الهم
 من سببا وسكنت اليها من ايري على وجه التخفيف وذلك لا يوجب بنا
 والذي يمكن ان يقال في تسميته انه كثر حتى صار معنى المضاق
 والمضاق اليه نسيا منسيا فلا يفهم من ايري سببا الا مستقضى ولا
 يفهم من يادي يادي الا اول فحسب شبه بعلبك في ان الاول كالحرف
 فوجب بناوه فان قلت فالاعلام المضاقه متحقق فيها ما ذكرته فكان
 يجب ان يبنى الاول بنا ما ذكرنا لان معنى المضاق والمضاق اليه
 غير مراد فالجواب ان الاعلام المنقوله اجريت في كلامهم مجرى
 الاصول المنقوله هي عنها بخلاف غيرها فلذلك لم يفعل فيها الفعل

او يادي يادي

وتنفي

وفعل في غيرها **الكنايات قوله كم وكذا للعدد وكنت وذات**
للحديث المماثل المراد بالكنايات المنبئيه والافعالان وفلان وفلان
 والفلانة وبابه كناية وليس بعيني فالمراد بالكنايات هاهنا الفاظ
 مبهمه يعبر بها عما وقع في كلام من تكلم مفسرا اما لا بهامه على المخاطب
 واما لتسيانته فعلى ذلك لا يكون كم من ذلك ولا يستقيم ان تكون الكنايه
 مراد ابيها وقوع لفظ عوضا عن لفظ او من الفاظ فانه يودي الى ان يكون
 اكثر الكلمات كنايات والى ان يكون نحو اين وكيف واين وصفي
 كنايات **بعم** قد يطلق الكنايه ايضا على لفظ غير به عن لفظ ليس
 مثله في السماجه كما يعنى بهني وهنه عن الفرج وكما يعنى بالظايب
 عن غيره وكما يعنى بوطيت عن غيره وليس ذلك مرادها ههنا وانما
 يتيق كم في باب الكنايات لما وافق كذا في العدد وهو هو مبني حتى
 لا يجعل له باب اخر كما سيقف ما الاستفهاميه والشرطييه في ما
 الموصوله لما وافقها لفظا وان كانت مخالفا معنى وبنائها في الاستفهاميه
 واضح وفي الخبريه اما لكونها موضوعه وضع الحروف او لشبهها
 بافتها او لتضمنها معنى الانشاء وهو بالحروف غالبا فاشبهت ما
 تضمن معنى الحروف واما كذا فبني اما لان اصله اذا دخلت عليه
 كاف التشبيه ثم استعملت على اصله واما لكونه يكون كناية عن
 المبني نحو خمسة عشر فاجري مجراه لكونه المتوسط واما كنت وكنت
 وذيت وذيت فانها بنيت لانها واقعان معا موقع الجملة ولا اعراب
 للجملة من حيث كونها جملة فاجريت مجراها وهذا البناء يصح ان يقال
 انه مما تناسب مبني الاصل لانه اشبه الجملة التي لا اعراب لها لفظيا ولا
 تقديريا من حيث هي جملة ويصح ان يقال انه مما وقع غير مركب
 لانه كما كان كناية عن الجملة تعذر وقوعه مركبا فانه انما يركب
 لما

كم عمه لك يا حور وخاله مدعا قد حلت علي عشاري
ثلثه اوجه فالنصب على الاستفهام وان لم يرد معنى الاستفهام
ولكنه على سبيل التهنيم كأنه متحقق ذلك ولعله ذهل عن كونه
العدد فهو يسأل عنه والجر على انها كم الخبرية على التحقيق اي
كثير من عماتك وخالاتك حلت على عشاري والرفع على ان
اي يكون المميز محذوف على انها كم الاستفهامية على المعنى المتقدم
او كم الخبرية اي كم مرة على التهنيم او كم مرة على التثنية فيرتفع
عمه على الابتداء وصحح كونه موصوفا بقوله لك وخبره قد حلت
وكم على الوجهين اذا رفعت عمه في موضع نصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية او تسليط المصدرية وكون
الفعل وقع خبرا لا يمنع ذلك من عمله فيما قبل المبتدأ الا ترى انك
تقول عمر ازيد ضرب وعمر ازيد ضرب ويوم الجمعة زيد ضرب واذا
رفعت عمه رفعت خاله وقد عاودا ان نصبتهما نصبتهما واذا خفضتهما
خفضتهما وذلك واضح **قوله** وقد حذف بعني وقد حذف المميز
للعلم به كقولك كم مالك اي كم درهمها او دينارها على حسب ما ينزل عليه
الظرفية وكم ضربت اي كم مرة او كم ضرب به **قوله الظروف** يعني
الظروف المنبئ لان بعض الظروف من اقسام المبيدات **قول**
ضمنها ما قطع عن الاضافة كغنبل وبعد وكذلك فوق ولخت وامام
وسا شبه ذلك وانما بنيت لاحتياجها الى ذلك المنوي كاحتياج
الحرف الى غيره ولذلك لا يبنى الا اذا نوي وان لم تنو كانت كالشك
تعرب كقوله سماع لي الشراب وكت قبله اكا د اخص بالالفوات
ومن قبل ومن بعد **قوله** واجري صحرا لا غير وليس غير وحسب
وان لم تكن ظرفا لكثرتها فلما اشبهت الظروف وعولت معاملتها

المراد

والمراد

هذه

ومنها حيث وانما بنيت لاحتياجها الى جملة تبين معناها
كاحتياج الموصول الى ذلك ولذلك لا يضاف الا الى جملة لان
وضعها لمكان تشبيه فلذلك افتقرت الى الجملة كافتقار الموصول
وما جاء مضافا الى غير جملة فتأذ لا يعمل عليه ولذلك بقيت على نياتها
وقد يدخل عليها ما فتكون للمجاز **قوله** ومنها اذا وانما بنيت للمعنى
الذي ذكر في حيث ولكن تلك للمكان وهذه للزمان وهي مختصة
بمعنى الاستقلال وبها معنى الشرط غالبا فلذلك اختير بعدها
الفعل وقد يقع لمجرد الظرفية كقوله تع واللبل اذا بعثني وانشاهما
لانك لو جعلتها للشرط وجب ان يكون جوابها ما يدل عليه اقسام المقدر
الانتشائي ففسد المعنى اذ يصير القسم مقيدا وكذلك قوله تع والذين
اذا اصابهم البغي هم ينتصرون لانك لو جعلتها شرطية لوجب ان
تقول فهم ينتصرون واما قوله **قوله** واذا اتلى عليهم اياتنا بينات ما كان
مجتهم فيمكن ان يقال انها لمجرد الظرفية لمجيها بغيرها ويمكن ان يقال
ان المعنى على قسم مقدر في الجواب للقسم مثله في قوله تعالى
وان اطعموهم انكم لمشركون ومن يلتزم انه لا يقع بعدها الا الفعل
يلزمه وجوب النصب في باب زيد اضربه اذا وقع بعدها كما يلزم
في ان وخوها ما يلزم بعده الفعل واستعمالها للمجاز بهما بغير
ما ضعيف وقد يكون للمفاجاه فيلزم وقوع المبتدأ بعدها كقولك
خرجت فاذا ازيد قايه وهي ظرف معمول لها بدل عليه من معنى
فاجات كما انك قلت فاجات زمان زيد قايه فيلزم المبتدأ بعدها
كانهم قصدوا الى الفرق بين معنيها وكان قياس ذلك ان يمنع
النصب فيما بعدها اذا وقع في باب زيد اضربه كقولك خرجت فاذا
عبد الله يفر به زيد ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة



مراعاة لصوره المنبذ او الخبر **قوله** واذا لم يضي وبنائها اما لما
 ذكرنا في اذا واما لان وضعها وضع الحروف ويقع بعدها الجمل
 لانها بمعنى زمان من غير معنى شرط فصيح ان تفسر بالفعل
 تارة والاسمية اخرى بحيث في المكان ويتصل بهما ما يكون
 للمجازاة والتظاهرة اذا صحت اليها ما كثر الا حرف براسه
 ومنها اثنان واثناهما للمكان استفهاما وشرطا نقول ان
 زيد واثنان يكن اكن وكذلك انا وقد تستعمل للزمان
 والحال كمتى وكيف وبنائها واضع **قوله** ومتى للزمان
 يعني الاستفهام والشرط نقول متى القيام ومتى تأتي اتي
 وبيان للزمان استفهاما كمتى في الاستفهام كقوله مع ايان
 يوم الدين اي متى وكيف للحال استفهاما نقول كيف زيد معناه
 على اي حال هو واما استفهامها للشرط اذا دخلت عليها ما
 تضعف عند البصريين وجايز عند الصوفيين **قوله** ومذون
 بمعنى اول المده فيليهما المفرد المعرفه بنيتا اما لان وضع
 وضع الحروف ثم حملت منذ عليها لاتفاقهما واما لان المعنى
 قطعها عن الاضافه ولذلك بنيت منذ على الضم كما بنى ما قطع
 عن الاضافه ومعناها اما اول المده فيليهما المفرد المعرفه
 كقوله ما رآته منذ يوم الجمعه اي اول المده التي انتفت فيها
 الرويه يوم الجمعه وانما وليهما المفرد لتعني الاولى المقصود
 الا ترى انك لو قلت يومان او عشرون يوما لم يتعني الاولى وانما
 وليهما المعرفه لتعني اول المده لم يتعد تعنيها واما
 لو قلت ما رآته منذ يوم واثنت تعني اول المده لم يتعد تعنيها واما
 بمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد كقوله ما رآته منذ يومان

او منذ سنه اي جميع المده التي انتفت فيها الرويه يومان او سنه
 وانما وليهما المقصود بالعدد لان الغرض بيان المده باسرها
قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف
 وانما قدر الزمان لان المعنى اذا قلت لا ما رآته منذ سفر او منذ
 او منذ انه سافر اي منذ زمان سفره فوجب تقدير ذلك لان المعنى
 عليه وانما حذف للعلم به واما اعرابه فمبتدأ عند المحققين
 ما بعده خبره لان المعنى اول المده يوم الجمعه او جميع المده
 يومان وذلك واضح وقد وهم الزجاج في قوله خبر مبتدأ متقدم
 لان المعنى واللفظ بآية اما المعنى فلانك محبر عن جميع المده بانها
 يومان وذلك غير صحيح واما اللفظ فلان يومان نكرة لا محصية
 لها فلا يستقيم ان يكون مبتدأ او كون خبره اسم زمان متقدما
 على رايه لانه يسبغ ذلك وانما يسبغه ان لو كان ظرفا لا تری
 انك لو قلت جميع المده يومان لم يستقم ان يكون يومان مبتدأ
 وما تقدم خبره وان كان اسم زمان لما لم يكن ظرفا ومنها الذي
 ولدت وقد جا لذن ولدت ولدت ولدت ولدت وانما بنيت
 لان وضع لدر ولدت وضع الحروف فاجري بغير اللغات مجراها
 لاتفاقهما معاني لفظها ومعناها وهذا الشبه ما يعلل به بناؤها
 ولو لم ينجي الالوت ونحوها من لغاتها لم يكن لبنائها وجه لانها
 مثل عند ولا تختلف في اعراب عند فكذلك كانت تكون هذه
 ولكن لما جاء منها ما وضعه وضع الحرف اشبه الحروف لم يجرى
 الباب مجرى واحدا كما تقدم ومعناها اخص من معنى عند لانك
 تقول عندي كذا لها كان في حوزتك حفرك او لم تحفرك ولدي لها
 لم ينجاز حفرتك وقد نصب بلدن غدوه خاصه دون غيرها تقول

الرحاجي

او من

من لون زيد كما تقول من عند زيد قال الشاعر
 لون غدوة حتى الأذخفها بغيره منقوص من الطل فالض
 وهو بعيد لما يعلم من ان غدوة مضاف اليه فيجب خفضه وانما
 شبهت فونها بنون التنوين او توهم انها نون التنوين فنصب
 ما بعده لوقوعه بعد تمام الاسم كما نصب زينا كما في قولك عدي
 رطل زينا وقيل للزمان المضاف المضي المنفي تقول ما ريتك قط وانما
 بنيت لان من لغاتها قط وهو موضع الحروف مشبهت اختصارها
 وعوض المستقبل المنفي تقول لا فعله عوضا عن لا فعله ابدأ
 الا ان ابدأ يستعمل في الاثبات والنفي وعوض مخصوص بالنفي وانما
 بنيت لقطعها عن الاضافة لان المعنى عوض العايشين كما تقول
 دهر الداهرين ولو لا ذلك لم يبين كما لم يبين ابدأ لانه يوصفها
 هذا المعنى قوله والظروف المضافة الى الجملة والظروف المضافة الى
 الفتح كقوله تع هذا يوم الصادقين وقوله من عذاب يوصفون
 خزري يوصفون وجوز اعرابها كقوله تع هذا يوم ينفع الصادقين
 صدقهم ومن عذاب يوصفون ومن خزري يوصفون وانما بنيت تشبيها
 بالظروف المحتاجة الى الجملة كحيث واذا واذ لما بين بالجملة بانها
 وكذلك يوصفون لان الجملة الواقعة بعد اذ مبيته ليوم ايضا اذ انك
 يوصفون واعربت لان اصلها الاضافة الى المفرد فكانت اضافتها
 الى الجملة عارضة فلم يعتد بالعارض قوله وكذلك مثل وغير مع ما
 وان كقولك قيامك مثل ما قام زيد وقوله
 لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت بحمامه في عصون ذات اذ قال
 وانما بنيت تشبيها لها بالظروف المتقدمه من حيث كثرت وبنيت
 بالجملة بعد ها لان ما وان يستلزمان الجملة كما يستلزمان اذ كما اجاز
 ان

وهو المضاف

وان

ان يبنى ما يضاف الى اذ من الظروف يجوز وان يبنى ما اشبه
 الظروف لكثرة عند اضافته الى ما يشبه اذ في احتياجه الى الجملة
المعرفة والنكرة قال المعرفة ما وضع لشيء بعينه بقوله ما
 وضع لشيء يشمل المعرفة وغيرها وقوله بعينه يخرج ما عد المعرفة
 ولا ينبغي ان يحد المعرفة بما هو لفظي لانها انما كانت باعتبار المعنى
 وايضا فان من الالفاظ الفاظ لفظها لفظ المعارف وهي نكرات
 كقوله ارسلها العراك ومورق به وحده ومورق بهم الجمل الغدير
 ولما تعني بالتعريف ان يكون المدلول معينا للمخاطب حتى لا يلتبس
 بغيره وانما تعني به ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى على خلاف وضع
 النكرات في كونها موضوعه لواحده لا بعينه من احاد مشتركة
 في معنى كلي ثم **قال** وهي المضمرات الى اخرها والمضمرات
 قد تقدم ذكرها والمبتهمات هي اسما الاشارة والموصولات وما
 عرف بالالف واللام وقد يكون تعريف الجنس كقوله الرجل خير
 من المرأة وقد يكون تعريف عهد كقوله ما فعل الرجل لرجل وهو
 ينكر ويدل مخاطبك وقد يأتي لواحد باعتبار عهده في الذهن لفظا
 اياه كقوله ارجل السوق وليس بينك وبينه سوق وجودي
 معهود والمعرف بالثبوت كقوله ارجل لانها قصد قصده بعينه
 وجب ان يدخل في حد المعرفة والمضاف الى احدها معنى يعنى اضافته
 معنوية لا اضافة لفظية نحو صارب زيد والحسن الوجه لانها وان
 كانت مضافة فاضافتها لفظية لا معنوية بخلاف غلام زيد وعلا مكد
قوله والعلم ما وضع لشيء بعينه الى اخره **قوله** لشيء بعينه هذا جنس
 المعارف كلها **قوله** غير متناول غيره يخرج غيره من المعارف
 لانها تستعمل لمعنى اخر الا انك قلت انت وانت مخاطب زيد اصح
 مروي

ان تقول وانت لعمرو اذا خاطبته ايضا **قوله** موضع واحد ليندفع
 وهم من يتوهم ان زيدا اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل اخر فهو
 متناول غيرهما فلما يكون جامعا واذا قيل بوضع واحد خرج ذلك لانه
 لا يكون الا بوضع اخر واما نحو اجمع وبابه فانما كان معرفه بتقدير
 الاضافه فيه ولكنهم التزموا ترك التلغظ بها لما كان ذلك صورا
 معروفا فلا حاجة الى ان يجعل بابا براسه كما ذهب اليه بعضهم
قوله واعرفها المضمرة المتكلم لتعذر تقدير الالتباس فيه ثم الخطاب
 لانه يتطرق فيه من اللبس ما لا يتطرق في المنكح الا ترى انك اذا
 قلت انا لم يلبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلبس باخر محض
 ويتوهم للمخاطب ان الخطاب له ولم يرد بالاعرفيه الا ما كان
 ابعد عن اللبس **قوله** والنكرة ما وضع لشي لا يعينه كقولك جاني
 رجل وركبت فرسا هذا موضوع لواحد شايخ في امته لا يخص لاحدا
 دون اخر باعتبار الوضع بخلاف المعرفة **اسماء العدد ما وضع له**
 احاد الاشياء فيندرج فيه واحد واثنان لانها من اسماء العدد عند
 النحويين وان لم يكن من العدد عند كثير من الحساب وهو خلاف
 لفظي لا معنوي وبيان دخولها انه لو قيل كم عندك يصح ان تقول
 واحد واثنان وتقول قد بينت له كم عندي وان لم يكن الا واحدا
 واثنان واما كونها من العدد عند النحويين فلا طبا فهم على ذلك
 واحد واثنان مع ثلثه الى الف **قوله** واصولها اثنا عشر كلمة
 يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثني عشر
 كلمة وما عدا ذلك مستفرد عنها اما بتثنية او جمع او تركيب او عطف
 على ما يتن ثم شرع في تعيين كيفية استعمالها المذكور والموت
 على درجاتها فقال **قوله** واحد واثنان يعني للعدد

بعده

الواحد

واحد

واحد

واحدة اثنتان وثلاثان يعني للموت واحد واثنان في التذكير
 والثانية على القياس فذكر للمذكور وان الموت **قوله** ثلثه الى عشرة
 يعني للمذكور ثلث الى عشر يعني للموت وحولف باب التذكير والناثية
 من ثلثه الى عشرة فانت للمذكور وذكر للموت مطلقا فقبل ثلاثة رجال
 الى عشر رجال وثلث نسوه الى عشر نسوه لان الثلثة جماعة
 والمذكور السابق فانت لذلك ثم ذكر الموت وان كان جماعة ايضا
 ليفرق بينه وبين المذكور عند عدم المميز او كراهه ان يحوال بين
 فيما هو كالشي الواحد لو قالوا ثلثه نسوه **قوله** احد عشر اثني
 عشر يعني للمذكور احد عشر اثني عشر او ثلثا عشر يعني للموت
 كانوا راعوا لفظ الواحد والثنتين في التذكير والثانية باعتبار حاله
 قبل التركيب لانه هو وراعا عشر في حالها مع اخواتها من ثلثة عشر
 الى تسعة عشر الا انهم غيروا واحد الى احد وواحدة الى احدى
 للاختصار **قوله** ثلثه عشر الى تسعة عشر يعني للمذكور وثلث
 يعني للموت وانما قالوا في المذكور ثلثه وفي الموت ثلث لانه كان
 كذلك قبل التركيب فودعي بعده وانما قالوا عشر في المذكور وعشر
 في الموت من ثلثة عشر الى تسعة عشر لانهم كرهوا ان يقولوا
 في المذكور ثلثه عشر وقد امتزجا فيجوهوا بين تانيث فيما هو كالم
 الواحد وانما كرهوا ان يقولوا في الموت ثلث عشر على ما كان
 اصله في التفريق لذهاب المانع من التانيث مع كونه جماعة لانه
 كان القياس ان يقولوا في الموت عشر ايضا ولكنهم راعوا
 الفرق فلما حصل الفرق هاهنا بالتانيث في ثلثة عشر ادخلوا
 الثاني الثاني فثلث عشر في الموت فيقولون ثلث عشر على ما
 يتنبيه اصله كما تقدم **قوله** وتسم بكسر الشين من عشر في

فيقولون ثلث عشر الى تسعة عشر كما نهم لها كرهوا
 نوالى اربع فتحات في كلمة واحدة مع لام تزاج بما فيه فتحه
 عدلوا عن فتحه الى كسره وفي الفصحى عدلوا عن حركه الى سكنون
 ولا يلزم ذلك في ثلثه عشر الى تسعة عشر اذ ليس في عشر
 اربع متحركات ولا يلزم ذلك في عشره اذ لم يمتزج بها في فتحه
قوله عشرون واخواتها يعني ثلثين واربعين الى تسعين **قوله**
 فيها يعني في المذكور والموتث بلفظ واحد **قوله** احد وعشرون
 يعني في المذكور وحده وعشرون يعني في الموتث غير اللفظ واحد
 الى احد واللفظ واحد الى احد من احد عشر الى احد وتسعين
 في الاعداد المنيفه على العشرات **قوله** ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
 الى تسعة وتسعين يعني انك تاخذ المفرد من العشرات بلفظ ما
 تقدم وتعطف عليه الفاظ العقود الى تسعة وتسعين فتقول
 اثنان وعشرون واثنان وعشرون الى اثنين وتسعين واثنين
 وتسعين وثلثه وعشرون وثلث وعشرون الى ثلثه وتسعين وثلثه
 وتسعين حتى تنتهي الى تسعة وتسعين **قوله** ما به والفتح يعني اذا
 تعربت تسعة وتسعين قلت ما به وترك ما بين المايه والعايتين
 لانه قد بين بقوله ثم على ما تقدم فما بين العايه والعايتين على ما
 تقدم وما بين العايتين والفتح على ما تقدم الا انه سمي ان ميز
 الثلثه فيه على خلاف القياس وما بين الالف والالفين على ما تقدم
قوله وفي ساني عشر فتح ريبا الى اخره هذا هو القياس لانها
 قبلها كسره وجب لها الفتح فالقياس ان يتمها فيقال ثاني عشر
 وجزا اسكانها على سبيل التخفيف مع كونه مركبا واذا جازيها
 ياد اهند عت الا انها في **قوله** فما هنا اجدر لتركيبه **قوله**

حذفها

قد نها بفتح النون لانها اذا حذفت للتخفيف فالوجه بقا الكسره كما
 في قولك جاني القاهن اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك كونه
 مركبا فردعي زياده استغاله **قوله** فيجعل موضع الكسره فتحه **قوله**
 وميز الثلاثه الى العشره مخصوص مجموع اما خفضه فلا هم استعملوه
 مضافا وانما استعملوه مضافا لان ما بعده هو المقصود فلو ذهبوا
 بنصونه لصار واليسى بمقصود كانه المقصود الا ترى انه الذي
 يوصف دون الاول في قوله تعالى اني اري سبع بقرات سمان ولا
 يرد على ذلك احد عشر الى تسعة وتسعين اما في العقود فلتنوع
 الاضافه اذ لا يستقيم ابدا النون ولا حذفها لانها ليست كوزن
 الجمع حقيقه اذ ليست عشرون جمعا لشي وانما هو عدد مرخل للجمع
 واما في احد عشر وبابه فكرهوا ان يصيروا ثلثه اسما كاشد واحد
 فان قلت فقد قالوا خمسة عشر زيد وهذه خمسة عشر قلنا ليس
 هذا مثل ذلك لان المضاف والمضاف اليه ثم هو المقصود بالاول في
 المعنى وانما جى به لبيانه فكان الجمع كالشي الواحد والمضاف اليه
 ما هنا مغاير للاول فلم يكن معه كالشي الواحد وانما كان مجموعا
 ليطابق العدد في معنى جمعه لفظا كقولك ثلثه رجال او معنى كقولك
 ثلثه رطل وثلث ذود **قوله** الا في ثلثها به الى تسع ما به استثنى
 من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا ما به اذا ميزوا بها ثلاثا وكان القياس
 جمعا على ما تقدم فتقول ثلث مالت او ميين ولكنهم كرهوا الجمع
 لما تكرر فيه معنى الثالث فعاملوه بالخفض لذلك الا ترى انك اذا
 قلت ثلثات امرأه بجمع ما به وصار فيما هو كالاسم الواحد
 تانين وان وجمع فتكرروا جمعه لذلك بخلاف ثلاثه رجال وبخلاف
 ثلثه الاف **قوله** وميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب

مراه

مفردا ما نصبه فلما تقدم واما افراده فلانه انما جاليتين الذات مثله
 في عشر ^{عشر} رجل هذا وهو حاصل بالافراد كما يحصل بالجمع فكان
 الافراد اخف **قوله** ومميز ما به والـف وتثنيهما وجمعه يعني
 الالف وتثنيه ما به والـف كقولك ما يتاد بهم والـفاد بهم قوله وجمعه يعني
 الالف اذ قد تقدم ان الـمايه في العدة كقولك ثلاثيه درهم كما تقدم
 فلوقال وجمعهما لكان خطأ وانما كان محفوظا لانه امكن اضافته
 على قياس اصل العدة فكان اولى لان تنوين ما به والـف ونون
 التثنيه فيهما وتنوين جمع الالف شايع اسبقا لهما للاضافه
 كتنوين ثلثه الى عشره وانما كان مفردا مع القياس جمعه كما
 جمعوا في ثلثه درهم للعله المتقدمه لا ^{لهم} لهما اكثر العدة فيه كرهوا
 جمع مميزه فاثوابه مفردا **قوله** واذ كان المعدود موشا
 واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يريد مثل قولك شخص اذا
 اطلقت على امرأه ونفس اذا اطلقت على رجل والشخص المعدود
 فيه موش واللفظ مذكر والنفس المعدود فيه مذكر واللفظ موش
 فلما ان تغير اللفظ وهو الاقسي فتقول ثلثه اشخص وانت تعني
 النساء وثلثت النفس والـه نت تعني الذكور ويجوز ان يحصر المعنى
 فتقول ثلثه نفس للرجال وثلثت اشخص للنساء وانما كان اللفظ
 اقبس لانهم لما حكموا على هذه الالفاظ بالذكور والتانيث لم يحرموا
 مدلولها الا ترى انك تقول شخص ^{حسنا} لبيته وان كان موشا ونفس حسنه
 ربيتها وان كان حمارا والـه على خلقك من نفس واحد والمراد آدم صلى الله
 فلولامراعاة اللفظ لم يقل واحده **قوله** هو ولا يميز واحدا وانسان الى احد
 لان الفاظ العدة انما قصد بها الدلالة على خصوصية العدة لهما لم يكره
 مفيد ذلك فلوقالوا رجال لم يحلم عددهم ولوقالوا ثلثه واقتصر وا

واللفظ موش المعنى
 والـه ان يحصر المعنى

موش

لم يعلم ما هو فلما كان قولك رجل ورجلان يعني عن المعنيين معا استغنى
 عن لفظ العدة معه فلم يقولوا واحدا ورجل ولا اثنان رجلمان لان قولهم
 رجل ورجلان يعني عن ذلك فكان ذكر العدة ضايعا وكذا جميع احاد
 اسما الاجناس وتثنيتهما كقولك درهم ودرهمان فلا تقول واحدا درهم
 ولا اثنا درهمين **قوله** وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني
 والثانيه الى العاشر والعاشر لا غير يعني انك تشتق من لفظ العدة
 اسما للمفرد منه تابع باعتبار تصييره لانه هو الذي صير ما نضم اليه
 على العدة المشتق هو من اسمه فتقول الثاني للمذكر والثانيه للموش
 الى العاشر والعاشر لا غير اي لا تتعدا باعتبار هذا المعنى العاشر
 والعاشر لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا عدد اقل منه بواحد الى
 الى ذلك العدد الذي اشتق منه وذلك من قولهم ثلثتهم وربعتهم
 وانما يكون ذلك فيما كان اقل منه بواحد واما ما تعد العشرة فليس
 ثم فعل بمعنى جعلتهم احدى عشر فما فوقه فيشتق منه اسم لذلك ^{الضم} وتارة
 باعتبار حاله في نفسه من ان يعرض فيه الى انه مصير لكن معناه
 واحد من جمله على هذا العدة فاذا قلت الثاني فمعناه واحد من
 اثنين واذا كان كذلك استعملته فيما زاد على العشرة ايضا لانه
 المانع منقول الحادي عشر في المذكر والحادي عشره في الموش وكذلك
 الى التاسع عشر والتاسعة عشر وانما بني للتركيب اطلقني لينا
 الاسمين معا مثله في احدى عشر لان المعنى تاسع وعشر كما في قوله
 الثالث والعشرون بهذا المعنى الا انه ثم لم يحذف منه الواو فلم يبين
 وها هنا حذف منه الواو وبينيا مثلها في ثلثه وعشرين وثلثه عشر
 وقد يقع في بعض المضاف الحادي عشر الى التاسع عشر في الموش
 وكذلك وقع في المفصل وهو غلط لانهم لما ذكروا الاسمين في الحادي

عشر
 عشر والثالث عشر اثنا عشر الاسمين في الحادية الى التاسعة عشر
 وانما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر لانه اسم واحد
 مذكور في المعنى للتانيث فيه بخلاف ثلثه عشر وثلث عشر فانه للجماع
 على ما تقدم **قوله** ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين يعني انك
 اذا اضعفته وانما تضعفه الى عدد اقل منه فلو اضعفته الى عدد اكثر منه
 او مساو له فسند المعنى لان الثالث لا يصير ثلثه ثلثه وانما يصير
 اثنين ثلثه وكذلك رابع وخامس على هذا التقدير ومنه قوله تعلى
 ما يكون من جنوى ثلثه الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم
 ونقول في المعنى الثاني ثالث ثلثه فتصبيه الى موافقه في العدد كان
 المعنى واحده فلو اضعفته الى اقل منه او اكثر فسند المعنى لان الثالث
 في هذا المعنى ليس واحدا من اثنين ولا من اربعة وانما هو احد ثلثه
 فوجب اذا اضيف ان يضاف اليه الثلثة ومنه قوله تع لفر كفر الذين
 قالوا ان الله ثالث ثلثة **قوله** ونقول حادي عشر احد عشر على
 الثاني خاصه الى اخره يعني انه اذا زاد على العشر لا يستعمل الا
 على المعنى الثاني كما تقدم لتعذر المعنى الاول فلا يضاف اذ الا
 الى مساويه في العدد فنقول حادي عشر احد عشر الى تاسع
 عشر تسع عشر في المذكر وحادية عشره احد عشر الى تاسع
 عشر تسع عشر في المونث وان شئت حذف من الاول تخفيفا
 فقلت حادي احد عشر وحادية احد عشر الى تاسع تسعه
 عشر وتاسعه تسع عشر لان ذلك لا يلتبس ويبلغ ان يكون الاول
 على هذه اللغة معربا لذهاب التركيب المقضي للبناء فيه **المذكر**
والمونث قوله المونث ما فيه علامه تانيث لفظا وتقديره المذكر
 بخلافه فقوله لفظا يعني مثل قولك ضاربة وظلمه وصحرا وذلري

الثاني

بالسود

بالمقدور مثل قولك اذنا وعين فان التام مقدر لقولك اذنيه وعينه
 ومبهما في التصغير يدل على انها مراده اذ لم يقياسا الا ما هو في صيغ
 المذكر لفظا وتقديره ولم يات في التقدير الا التنا والمذكر بخلافه اني لا
 يكون فيه علامه التانيث **قوله** وعلامه التانيث التنا والالف مقصوره
 او محدوده وقد زاد بعضهم اليها في قولهم هذي امه الله وزعم
 انها للتانيث وليس هكذا بحججهم ان تكون صيغه موضوعة في
 المذكر والمونث في قسم الممكن وهذا من اقسام المسافات فلا وجوه
 لذلك كرها **قوله** وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما ياراه ذكر في الحيوان
 كقولك امراه لان يارها رجلا وناقه لان يارها جملا ولا فرق بين
 ان يكون فيه تالفظيه او مقدره كجد وعناق واللفظي بخلافه وهو ان لا
 يكون ياراه ذكر في الحيوان كظلمه وعين ولا فرق بين ان يكون جنوا
 او غيره كرجاجه وجمامه اذا قصد به مذكر فانه مونث لفظي
 وكذلك كان قول من زعم ان النمله في قوله تع قالت نمله انثى لورثه
 التانيث في قالت وهما يجوز ان يكون مذكرا في الحقيقة وورد
 التانيث كورودها في فعل المونث وان كان اللفظي ولذلك يقال
 عندي ثلاث من البط ذكور فياتون بالعدد مونثا وان كان ذكورا
 لما كان مفرد البط قطه فالتانيث لفظي وليس ذلك كتانيث اسما
 الاعلام فانه لا يعتبر فيه الا المعنى دون اللفظ خلافا لبعض الكوفيين
 والسرفيه هو انهم نقلوها عن معناها الى مدلول اخر فاعتبروا
 فيها المدلول الثاني ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبار المدلول الاول
 فيفسد المعنى ولذلك لا يقال عندنا في الاعلام اعجنبتني طلحه خلافا
 لبعض الكوفيين **قوله** واذا اسند اليه الفعل فالتانيث وانثى في
 ظاهر غير الحقيقي بالحجاز قوله اليه يعني الى المونث مطلقا لقوله

في المصغر
 حوت او يكون اليها
 اليها في قولك هذه امه الله

قامت هند وهند قامت واعجبني العيب والعيب اعجبني والحاقم
هذه التا للابدان من اول الامريان الفاعل مونت فان كان الموث
حقيقا الترم في ظاهرهم ومضمم لمطابقتها المعنى واللفظ جميعا وان
كان الموث غير حقيقي لزم في مضمم وانت بالخيار في ظاهرهم فتقول
العيب اعجبني بالتا لا غير واعجبني العيب اعجبني العيب الخذف التا واثباتها
وانما جاز ذلك في الظاهر لان التانيث فيه لفظي لا معنوي وفي لفظه ما
يشعر به فاستغنى عن الحاق التانيث في الفعل لذلك ولم يستغن عنها
في مضمم لفوات الصيغة الظاهرة الراله على كونه موشا فان صيغه
الضمير الراجع على الموث في هذا الموضع مثله المذكور وحكم الاس
مما ذكرنا في الموث على اختلاف اقسامه حكم المفرد في هذه العلام
فلذلك تقول قامت الهندان والهندان قامتوا والعينان اعجبني
بالتا في الثلاثة وتقول اعجبني العينان واعجبني العينان فتكون بالتحا
فيهما كما في المفرد فان فصل بين الفعل وبين ظاهر الموث اللفظي حسن
حذف التا اكثر منه لو لم يفصل فتقولك جا الزيد بن ينة احسن من
تقولك جا ينة الزيد **قوله** وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكور السالم
حكم ظاهر غير الحقيقي يعني بقوله مطلقا جمع مذكور او مونت يعقل
او لا يعقل فلذلك تقول جات الرجال والزينات والمسلمات والايام
باثبات التانيث في الفعل وحذفها فاما اثباتها فالانها في المعنى جماعه واما
حذفها فالان تانيث الجماعه من بات التانيث اللفظي ولم يعتد بالتانيث
المعنوي في مثل جات الصوارب لان ذلك ليس بازيه ذكر اختلاف المثني
فان لفظ الواحد فيه باق مراد فتانيث الفعل له اجدر ولم يفعل
ذلك في مثل الزينات وان كان لفظ المفرد فيه باقيا اجر الباب
الجمع مجرا واحدا ولان الجمع بالالف والتا يجري في صفات من لا يعقل

وان

ان كان مذكرا وفي صفات من يعقل ان كان موشا فموشا هو ان
يلتزم موشا في الجمع في مثل جات الصاربات فيقوم انه مونت حقيقه في
الجمع فاعتبروا فيه الجماعه مجرى مجرى غير الحقيقي لما ذكرناه واما
ضمير الجمع غير المذكور السالم فان كان جمعا لمذكر يعقل فلك ان تقول
الرجال فعلت وفعلوا وان كان غير ذلك فلك ان تقول فعلت
وفعلت وهي في ثلثه اقسام مذكور لا يعقل ومونت يعقل ومونت لا
يعقل تقول الايام والنساء والعيون فعلت وفعلن فاما الاثبات
في الجمع بالتا فلانها جماعه والتي بضمير الواحد الموث على تاويل الجماعه
واما الاثبات يفعلوا في جمع المذكور العاقل وفعلن في غير ذلك فلانها
جموع فقصدها ان تكون لها ضمائر تشعرونها واما تخصيصهم فعلا
بالمذكر وفعلن لها سواء فلغرض الفرق بين المذكور العاقل وغيره
كما فعلوا ذلك في غيره من الضماير والظواهر وانما خصوه بالواو
دون النون ولم يعكسوا لان الواو من حروف المد وهي في هذا
الباب اقعد من الحروف الصحيحه بدليل اعرابهم الاسما بها والافعال
بالنون فلذلك خصوا المذكور العاقل بها وجعلوا النون لمن دونه
وهذا الضرب من الفخر التفرقه بين جمع المذكور العاقل وبين غيره
في جميع الضماير على اختلاف اصنافها تقول في ضمير المرفوع المنفصل
انتم وانتم وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضمركم وضمركن وضمركم
وضمركن وفي ضمير المنصوب المنفصل اياكم واياكن واياهم واياهن
وفي المجرور غلامكم وغلامكن غلامهم غلامهن **قوله** ما حق احد
الف او ما معوج ما قبلها ونون مكسوره ليدل على ان معه
مثله من جنسه **قوله** ليدل على ان معه مثله من جنسه تنبيه
على ان الاسماء المشتركة لا تنشئ باعتبار ما اشتركت فيه وانما تنشئ

ان العلم بالاسماء السوداء

باعتبار كل واحد من مدلولاتها فاذا قلت قرآن فانما تعني حقيقيين
او ظاهريين لا ظاهرا وحقيقيا وكذلك جونا وانشباهما هذا هو المعروف
من استقر الفه العرب وهذا يشير الى صقف قول من زعم ان الاسماء
المشتركة اذ وقعت بلفظ العموم او مواضع العموم عمت في مدلولها
المختلفة اذ حكم الجمع في ذلك حكم التثنية ولو صح عمومها لصح تثنيها
وقد اورد على هذا اثنتيه العلم وجمعه فقالوا نسبه العلم الى مسمياته
كنسبه المشترك الى مسمياته وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون
بالانقاف فليصح ان يقال القران والقر وبتثني ذلك وعزا فاسد
من احدهما ان العلم لم يوضع الا باعتبار ذات بما هي ذات لشخص
يعينه من غير نظر الى كونه ادميا او غير ادمي فاذا اجمع معه سما
اخر بذلك الاسم صحت تثنيته لانه من جنسه ومثال هذا قولك
مضربان لغرس وحمار ومثل ذلك جابز ثم ولو سلم ما ذكره فلا يلزم
ان الاعلام ليس لها اجناس توخذ احادها فتثنى وتجمع حتى اذا
عبد عنها في النسب والجمع الى المشترك يورث لبيسا بخلاف الاسماء
المشتركة فانه لو عدل عما ذكرناه جال لبيس فلا يلزم من صحه تثنيه
العلم كونه اذ لم يخرج باعتبار اختلاف وضعها واما صحه نسبه
العلم مع كونه اذ اني خرج عن حقيقه كونه علما اذ يصير تكميلا
يوضح الامعروفه فصارت مثل قولك جاني زيد وزيد اخر وذلك
قليل في استعمالهم مخالف للقياس فليكن الزيدان كذلك لانه
من حيث العلم الذي هو وضعه الى تعريف اخر فالاشكال وارد
على تثنيه العلم وجمعه من غير هذه الجهة وجوابه ان يقال ان العلم
واقف في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه لم يجمعوا الا الى مثل ما ذكره
في مثل جاني رجل ورجل مع كونه اقل منه ولما علموا انهم اذا جمعو

وجوهين

تثنيه الاسماء المشتركة

اسم

اد الى ذلك الاشكال المذكور قصد والى جمعه على وجه براجا
فيه ما يندفع به ذلك فعوضه الالف واللام التي للتعريف ليكون
كالعوض مما فاتته من العلم المذكور فكان فيه توفيه بالامرين
جميعا فكان اولى من تعطيل العلم من التثنيه والجمع وكان تعريفه
وتعويضه عن العلم الفايته عند تثنيه العلم وجمعه اولى من اخراجه
عن معناه الاصل بالكلية **قول** والمقصود ان كانت الفه عن
واو وهو ثلاثي قلبت واوا والافا لعلام بان بعض الاسماء يغير عن
لفظ المفرد لعارض فلا يخلو المثني من ان يكون اخره الفا او هم قبلها
الف او غير ذلك فان كان غير ذلك لم يغير عما ذكرنا فيقال في قاض
قاضي باثبات اليا كالصحيح وما اخره الف ينظر فان كانت الفه
عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا الى اصلها لتعذر بقاها الفا
لان الواو واليا اذا وقعت بعدها الف صحت بدليل دعوا ورميا
وانما اشترط في قلبها واوا اذا كان ثلاثيا لانها اذا زادت على
ذلك استثقلت لكثرة حروف الكلمه فغيروها الى اخف منها
اولها اذا زادت وجب قلبها يا في بعض متصرفاتها ثم حملت
بقية الاوزان عليها الا ترى انك اذا قلت اعززي وهو من الغزو
فمضارع هو يعززي فتقلب الواو واليا لانكسار ما قبلها فاذا قلت
اعزيت قلبتها يا ايضا لتوافقها في يعزوي واذا اورد على هو لا تعازيت
ومضارعه تتعازا والوا اصل تعازا من غازي ومضارعه يعازي
فكان فرعا لها قلبت فيه الواو واليا وهو يعازي فجزى الفرع مجرى
الاصل فاذا لم تكن على هذه الصفة وجب قلبها بالوجهين لانها
اذا كانت عن اليا فقد ردت الى اصلها وان كان عن الواو فقد ذكرنا
علمه قلبها بالوجهين المذكورين **قول** وان كان ممدودا لم يخل منه

من ان يكون اصلية اولاً فان لم تكن اصلية لم تخل من ان تكون للتانيث
اولاً فان كانت للتانيث قلبت واو ابي لغة رديه وان كانت اصلية
بقيت الهمزة على اصلها وان كانت غير ذلك جاز الامر ان فاما بتقيده
الاصليه على حالها فلقوتها باصالتها واما قلبت الهمزة التانيث واوائلها
زايده لا اصل لها في الهمزة لانها الف في الاصل واما قلبت همزة لتعد
اجتماعها مع الالف التي قبلها فلما وقعت في الموضع الذي صار فيه
كالمتوسطه قلبت حرف ليبي ايزانا بربادتها ومفارقتها الاصلية
وخصت بالواو لانها مثل الهمزة في الثقل فكانت اقرب اليها من اليا
وانما جاز الامر ان فيما سواها رده الى التشبيه بكل واحد منهما
كقولك كسان وكساوان فمن جهه كونها غير زايده اشبهت همزة
قرآنية قلبت همزة ومن جهه كونها ليست همزة في الاصل اشبهت همزة
التانيث قلبت واو **قوله** وتحذف نونه بالاضافة لان النون في المتى
بمثابه التنوين في المفرد فلما ان التنوين يحذف عند الاضافة وكذلك
نون التنبيه وحذفت التانيث في خصيان واليان يعني ان التانيث
لا تحذف عند التنبيه لانها من جملة دليل الاسم المتى فوجب بقاؤها
كما يجب بقا غيرها من الزوايد واستثنى عن ذلك خصيان واليان
تنبيه حصيه واليه وهو وان كان مخالفا للقياس فوجه انهما
لما كانا على افتراقان تنزلا منزله ما وضع وضعا **اولا المجموع ما**
دل على احاد مقصوده بحروف مفردة سعيير **قوله** المجموع
ما دل على احاد يشمل المحذود وغيره من اسماء المجموع نحو هط ونفر
وقوله مقصود بحروف مفردة يخرج عنه نحو هط فانه لا مفرد له
بحروفه ونحوه وركب لانها وان اطلقت على احاد فليست مقصوده
بحروف مفردها كما قصد بنحو حال بل هي في وضعها كوضع هط ونفر

حادم

وانما

وانما العنق ان ثم لفظا موقفا للفظها يطلق على مفرد وانما حكمنا
لربيل دل عليه فاما نحو تمر فالذي يدل على انه ليس بجمع انه في وضع
للجنس كوضع غسل وما فلما ان هذا النحو ليس بجمع فكذلك هذا
والذي يدل على انه كذلك صحه اطلاقه على القليل والكثير وانما وقعت
الشبهة لمن قال انه جمع لما رى من اطلاقهم تمره على الواحد
نحو ان غسل وما وسببه ان له مفردا بتمييز فيصح اطلاق لفظ منه
عليه ولحق ذلك انك تقول عندي خمسة ارطال تمر احكام تقول
عندي خمسة ارطال غسلا وهذا موضع لا يقع فيه تمييز الاسم المحذود
الجنس فقد صح وضع تمر موضع غسل فرد على انه مثله ولو قلت
خمسة ارطال تمر **التغيير المعنى** كما يتغير بقولك خمسة ارطال اعتسالا
ومنها ان تصغيره تميز ولو كان جمعا لكان جمع كثره اذ ليس من اسم
القلة ولو كان جمع كثره لم يصغر على بنايه فثبت انه ليس بجمع
وايضافان فعلا لم يثبت كونه من ابناءه المجموع ومثل ذلك لا يثبت
الابنيت واما نحو ركب فلا يستقيم ان يدعاه انه كوضع غسل لانه
مفهوم منه احاد فسمى الوجهان الاخران وهو التصغير وكونه من
بناقل **قوله** بتغيير ما اثاره الى نحو الفلك فان النجويين يزعمون
انه مفرد وان ينطلق بها جمعا ويقدر ان الضمه التي في الجمع كلفه
التي في اسد ويجعلونها غير الضمه التي في الفلك المعدل ومثل ذلك غير
عندهم قوله هم ناقة هجان ونوق هجان **قوله** وهو صحيح ومكسر
فالمصحيح ما سلت فيه بنيه الواحد ويكون مذكور وموثق بالمصحيح المذكور
ما لم يخرجه واومضوم ما قبلها او يامكسور ما قبلها ونون مفتوحه ثم
لا يخلو الاسم المجموع هذا الجمع من ان يكون اخره يامكسورا ما قبلها
او الفاء وغير ذلك فان كان اخره يا حذفت فتقول في قاصرا قاصون

٦

في الرفع وقاضين في النصب والجرو واصله قاضون في الرفع حذفت
 القمه استنقا لا لها على اليا بعد الكسرة فالتقاسا كان اليا وادو
 الجمع حذفت اليا لالتقا الساكنين ثم قلبوا الكسرة التي هي على
 الضاد منه ليكن النطق بالواو ونصا قاضون واما قاضين فاصله
 قاضيين كرهوا الكسرة على اليا بعد الكسرة فحذفوها فالتقاسا كانان
 فحذفت وبقي ما قبلها بالاعراب مكسورا على ما كان عليه اذ لم يحتاج
 الى تغيير وكذلك نقول منتمون ومصطفون في منتم ومصطف
 او منتمين ومصطفين في النصب والجرو وان كان اخره الفاحزفت
 الالف وبقي ما قبلها مفتوحا على ما كان عليه كقولك مصطفون
 في الرفع ومصطفين في النصب والجرو واصله مصطفون ومصطفين
 تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلت الفاقالتقا ساكنان الالف حرق
 الاعراب فحذفت الالف لالتقا الساكنين وبقي ما قبلها على حاله
 اذ لا ضرورة بلجي الى تغييره فلذلك قبل مصطفون في الرفع ومصطفين
 في النصب والجرو **قوله** وشرط اي وشرط جمعه التصحيح اذا
 كان اسما ان يكون مذكرا علما يعقل وكان يستغنى عن قوله مذكرا
 لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره لرفع وهم من يظن انه كاللقب
 او يذهل عن تقدم التذكير او يظن ان مثل طلحة داخل ولذلك لم يجمع
 نحو عين هذا الجمع لفقدان التثنية ولم يجمع نحو ثوب هذا الجمع لفقدان
 العلية والعقل ولم يجمع نحو اعوج اسم الفرس هذا الجمع لانه لا يعقل
 وجمع نحو زيد وعمرو لوجود الشرايط الثلاثة **قوله** واذا كان ضم
 فمذكر يعقل وان لا يكون افعال فعل مثل احمر مرعا وانما لم يجمع نحو امر
 هذا الجمع لانهم قد جمعوا افعال التفضيل هذا الجمع فقصدوا الفرق بينهما
 في الجمع لمباينة البابين وكذلك لم يجمعوا فعلا كسكران لانهم

فعلان



فعلان فعلمانه مجموعا هذا الجمع مثل فدمان فتصدوا الى ان يفرقوا بينهما
 في الجمع **قوله** ولا مستويا فيه المذكر والمؤنث مثل جريح وصبور لانهم
 لما وافقوا بينهما في المفرد لم يخالفوا بينهما في الجمع فلم يقولوا جرحون
 ولا جرحات ولا بتا تانبت نحو علامه وكان يستغنى عن ذلك لانا قد
 قلنا شرط ان يكون مذكرا وعلامة مؤنث وانما ذكره لقطع وهم من
 يتوهم ان المراد بالتذكير من جهه المعنى فقطع ذلك الوهم **قوله**
 وحذف نونه للاضافة فه على ما ذكرناه في نون التنثيه **قوله** وقد
 شد نحو سنين وارصين واخزون واوزون وقلون وهو جمع قلبه
 وقد كلف لتوجيه الشدود في سنه وقله لانه يعرب عنهما حذف
 منه وفي نحو حوره واوزه بانه كالتعريفين لما كانت العين واللام حرفا
 مشددا فاقشبه الحرف الواحد فصارت كالمحذوف لانه وفيه تعسف
قوله والمؤنث ما حرق اخره الف وناو شوط ان كان مفعلة
 وله مذكرا ان يكون مذكرا جمع بالواو والنون وسببه انه اذا لم يكن
 مذكرا جمع بالواو والنون كحمرا احمرو وسكرا سكران وجرح وجرح
 فلو جمع مفعلة بالالف والياء جعل للمؤنث على المذكر مزيه فان لم
 يكن له مذكرا فان لا يكون مجردا كما يفيض لانه اذا كان مجردا كما يفيض
 كان اسما لمحصل ذلك المعنى لا باعتبار الحذف وتاينه باعتبار الحروف
 كقولك حاينه اذا قصدت الحروف فاراد وان يفرقوا بين
 البابين فان لم يكن مفعلة جمع بالالف والتا مطلقا من غير نظر الى
 شرط ما ذكرناه بخلاف الصفه فانها للمذكر والمؤنث على حال سوى
 واما الاسماء فكل واحد منها قائم باب مستقل في المذكر والمؤنث فلم
 يكن بينهما ربط فلذلك جمعت الاسماء المؤنثه كلها بالالف والياء **قوله**
 والمكسر ما تعربنا واحده وهو مخالف جمع الصحيح بذلك كرجال طهم
 واواس وينقسم الجمع كله الى جمع قلبه وجمع كثرة فجمع القلب من المكسر

و هو جمع اوزان جمع التثنية
 ما فعل من افعال او فعله ووقفه لاقول السجود ان كاطقت من الثواب والبرية وعلمه والذمى بزيادة تبيين له

كبرها على وزنها

افعل وافعال وافعله كما وفعله كالفلس واثواب واحربه وعلمه
وجمع الصحيح كله جمع قلبه وما عدا ذلك فهو جمع كثره ويعني
بالقله انه يطلق على العشر فما دونها ظاهر فيه فلذلك حسن ثلثه
اثواب اكثر من ثلثه ثياب وقد يستعمل كل واحد منها في موضع
اخره على سبيل الاستعارة كقوله تعالى ثلثه قرو في موضع ثلثه
اقرا وكذلك ثلثه رجال وان لم يكن من لفظ جمع القله **قوله المصدر**
اسم المحرك المجاري على الفعل قوله اسم المحرك يدخل فيه ما
ليس جاريا على الفعل **قوله** المجاري على الفعل يعني الذي له فعل
يصح ان يجري عليه بيانا لمدر لوله مثل ضربت ضربا **قوله** وهو من الثلاثي
سماح يرتقي الى اثنين وثلثين بنا واما في غير الثلاثي فياتي قياسا نقول
من افعل افعالا ومن اتفعل اتفعالا ومن افتعل افتعالا ومن استفعل
استفعالا وكذلك سايرها الا انك تقول من فعل تفعلالا ومن
تفعل تفعلالا ومن فاعل فاعله وفعالا ومن فعلل فعلله وفعلا لا
قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره يعني انه لا يشترط فيه زمن الحال
والاستقبال كما في اسم الفاعل بل يعمل مطلقا نقول اعجبني ضربت
زيدا امس كما تقول الان او غدا وانما اشترط الزمان في اسم الفعل
ليقوى الشبه الا ترى ان شبه ضارب يفرغ ليس كسببه ضارب
يضرب فلم يحتج في المصدر الى ذلك لا مابين احدهما ان شبهه قوي
اذ معناه معنى الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه اسم لمجمل الفعل فلم يحتج
في المصدر الى زياده تقويه الثاني ان المصدر لم يوضع لزمان اصلا
فلو اشترط فيه ذلك لادى الى ابطال اعمال الاقوى مع اعمال الاضعف
قوله اذ لم يكن مفعولا مطلقا يعني اذ لم يكن منصوبا بفعله المذكور
معه لفظا او قد يرا فان كان منصوبا بفعله فسبب في تفصيله **قوله**
ولا يتقدم معموله يعني انك لا تقول في اعجبني ضربت زيدا اعجبني زيدا

ضرب

ضرب لانه مقدر بان والفعل فكما انه لا يتقدم معمول ما بعد ان
عليها لانها موصوله فلا يتقدم ما في خير الموصول عليه لانه كجزء
الكلمه فكما لا يتقدم جزء الكلمه على اولها فكذلك لا يتقدم ما في خير
الموصول عليه **قوله** ولا يضمن فيه كما يضمن اسم الفاعل وغيره لانه
لو اضمن فيه لادى الى ما لا يستقيم لانه لو اضمن فيه لاضر المثنى والمجموع
ولو اضمن المثنى والمجموع لجمع الاسم له وثني ليدل عليه ولو جمع له وثني لبطلت
ثننيه وجمعه لنفسه وهو مستحق ذلك باعتبار مدلوله فكان يودي
الى جمعيني او تثنييني في اسم واحد وهو غير مستقيم اولى اسقاط
ثننيه الاسم وجمعه المستحقهما هو لنفسه لا معرض له من فاعله ولا
يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ليس له مدلول يغاير
مدلول فاعله لان الغرض فيه الرلالة على الفاعل لا غير فاذا اتى
لم يثن الا باعتبار فاعليته فوجب فيه الاضمار لذلك وامتنع الاضمار
في المصدر لما تقدم **قوله** ولا يلزم ذكر الفاعل بل يجوز ان يقال
اعجبني ضربت زيدا ولا يذكر الفاعل وانما لم يلزم ذكر الفاعل لان
التزامه كان يودي الى الاضمار فيه عندما يكون لغايب متقدم ذكره
او متضم او مخاطب او لانه لا يقع فاعله احد جزوي الجملة فلم يحتج اليه
كما يحتاج اليه في الفعل لانه احد جزوي الجملة ولا يلزم من وجوب ذكره
في موضع مختل الكلام بتركه لزوم ذكره في الموضع الذي لا يختل الكلام
بتركه **قوله** وهو ويجوز اضافة اي الفاعل وقد يضاف الى المفعول فمثلا
الاول اعجبني دق القصار العيوب ومثال الثاني اعجبني دق الثوب
القصار والاول اكثر وانما جازت اضافة لانه اسم مدلول غير الفاعل
والمفعول فكان نسبته الى الفاعل كنسبه اليد والرجل فجاز ان يقول
ضرب زيدا كما تقول يد زيدا وانما كانت اضافة الى الفاعل اكثر لانه

انحص من حيث كان محالاً والمفعول كالفضل له فلما كان انحص
به وقعت اضافته اليه اكثر **قوله** واعماله باللام قليل لا مرين
احدهما انه في عمله مقدر بان والفعل واذا دخلت الامة تعذر تقويم
بها لامتناع دخول الامة على الحرف فلذلك قلنا **قوله** اعماله باللام
قليل والثاني هو انهم اعلموه على وجه يمكن ذكر الفاعل معه مضافاً
فاذا دخلت الامة تعذر ذلك ذكر الفاعل مضافاً اليه فان قيل فليذكر
غير مضاف اليه فالجواب انه لا يمكن في كل فاعل الا ترى انه لو ذكر
فاعله غير مضاف اليه لا بدى الى تعذر ذكر الفاعل المضاف فانه حينئذ
لا يستقيم ذكره غير مضاف اليه لما تقدم من ان المصدر لا يصح فيه
فلذلك قلنا اعماله باللام **قوله** فان كان مطلقاً يعني مفعولاً مطلقاً
وقد تقدم معرفته فلا يخلو اما ان يكون مما التزم حذف الفعل وما
المصدر يدل عنه او لا فان كان مما التزم حذف الفعل وصار المصدر
بدلاً عنه فالكثر ان المصدر عامل لا من جهة كونه مصدراً ولكن من
جهة كونه بدلاً من الفعل وهو كما قالوا في مثل قولهم زيد في المدراس
ابوه قابوه مرتفع بالطرف لا من جهة كونه ظرفاً ولكن من جهة قيام
مقام استقراو مستقر وكذلك اذا قلت سحاً سعيماً زيداً فزيد منصوب
بسقيناً من حيث قام مقام سعي لا من حيث كونه مصدراً فالوجه الذي عمل
به المصدر في قولك اعجبني ضرب زيداً غير الوجه الذي عمل به في قولك سعيماً
زيداً **قوله** فان لم يكن بدلاً من الفعل بل كان الفعل المذكور المحذوف
حذفاً غير لازم فالعمل بالفعل لانه مراد لفظاً او تقديره وليس المصدر
بدلاً عنه فيعمل كالاول بل حكمه حكم المذكور فكما ان المذكور فعله
لفظاً لا عمل له باتفاق فلذلك اذا كان مراد المحذوف ذكره لانه كاللفظ
به كما في سائر العوامل التي تقدر اسم الفاعل ما اشتق من فعل

لمى

لمى قام به بمعنى الحروف **قوله** ما اشتق من فعل يدخل فيه المحذوف
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك **قوله** لمى قام
به يخرج عنه صاعداً الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمى قام به **قوله**
بمعنى الحروف يخرج عنه الصفة المشبهة لان وضعها على ان تنزل على
معنى ثابت ولو قصده بها الحروف ردت الصفة الى صيغة اسم الفاعل
الا ترى انك تقول زيد حسن بمعنى ان هذه الصفة ثابتة له فان
قصدت الحروف قلت زيد حسن الان او غداً ولذلك قيل في صنيع
لما قصدوا الحروف ضابح قال الله عز وجل وضابح به صدرك **قوله** وصيغة
من التثنية المحذوف على فاعل وبه سمي لكثرة التثنية فجعلوا اصل الباب له
ثم قصدهوا ووضعه من غيره قصدوا الى ان يكون في لفظه ما يشعر بما هو منه
فجعلوه على صيغة المضارع ووضعوها موضع حرف المضارعة فيما مضى
وكسروا ما قبل اللام ان لم يكن مكسوراً فقالوا من اخرج محذوف ومن
استخرج مستخرج وكذلك سايرها **قوله** ويعمل عمل فعله بشرط
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمم او ما وانما
اشترط معنى الحال او الاستقبال ليقوي شبهة بالفعل لفظاً ومعنى
لانه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فلفظ الفعل حينئذ مضارع
فيكون اسم الفاعل موازاً له في اللفظ وموافقاً له في المعنى فيقوي
شبهه فاذا كان لما مضى كان صيغة الفعل له ماضية فلا يبقى في اسم
الفعل مشابهة لفظية لتباين الصيغتين وانما اشترط الاعتماد على صاحبه
لانه هو اصل وضع لانه صفة في المعنى فلا يدعى شي محكوم عليه به والمحمول
عليه به قد يكون مبتدأ مثل زيد ضارب ابوه عمراً وقد يكون موصوفاً
كقولك مرتب برجل ضارب ابوه عمراً وقد يكون داحال كقولك جاني
زيد ضارباً ابوه عمراً وانما اشترط عند فقدان هذا الاعتماد ان يحلعه الهمم

او ما لانهم لم يستعملوا الصفة قائمه مقام الفعل الا في هذين الموضعين
والذي يدل على انه موضوع وضع الفعل لا وضع الاسماء يستقل
بفاعله كقولك اقايم الزيدان ولو لانه بمنابه قولك ايقوم الزيدان لم
يستقل كلاما اذا لصفه لا يثبت استقلالها بفاعلها كلاما لانه اذا ذكرناه
متقدما وقد زعم الاخفش انه يجوز قايم الزيدان على ان يكون اسم
الفاعل عاملا من غير ما ذكرنا من الاعتماد وليس يستقيم لانه مخالف
للقياس والاستعمال في الاصل اما القياس فلان وقوع اسم الفاعل
بمعنى الفعل على خلاف القياس اذ الاصل ان يستعمل كل واحد منهما
في معناه واما الاستعمال فلان ذلك لم يسمع في كلام فصيح **قوله**
فان كان الماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي لانه اذا لم يكن
له عمل وقصد الى ذلك كرمفعوله اضيف اليه كما في ساير الاسماء
وكانت الاضافة معنوية لفوات شرط اللفظية فتفيد التعريف
ان كان المضاف اليه معرفة فنقول مررت بزيد ضاربك امس ولو
قلت مررت برجل ضاربك امس لم يجوز لانه معروفي ولا حري صفة المنكرة
بخلاف مررت برجل ضاربك الان او غدا على ما تقدم من الاضافة وقد
خالف الكسائي في ذلك فجعل اسم الفاعل للماضي في العمل مثله في الحال
والاستقبال وليس يستقيم لفظه القياس الذي ذكرناه والاستعمال
وقد تمسك بمثل قولهم زيد معطي عمر ودرهما امس وهي جازية بانها
فقال اسم الفاعل عمل في مفعول ثان وهو الماضي فيمكن في المفعول
الاول وغيره كذلك وليس بالقوي لانه لو كان يعمل في لغتهم لوقع
عاملا في المفعول الاول وغيره مع كثرته ولم يقع عاملا في مثل
ذلك فدل على انه لا يعمل وما ذكره من المفعول الثاني فانه عندما مضى
يفعل متقدرا على عليه مثله اسم الفاعل فتقديره اعطاه درهما فاذا

كان

كان ذلك محتملا وهو ثابت في لغتهم اجماعا وما ذكره محتمل غير ثابت
فالمصير الى ما ذكرناه وهو الوجه **قوله** فانه دخلت اللام استوى الجميع
يعني الهلضي في مثل قولك مررت بالضارب ابوه زيدا امس **قوله**
استوى الجميع يعني الماضي والحال والاستقبال فتقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا
وانما عمل الماضي اذا دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من انها
موصولة واصلا ان توصل بحمله فعلية وانما شبيك الفعل باسم
الفاعل لا مراستحساني لفظي مجري مجري الفعل مطلقا وكان ذلك فيه
قايم مقام ذلك الشبه اذ كان حالا واذا تمسك الكسائي في اعمال
الماضي بمثل ذلك ايضا فاجواب انه على هذه الصفة المذكورة بخلاف
ما اذا تجوزي عن الالف واللام فلا يلزم من اعماله باللام وهو على هذه
الصفة التي ذكرنا تشبيها بالفعل اعماله مجردا عنها **قوله** وما وضع
منه للمبالغة كما ضرب وضروب ومضارب وعليم وحذر مثله يعني
مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره في العمل على حسب التفصيل المتقدم
فتقول زيدا ضربا ابوه عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضارب عمرا
امس فيعمل عند دخول اللام وانما عملت هذه الصيغة وان فات ما
ذكرنا من الزنه لان فيها من معنى المبالغة ما يقوم مقام ذلك الشبه
اللفظي وينوب منابه ولذلك عملت مع انها خلف عن اسم الفاعل بمعنى
الحال او الاستقبال ولذلك لم يعمل للماضي **قوله** والمثنى والمجموع
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل كقولك الزيدان ضاربان عمرا والزيدون
ضاربون عمرا الان او غدا كما تقدم وتجزئ حذف النون مع العمل والتعريف
تحقيقا يعني في مثل قوله الجافطوا عورة العشرة لا ياتهم من ذرايبنا طفت **قوله** وكف
حذف النون مع العمل والتعريف تحقيقا لانه لما نصب باسم الفاعل طالت

رب

الصلة **مخفف** مخزف نون اسم الفاعل تشبيهها النونه بنون الزين في
مثل قوله وان الذي جانت بلعج بياض دما وهم هم القوم كل القوم باهم خالد
فاما اذا خفف المفعول في مثل قوله الحافظوا عور العشير فخذوها
حينئذ للمضافه لانيها موجب له حذف النون فلا وجه لتقدير الحذف
اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه فقوله
ما اشتق من فعل يدخل فيه اسم الفاعل والصفة المشبهه وغيرهما
وقوله لمن وقع عليه يخرج عنه جميع ذلك وصيغته من الثلاثي على
مفعول وبه سمي ايضا لكثرة الثلاثي في كلامهم فصاركانه الاصل وكان
قياسه ان يكون على زنه مضارعه كما في اسم الفاعل ولذلك يقول
الخويون اصله **مفعول** ولكنهم كرهوا ذلك فيه لئلا يلتبس باسم المفعول
المفعول من الرباعي بالهين لانه حينئذ يكون لفظه كلفظه فغيروا
الثلاثي بزياده الواو وفتح الميم فحصل الفرق بينهما وكان الثلاثي
اولى بالتغيير بالزياده لانه اخف لقله حروفه ولانه قد ثبت التغيير
في اخيه الذي هو اسم الفاعل في الثلاثي اذ كان الاصل في الفاعل
ايضا ان يكون على زنه المضارع واسم المفعول من غير الثلاثي مجرى
على صيغه مضارعه وهي صيغه اسم الفاعل الا انك تفتح ما قبل الاخر لانه
كذلك في مضارعه ليحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل **قوله**
وامره في العمل والاشتراط كما مر اسم الفاعل يعني ان تلك الاحكام
كلها الجارية في اسم الفاعل جارية فيه فلا حاجة الى اعادتها الا
ان عمله كعمل فعله تقول زيد معي غلامه درهمان فلما تذكر ان فعله
يعطي ولا تذكر معه فاعلا لانيها صيغه موضوعه لئلا يمتسح فاعله
فذكر الفاعل معها مضادا لهما وضعت له **قوله الصفة المشبهه**
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت فقوله ما

اشتق

ما اشتق من فعل يدخل فيه غيرها من المشتقات وقوله لازم يخرج
عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وقوله لمن قام به يخرج
عنه اسم الزمان والمكان ونظا يبرهما مما اشتق من فعل لازم **قوله**
على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم كقاسم وقاعد فانه
مشتق من فعل لازم لمن قام به ولكنه ليس على معنى الثبوت
بل على معنى الحدوث كما سبق تفسيره في اسم الفاعل ويصح باللام
غير المتعدي لانه يلزم فاعله ولا يتعداه الى المفعول فسمي لازما
لذلك **قوله** وصيغتها مخالفه لصيغه اسم الفاعل على حسب
السمع لا نهم لم تجروا فيها على قياس بصيغتها اصل كما في اسم الفاعل
والمفعول بل اتوا بها مختلفه الصيغ من مع اتفاق صيغه الفعل في
كثير منها ولم يأت شئ منها على قياس الا الالوان والحلي فانها
اتت على افعال كاسود وابيض وادعج واسهل وشبهه **قوله** يعمل
عمل فاعلا يعني مطلقا من غير شروط في الزمان لانها بمعنى الثبوت
فلا وجه لاشتراط الزمان واما الاعتماد فذلك مما جرد من اصل
وضعها وعملها بعد التهمز وما قد علم من باب المنبذ او انما ذكر مع
اسم الفاعل من باب التثنيه والابصاح والاعلام بانتفاع عمله في مثل
قاسم الزيدان **قوله** وتقسيم مسابلهما الى اخره الصفة المذكوره لا
تخلو اما ان يقع باللام او مجردة عنها وهذا تقسيم حاصر ولا يصح ان
يقسم باعتبار اعزها في نفسها فان ذلك من احكام اعراب الصفات
وقد تقدم وانما الكلام هاهنا في اعمالها لا في ابرادها في نفسها
ثم معمولها المذكور بعدها لخلو من ان يكون مضافا او باللام
او مجردا عنهما وهذه قسمه حاصر ايضا فصار ثلثه اقسام
الصفة باللام مع الثلاثه في اقسام المفعول والصفة مجردة مع الثلاثه

له

ثم المعمول في كل واحد من الأقسام الستة لا محلو من ان يكون مرفوعا
او منصوبا او مجرورا فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضمومة
في الثلاثة وتفصيلها في التمثيل حسن وجهه بالرفع والنصب والتخفيف
حسن الوجه بالرفع والنصب والتخفيف حسن وجهه بالرفع والنصب والتخفيف
فهذه تسعة والصفة مجردة ويأتي مثلها والصفة باللام كقولك الحسن
وجهه والحسن الوجه والحسن وجهه اثنان منها ممنوعان باتفاق
وهما الحسن وجهه والحسن وجهه فاما الحسن وجهه فممنوع لانه
لم يقد فيه خفة بالاضافة واصافته لفظية واما الحسن وجهه فممنوع
ايضا لانه عكس هين اصافتهم اذ هو اضافته معرفة الى نكرة وذلك
عكس ما سيجي في الاضافة فكره لذلك فاطرح ومسله منها مختلف
فيها وهي قولك مرتب برجل حسن وجهه بالاضافة واكثر الناس
على اجازتها وقد توهم بعضهم انها مشتملة على اضافته الشيء الى
نفسه فمنعها وهو غير مستقيم لان اضافته لفظية وما ذكره انها
في الاضافة المعنوية وهذا بعد ان يسلم له ذلك وهو منازع فيه لانه
اذا اراد باضافة الشيء الى نفسه اضافة حسن الى وجهه وهو في المعنى
للوجه فهو فاسد من وجوه احدها انه ليس للوجه بدليل ان فيه
ضمير المعنى هو له ولذلك يثنى وتجمع فتقول مرتب برجلين حسنين
وجهيهما وبرجال حسنين وجهيهما والثاني لو كان كذلك لم يمنع
اضافته ولم يكن من باب اضافة الشيء الى نفسه من حيث هو
انه عام اضيف الى خاص كما في قولك خاتم حديد وكل الدراهم
والثالث انه منقوص لجوان قولك حسن الوجه باتفاق وهي اقوى
المسايل وان اراد باضافة الشيء الى نفسه اضافة الوجه الى الضمير
فليس ذلك منه لان اضافة البعض الى الكل جازية باتفاق والبقوى

وجوهها
هو

من هذه المسائل ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه
ضميران فهو حسنى وما كان لا ضمير فيه قبيح اما الاول فلانه حصل
فيه ما يحتاج اليه من غير زياده ولا نقصان فكان احسن لمحربه
على القياس واما الثاني فنقص عنه لما فيه من زياده ضمير وهو مستغن
باحدتهما ولم يجمع لان زياده الضمير لا يخل به واما الثالث فقبيح لعوده
عن الضمير المحتاج اليه في الصفات وبقيته كالاجنبي عن موصوفه
فاذا تصدت الى معرفته الضمير فاعلم ان الثاني لا يكون ضميره الا بارزا
لانه ضمير مخفوف فلا يكون مستترا واذ لم يكن الا بارزا كان مدركا
بالضرورة واما اللبسي في ضمير الصفة نفسها فالطريق ان ينظر فان
كانت رافعة ما بعدها وجب عروها عن الضمير لانه لا يكون مرفوعا
للعامل واحد وان كانت غير رافعة لما بعدها وجب ان يكون فيها
ضمير يعود على موصوفها فعلم بذلك وجود الضمير في الصفة وانتقاره
عنها وعليه يبنى معرفة الاحسن والحسن والقبيح في هذه المسائل
ثم اعلم انك ان رفعت بها ما بعدها وجب ان تكون مرفوعة لانها كالفعل
رافعا لما بعده فلا يثنى ولا يجمع ولا يخفض فانما التانيث الا باعتبار مرفوعها
كما في الفعل فتقول مرتب برجلين حسنين وجهيهما وحسن علميهما
ومرتب برجلين حسنين جاريتهما كما تقول حسنت جاريتهما فاما
في الجمع فتقول مرتب برجال حسنين وجهيهما ولا تقول حسنين
علمانهم بالجمع لما قدمناه ولو قلت مرتب برجال حسان علمانهم بالجمع
التكسير كان جائزا وليس جمع حسان لاجل رجال لانك تقول
مرتب برجل حسان علمانه وانما جمع ليطابق مرفوعه وجاز فيه
ذلك ولم يجوز في جمع السلامة والتثنية لثاقته للفعل وموافقته
التثنية والجمع السلامة للفعل في هين التثنية والجمع فلذلك جاز في

التكسر ما لم يحز في النسخه والجمع السالم وقد تقدم ذلك في الصفه
واذا لم ترفع ما بعدها فلا بد ان يكون فيها ضمير الموصوف فتوث
ان كان الموصوف مثنى ومثنى وجمع ان كان الموصوف كذلك
كما في ما بر الصفات فنقول مرت برجل حسن الغلام مثل حسن الوجه
سوا في ذلك نصب الغلام وخفضه الا انك تحذف ما توجب حذفه الاضافه
واعلم انك اذا رعت انما ترفع بالفاعليه وهو الاصل في عملها اذا
نقتهن الامر فوعا كفعالها واذا نصبت نصبت على التشبيه بالمفعول
ان كان معرفه وعلى التمييز ان كان نكرة ومنهم من يقول ان نصب
في الجمع على التشبيه بالمفعول ومنهم من يقول ان نصب في الجمع
على التمييز وليس بالجيد اذ لم يثبت في كالمهم تمييز منصوب وهو
معرفه ووجه تشبيههم بالمفعول انهم لما اجروه مجرى اسم الفاعل
في العمل واسم الفاعل يضاف الى معموله المنصوب قصدوا التحقيف
بالاضافه ها هنا فشبها امر فوعه بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافه اليه
وجعلوا الصفه في اللفظ لغيره فلذلك اضم واقيه لفظا ضمير من جرى عليه
في كلتا الحالتين على ما تقدم ثم لما شبهه بباب اسم الفاعل في نصب
والاضافه جاز فيه الحسن الوجه وان لم يحز الضارب زيد لان التحقيف
في الحسن الوجه تبين حذف الضمير من الوجه واستتار في الحسن
خلاف الضارب زيد فانه لم يقد خفه ولما كان الحسن الوجه محمولا
على ضارب زيد في النصب وصح الاضافه حمل الضارب الرجل على
الحسن الوجه في صحه الاضافه وان لم يقد تخفيفا وخص التشبيه
بان يكون الثاني باللام لانها في الحسن الوجه هي المصححه لخفض الرفع
فلم يحسن الغاؤها لذلك تظهر الفرق بين الضارب زيد والضارب
الرجل خلافا للفرق وقد تقدم ذلك **قوله** واسما الفاعل والمفعول

لفظ

عنه

غير المتعدتي مثل الصفه فيما ذكر يعني في الوجوه المذكوره فكل ما
ذكرناه في هذا الباب فهو جار في الفاعل اللازم والمفعول الذي له تعد
الى ثان كقولك زيد حاسن وجهه ومضروب وجهه فيجوز فيه ما جاز في
في الصفه والسرفيه ان النصب والخفض اللذين تكثرت هما مسايل
انما الصفه انما جاز لشبهها باسم الفاعل فاذا جاز تشبيه الصفه باسم
الفاعل في ذلك فتشبيه اسم الفاعل باسم الفاعل اجدر وكذلك اسم
المفعول وانما يجي في اتم الفاعل اللام مسايل يظهر تغذ استعمالها
كالصفه من نحو زيد قائم ابا وشبهه من جهه ان الصفه اذا استعملت
هذا الاستعمال صارت في المعنى للموصوف المتقدم على ما تقدم في ضمير
الموصوف كانه اكتسب هذا المعنى من متعلقه وان كان في الحقيقه
لمتعلقه كقولك زيد حسن ابا لان الانسان يصح ان يتصف بالحسن
لحسن ابيه ولا يصح ان يتصف بالقيام لقيام ابيه فظهر الفرق بينهما
لذلك **اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بالزيادة على**
غيره قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول
واسم الزمان والمكان وغيرهما **وقوله** لموصوف تخرج عنه اسم
الزمان والمكان **وقوله** بزياده على غيره بفضله عما عداه اذا شاركه
معه في ذلك **قوله** وهو فعل يعني انه لا يكون الا على هذه الصيغه
الا ما جاز في نحو خير وشر **قوله** وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد لممكن
بنا ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره يعني انما اشترط
ان يكون ثلاثيا مجردا عن الزيادة لممكن هذه البنيه الا ترى انك لو
ذهبت تبني من دحرج واستخرج لو ما اشبههما افعل مع المي فطه
على حروفهما لم يمكن فان زعموا عمن انه كان يمكن باستقاط الزوا
واللامات في غير الزوا يدرج اللفظ عن ذلك المعنى الى اصل اخر

اسم

تعد

بالكلية اذ لو قيل اخرج من استخرج لمخرج المعنى الى كثير الخروج
 والمراد كثيرا الاستخراج فيخرج الى معنى اخر وانما اشترط ان يكون
 ليس بلون ولا عيب لان باب الالوان والعيوب جات فيه الصفات
 على افعال من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعال التفضيل
 لا لتبني بافعال الذي ليس للتفضيل الا ترى انك اذا قلت زيد الاسود
 على تقدير بنا افعال التفضيل منه لم يعلم انك اردت به انه ذو سواد
 او انه زايد في السواد **قوله** فان قصد غيره توصل اليه الى اخره يعني
 انك اذا قصدت التفضيل في هذه المعاني التي تعذر بنا افعال منها
 ست افعال من فعل يصح بناوه منه من حسن او كثر او غير ذلك على
 حسب عرضك الذي تقصده ثم تأتي به بمصادر تلك الافعال فتصحبها
 على التمييز لتحقيق معنى التمييز فيها **قوله** وقياسه للفاعل وقد
 جاز المفعول لشيء اكثر الاعمال عريه عنه والاخراته في الاكثر للازم
 فلو جعل للمفعول مثل اعذر والوم الى اخرها وانما كان قياسه للفاعل
 لامرين احدهما انه في المعنى كالصفة وهي للفاعل والاخراته في الاكثر
 للازم فلو جعل للمفعول لشيء اكثر الافعال عريه عنه فذلك كان
 قياسه للفاعل وقد استعملوه للمفعول على غير قياس كقولهم هو
 اعزراي معذور كثيرا والوم اي ملوم كثيرا واسعل اي مسعول كثيرا
 واشهواي مشهور كثيرا **قوله** ويستعمل على احد ثلثه او جميع مضافا
 او من او مفعولا باللام ولا يستعمل الا باحدها وانما التزم فيه ذلك لان
 الغرض الاتيان به للزيادة على غيره فقصدوا الى ذكر الغر ليقوف ما
 يقتضيه معناه وذلك لا يحصل اذا تجرد عن هذه الثلثة الا ترى انك اذا
 قلت زيد اشرف لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الشرف فاذا قلت
 او بالاضافة كان واضحا واذا قلت باللام كقولك زيد الاشرف فانما

تعرف

تعرفه تعريف العهد وهو لا يكون معهود الاعلى بقية الصفة
 المذكورة فاذا عرفت بالعهد فهم المعهود الذي قد علم من هم المفضل
 هو عليهم ولا يجمع بين من واللام او الاضافة فلا يقال زيد افضل من
 عمرو ولا تهم لم ياتوا بين الالما ذكرناه من بيان المفضل عليه وقد علم
 ان اللام تغيد ذلك فلم يكن للجمع بينهما معنى وايضا فان معنى التعريف
 باللام جعله للمعهود المفضل على من عهد تفضيله عليه ومعنى
 من تفضيله على من ذكر بعدها دون ما سواه فيصير المعنى عند
 الاجتماع تفضيله باعتبار المعهود لا جمل اللام لا باعتبار المعهود
 لا جمل من وذلك من مقتضى وايضا فان من نشعر باختياره نقصا
 واللام يشعر باستغنايه وكما له فلو جمع بينهما لكان الجمع بين
 التفضيلين **قوله** فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو
 الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون
 منهم مثل زيد افضل الناس وانما اشترط في هذا المعنى ان يكون
 من اضيف اليه داخلا في جملة المفضل عليهم لتحصل التسمية
 بين الجميع في المعنى لذكوره معهم وتبينه بالتفضيل عليهم بلفظ
 افعال كقولك زيد افضل الناس وقد توهم بعض الناس انه من
 قبيل التناقض وذلك انك اذا قلت زيد افضل الناس فانت مفضل
 زيد على من اضيف اليه افضل من جملة من زيد فانت مفضل على
 نفسه وهو محال والجواب ان زيدا لم يذكر في الناس لغرض
 التفضيل عليه معهم وانما ذكر معهم لغرض التسمية معهم في
 اصل التفضيل فالوجه الذي ذكر به معهم غير الوجه الذي فضل
 عليهم به وضع ذلك لان لا فعل جهتين ثبوت اصل المعنى والزيادة
 فيه اذا الزيادة فرع ثبوت اصله والذي يدل على ان لا فعل جهتين

والا اشترط ان هذا المعنى ان يكون
 المفضل داخلا في جملة من اضيف اليه

زيد

في استعماله باعتبارهما توكل زيدا قايما احسن منه قاعدا فتوكل
 قايما هي الحال المفضل بها وقولك قاعدا طهي الحال المفضل عليها
 والعامل فيهما جميعا افضل فلو ذهبت تجعل نسبة افضل اليها واحده
 لصار القعود مفضلا ومفضلا عليه وهو محال بعلمت ان نسبة افضل
 الى القيام نسبة الافضلية ونسبته الى القعود نسبة اصل الفضل
 فصح العمل فيهما بها بين الجهتين فظهر اتفاقا ما توهم في قولهم زيد
 افضل الناس من تفضيل النبي على نفسه واذا تحقق وجوب اضافته
 الى ما هو بعينه امتنع يوسف احسن اخوته لان اخوته مضاف
 الى ضميره فعلم انه ليس فيهم بدليل انه تك اذا قلت جاني اخوه يوسف
 لم يكن يوسف من جملة من جملتهم واذا لم يكن من جملة من جملتهم فقد اضيفته الى ما
 ليس هو بعينه والثاني ان يقصد زياده مطلقه ويضاف الى التفضيل
 على المضاف اليهم ولكن مجرد التخصيص والتوضيح كما يضاف الى
 تفضيل فيه من جنس قرشي وشبههم فلا يشترط ان يكون المفضل
 بعضا من اضعف اليه لا اتفاقا المعنى المقضي لذلك على ما تقدم فعلى
 ذلك يجوز ان يقول يوسف احسن اخوته اذ ليس الغرض بذلك ما
 تقدم من قصد الزيادة على من اضعف اليه حتى يشترط ان يكون واحدا
 منهم بل الغرض توضحه فان اتفقت مشاركه فليست مقصوده
 ويجوز في الاول الافراد والمطابقه لمن هو له واما الثاني والمعروف
 باللام فلا بد فيهما من المطابقه والذي بمن مفرد مذكور لا غير وانما
 لزم الافراد اذا جازت من لانه جاز مجرى التعجب ولذلك لم يبي الا
 ما يبي منه التعجب مجرى مجراه في وجوب الافراد وانما جاز في الاول
 وهو المضاف باعتبار الزيادة على من اضعف اليه لانه اشبه الذي يبي
 لذكر المفضل عليه معه مجرى مجراه في الافراد وخالفه في مجي الاضافه

كقولهم يوسف احسن اخوته
 كقولهم يوسف احسن اخوته
 كقولهم يوسف احسن اخوته

التي هي من خواص الاسماء مجرى مجرى الاسماء وانما جاز المعروف باللام
 والثاني من المضاف مطابقا لا غير لان المعروف باللام بعد عن شبه
 ما اني بمن لقطعه عنه وعن لفظ موضع يقوم مقامه من ودخله
 اللام التي هي من خواص الاسماء بعد عن شبه الفعل وعن شبه ما
 اشبههم مجرى مجرى الاسماء في وجوب المطابقه لمن هو له **قوله**
 ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى المسبب مفضل
 باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منقيا الى اخره لا يعمل افضل
 التفضيل في مظهر الا هذه الشرايط المذكوره فلا تقول من رب رجل
 افضل منه ابوه تخفف افضل ولكن برفعه على ان يكون خيرا
 مقدا لابوه فيرفع الاب بالابتداء بافضل وانما لم يرفع الظاهر
 لنقصانه عما تقدم من حيث كان في اصله لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت
 وشبه الصفة انما كان بذلك فضعف عن شبه الفعل هذا قول
 الخويين وخير منه ان يقال انما عملت ما تقدم عمل الفعل لان
 له فعلا لمعناه واما هذا فليس له فعل فمعناه في الزيادة فلم يعمل
 لذلك وانما عمل عند حصول هذه الشرايط لكونه فيها بمعنى حسن
 لان المعنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد
 ولتعد الرفع على الابتداء لقصوره عن غيره الا ترى انك لو قلت ما
 رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه فرفعت احسن لفصلت
 بين احسن ومعموله الذي هو منه بالاجنبي الذي هو الكحل لان
 الكحل حينئذ مبتدأ ولا يجوز الفصل به بين عامل ومعموله ولو
 قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور **قوله** ولك ان تقول
 احسن في عينه الكحل من عين زيد يعني ان لك فيما بعد المرفوع
 عبارة اخصر من تلك والمعنى على ما كان عليه **قوله** فان قدمت

ذكر العين قلت ما رايت كعبين زيدا احسن فيها الكحل يعني ان ذلك
 عبارة ثالثة وهي ان تقدم المفضل عليه في المعنى قبل اقول قست
 عما بعد المرفوع وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لو
 مرتعت لانها فرعها وكان المفضل فيها مقدر ايضا على تقدير رفع احسن
 وهذه المسئلة الثالثة مثل ما انشده من رحمه الله **قوله**
 مرت على وادي السباع ولا اري كواذي السباع حين ينظم واديا
 اقل به ركب انوه ثابته واخوف الاما وفي الله سائر
 لانه قد تقدم ذكر المفضل عليه قبل اقول فكان مثل قولهم ما رايت
 كعبين زيدا احسن فيها الكحل وكذلك قوله ولا اري كواذي السباع اقل
 به ركب ناقص لفعول اري وركب فاعل مرتفع باقل ارتجاع الكحل
 باحسن ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا اري واديا اقل به ركب
 انوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا اري
 واديا اقل به ركب انوه من وادي السباع **قوله الفعل ما دل على**
معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة قوله ما دل على
 معنى في يدخل فيه الكلام الثلاث **وقوله** في نفسه يخرج الحرف
وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة يخرج عنه الاسم فانه غير مقترن
 ويعني بالازمنة الثلاثة على ما تقدم وكل ما ورد من الاعتراض في حد
 الاسم باعتبار طرده كباب الخبوق وباب اسم الفاعل فهو واردها
 على حد الفعل باعتبار عكسه وكل ما ورد على الاسم باعتبار عكسه لمضارع
 والافعال غير المنصرف كعسى وتشبهه فهو وارد على حد الفعل باعتبار
 طرده والجواب فيه كالجواب فيما تقدم وقد تقدم ذلك كله في حد
 الاسم ومن خواصه دخول قر والسببي وسوف وقد تقدم معنى
 الخاصة وانما اختص قر بالفعل بالسببي وسوف لانهما موضوعان

لا يفيها من تنصب الماضي من الحال وذلك معنى لغرض العمل واختصاص

لم

لتدبر

قدبر الاستقبال واختصاص الجوارم واصح لانه لا تجزم في الاسما
 اختصاص الحرف تاقلت ويعني به الضمير المرفوعه البارزة لان
 الاسما المرفوعه بارز فيها وانما لم يبرز لانه كان يودي الى اجتماع
 القى التشبيه وواوي الجمع الا ترى ان قولك ضاربان الالف فيه الف
 التثنية وليس بضمير يدل ليل الا نقلا بها يا فلوا ضمير فيها تشبه لا جمعت
 الف التثنية التي هي الأعراب والالف التثنية التي ضمير وكذلك الكلام
 في واو الجمع واختصاص تا التانيث الساكنه لان وضعها ساكنه
 ليكون فرقا بين تا الاسما وتا الافعال فوجب اختصاصها
قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك **قوله** ما دل
 على زمان يدخل فيه الافعال كلها **وقوله** قبل زمانك يخرج عنه
 الحال والاستقبال **وقوله** مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع
 المتحرك والواو وانما بني على الحركة لانه مشبه بالمضارع من حيث
 قيامه مقام الاسم في قولك زيد ضرب في موضع ضارب فلما
 اشبه المعرب بني على الحركة تنبيها بذلك على التشبيه وخص
 بالفتح لانها اخف الحركات فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك
 كقولك ضربت وضربنا وضربت سكتن اخره كراهية اجتماع اربع
 متحركات فيما كلف هو كالكل واحد **وقوله** المرفوع
 اخترا من المنصوب كقولك ضربني زيد فانه لا يسكن **قوله** المتحرك
 اخترا من الضمير المرفوع الساكن في مثل قولك الزيدان ضربا
 فانه ضمير مرفوع ولكنه غير متحرك فلذلك لم يسكن اخر الفعل فاذا
 اتصل بهذا الفعل ضمير جماعي كزينا عفا كان بالواو وكان ما قبلها
 مضموما وانما ضم لانهم ضمير واحد واما شته حرف القلة بحركة ما قبله لما
 ثبت مراعاتها في قولك ضربني وضربنا فقصدوا ان يكون كاختيها

الضمير

قوله المصارع ما اشبه الاسم باحد حروف بايت قوله
 ما اشبه الاسم يدخل فيه الماضي لانهم يقولون زيد ضرب كما يقولون
 زيد يضرب **وقوله** باحد حروف بايت يخرج الماضي لانه لم يشبه
 الاسم بذلك وانما هي من خصايص المضارع **قوله** لوقوعه
 مشتركاً وتخصه بالسين او سوف تبيين للجهه التي بها اشبه
 الاسم الا ترى انك اذا قلت يضرب يصالح للجمال والاستقبال
 فاذا دخلت عليه السين او سوف قلت سيضرب فتخصم بعد ان كان
 مشتركاً شايعاً كما انك اذا قلت رجل فانه صالح لذات زيد وعمر
 فاذا قلت الرجل فادخلت الاسم عليه خصته بالمعهد ومنها
 بعد ان كان شايعاً فقد اشبه الاسم من حيث الشيع والتخصيص
 ولهذا المعنى من الشبه اعطي الاعراب والافعال اعراب فيه ليس لمعان
 تغور عليه كما في الاسماء فيكون اصلاً وانما اعرابه لشبهه لفظي
 على سبيل الاستحسان في الاصل بخلاف اعراب الاسماء الا ترى
 ان صيغ الافعال تدخل لتدل على المعاني المعتوه عليها بخلاف
 الاسماء فان صيغها واحده مع اختلاف معانيها **قوله** فالهمزة
 للمتكلم مفرد اتبين لمعاني حروف المضارعه واعلام بانها لا تكون
 كذلك الا باعتبار معانيها لان صور بعضها قد تكون في غير المضارع
 الا ترى انك اذا قلت اكرمت فان اوله همزة ولكنها ليست مع
 المتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب فلذلك لا يكون الفعل
 بها مضارعاً والنون له مع غيره فيدخل في ذلك الواحد المعظم لانه
 انما يتكلم عنه وعن غيره غالباً والتا للمخاطب والمونث والمونثين
 غيبة وهذا اولى من قولهم التا للمخاطب والمونث الغائب لانهم اذا
 ارادوا بالمونث المونث مطلقاً فهو باطل بقولهم النسايضين فان هذا

مكرر

مونت من غير تاء وان ارادوا بالمونث المفردة فهو باطل بقولهم
 المراتان تضربان فانه بالتا وليس لمفرد فثبت ان قولنا والتا
 للمخاطب والمونث والمونثين غيبه هو الوجه **قوله** للمخاطب
 يعني مطلقاً على اختلاف اجواله **قوله** واليا للغائب غيرها
 هذا ايضا او المحي الى من قولهم اليا للغائب لانهم ان ارادوا
 بالغائب الغائب المحض مطلقاً فهو منقوض بالمونث والمونثين
 وان ارادوا بالغائب الغائب المفرد فهو منقوض بقولك
 الرجال يضربان والرجال يضربون والنسايضين فانه باليا
 وليس بمفرد فثبت ان قولنا واليا للغائب غيرها اولى من
 ذلك **قوله** وحرف المضارعه مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه
 تبيين لحركة حرف المضارعه واصله الفتح لانها اخف الحركات
 ولان منها اليا وسكره الكسرة عليها وانما ضم القار الرباعي خوف
 التباسه بالثلاثي الا ترى انك اذا قلت في مضارع اضرب يضرب
 بالفتح وفي مضارع ضرب كذلك لم يعلم امضارع الثلاثي هو امضارع
 الرباعي وحق المضارع الرباعي بالضم اما لان الثلاثي هو الاصل والرباعي
 فرع جعل الاصل للاصل والفرع للفرع واما لان الرباعي اقل فجعل
 الضم للاقل لانه اثقل وترك الفتح للاكثر لانه اخف لئلا يكثرت الثقل
 لو اعطوا الكثير الضم ولا يورد على ما ذكرناه الا قولهم اهراق هو
 واستطاع يستطيع فجا حرف المضارعه مضموم مع ان الفعل اكثر
 من اربعة والمجواب عنه انه في الحقيقة رباعي على اصله وان اهراق
 هو اراق واستطاع هو اطاع فزيدت الهاء والسين على غير قياس فيقي
 الفعل على اصله الا ترى ان هذه النون ليست من ابيه الفعل مع ان
 المعنى على الرباعي فلذلك لم يعد بها **قوله** ولا يعرب من الفعل

قوله

غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مونت انها لم يعرب
 اذا لم اتصل نون التاكيد لانه لو اعرب على ما فعل النون لا يتسبى
 من هوله ولو اعرب على النون لكان اعرا باعلى ما اشبه للتوس
 وكان ذلك مانعا من اعرا به وانها لم يعرب اذا اتصل به نون جمع
 مونت لانه لو اعرب بالحركات كان على خلاف قياسه ولو اعرب
 بالنون لادى الى الجمع بين ضميرين او نونين مع مخالفة اخوانه
 فلذلك بني واعرا به رفع ونصب وجزم ولا يدخله جولا متناع
 معاني عوامل الجرفيه فجعل الجزم عوضا منه **قوله** فالصحيح
 المحرر عن ضمير بار مرفوع للتثنيه والجمع والمخاطب المونت
 بالضمه والفتحه لفظا والسكون مثل يفر ب مبنين لتفصيل انواع
 الافعال باعتبار الاعراب لان لفظه مختلف في انواعها كما اختلف
 في انواع الاسماء فتمى بحوتبينه في الاسماء وبين الالف للفظي والتفريدي
 في كل واحد منها السهولة امره فكل فعل صحيح مجرد عن ضمير
 بار مرفوع نرفعه بالضمه ونصبه بالفتحه وجزمه بالسكون
 كقولك هو يفر ب ولن يفر ب ولم يفر ب ولا يكون هذا الضمير البار
 المرفوع في المضارع الالف للتثنيه والجمع والمخاطب المونت وانما ذكر
 تبيننا لمجاله **قوله** والمنصل به ذلك بعني المتصل به بار ضمير
 المرفوع على اختلاف انواعه يرتفع بالنون وينصب ويجزم
 كقولك هما يفر بان وهن يفر بون وانت تفر بين ولن تفر بان
 تفر بان ولن تفر بى وكذلك الجزم وانما اعرب هذا بالنون لانه
 وافق صور التثنيه والجمع في الاسماء الا ترى ان قولك يفر بان
 وتفر بون مثل قولك ضار بان وضار بون واما تفر بين فليشبهه
 يفر بان ويفر بون من حيث جاء الضمير فيه بار مرفوع على فاشبهه

جملة

يفر بان

يفر بان ويفر بون فاجري مجراه **والمعتل** بالواو والياء بالضمه
 تعدوا والفتحه لفظا والحذف لانه استثقل فيه الضمه على الواو
 والياء لفظا كما ذكرنا في باب قاض في الاسماء ولم تستثقل الفتحة لفظا
 لفظا وانما كان الحذف في الجزم لانهم لا ثبت في كلامهم ان يجعلوا
 الجزم في غير هذا المحل حذف ما هو اخر المرفوع في مثل قولك
 يفر بان وفي مثل قولك يفر ب في حذف الضمه ولم يكن اخر هذه الالف
 علة ساكنها جعلوا اجزومه بحذفه **والمعتل** بالالف بالضمه والفتحه
 تعدوا على ما ذكرنا في باب عصار الحذف في الجزم على ما ذكرناه في
 المعتل بالواو والياء **قوله** ويرتفع اذا جرد عن الناصب الجازم
 مثل يقوم زيد هذا اقرب على المتعلم من قولهم ويرتفع اذا وقع مفعول
 الاسم لانه يرد اعتراضات مشكله وحتاج الى الجواب عنها
 مثل كاد زيد يقوم واوشك ان يجي واشباههما واذا عرف تجرده
 وفتح ولم يرد عليه اشكال **قوله** وينصب بان ولن واذا وكي
 الى اخرها ذكر النواصب جملة ثم اخذ يفصلها فلتكلم في التفصيل
 فان نصب متحدا بشرط ان لا يقع قبلها فعل علم ولا ظن وينصب جازما
 اذا وقع ما قبلها فعل ظن وهي فيما عدا ذلك غير ناصبه بل مخففة
 من الثقيله فمثال الاول قوله تعالى يريدون ان تخرجوا من النار
 ومثال الثاني كقولك ظننت ان يقوم ومثال الثالث علمت ان يستقوم
 وان لا يقوم وقال الله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا
 لانها بعد فعل العلم وقال الله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة بالرفع
 والنصب وسياتي بحصق المخففة من الثقيله وشرايطها في موضعها
ون تنصب مطلقا ومعناها في المستقبل مثل لا في المعنى الا انها
 اكد منها تقول لا ابرح فاذا اكدت قلت لن ابرح **واذن** تنصب

لما



بشرطين احدهما ان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها والآخر الثاني
ان يكون الفعل مستقبلا ومعناها الجواب والجزء تقول لمن
قال انا انك اذن احسن اليك فقوئك اذ لان احسن اليك
جواب لقوله انا انك وجزاؤه على انبائه فان فقد في معنى
شروط بطل النصب كقوئك انا ان احسن اليك فقد انتفيها
احد الشرطين وهو انتفاء الاعتماد لانه قد اعتمد ما بعد اذ اعلى ما
قبلها ومثال فقد ان الشرا الاخر كقوئك لمن محذوك اذا اظنك
كاذبا لا نصب لفقدان احد الشرطين وهو الاستقبال لان
اظنك في معنى الحال فان كان قبلها واو او فاما الوجهان الا
ان الالف اكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القران قال الله تعالى
واذن لا يلبثون ولا اذن لا يوتون وقد جاء واذن لا يلبثوا في غير
السبعة ووجهه ان الفعل مستقل مع فاعله من غير نظر الى حرف
العطف المعتمد **قوله** وكبي تنصب ومعناها السببية اي تدل
على ان ما قبلها سبب لما بعدها وقد اختلف هل هي ناصبه بنفسها
او باضمار ان والصحيح انها ناصبه لحصول الاتفاق على انها ناصبه في
مثل قولهم اسلمت لكي ادخل الجنة **قوله** وحتى تنصب الفعل بانها
ان لانها اعني الناصبه حرف جر فاد وقع الفعل بعدها وجب ان
يقدر اسمها ليصح دخولها عليه ولا يصح ذلك الا بدخول ان او ما اوصي
ولا يصح ما لانها لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مقدره ولا ينبغي ان
يكون كي لانها لم تثبت تقديرها وثبت تقديران ولانه يتعذر تقديرها
في مثل اسر حتى تغيب الشمس لفتياد المعنى فتعجب ان **قوله**
ومن شرا النصب ان يكون الفعل موقفا بالنظر الى ما قبله يعني انها
تنصب بشرط ان يكون الفعل موقفا الى ما قبله ولا يلزم

ان يكون

ان يكون موقفا عند الاخبار به الا ترى انك تقول سرت امي
حتى ادخل البلد اذا قصدت الاخبار عن الدخول المتوقع عند ذلك
السير ولم يتعرض لحصوله وانما قصدت الاخبار بالسير لدخول موقفا
فتبين ان المعنى كونه موقفا بالنظر الى ما قبله ويكون بمعنى كي
غالبا كقوئك اسلمت حتى ادخل الجنة ومعنى الى ان كقوئك اسير حتى
تغيب الشمس فان فقد شروط الاستقبال بطل النصب وصار حرف
ابتداء ويكون الفعل بعدها المقصود به الحال تحقيقا او حكاية فمثال
التحقيق قوئك سرت حتى ادخل البلد وانت في حال الدخول موقفا
مخرج عن الدخول الواقع ومثال الحكاية قوئك وقد سرت ودخلت
فيما مضى سرت حتى ادخل البلد امي اذا قصدت الاخبار عن تلك
الحالة الواقعة لغرض الحكاية لها واما اذا انتفى شرط الاستقبال
معها فلا بد ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها بخلاف حال الاستقبال
فان الامرين شايقان كانهم لما استعملوها حرف ابتداء ما بعدها
مستقلا في الاخبار به فارادوا ان يؤكدوا اتصالها بما قبلها بمعنى السببية
لما فقد الاتصال اللفظي ومثاله قولهم مرض حتى يرجونه فالفعل
ها هنا فعل حال وما قبلها سبب لما بعدها واستقامت المسئلة وكذلك
قولهم شربت الا بل حتى تجي البعير بحرطنه **قوله** ومن ثم امتنع كما
سير حتى ادخلها في الناقصه بالرفع لانك اذا جعلت الفعل حالا
وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وانقطعت الجملة عما قبلها واللام
في كان الناقصه فيبقى بغير خبر فيفسد معناها ولذلك امتنع اسرت
حتى ادخلها بالرفع لانك اذا جعلته فعل حال وجب ان يكون ما
قبلها سببا لما بعدها فيكون حاكما بوقوع المسبب شاكيا في وقوع
السبب لانك استفهمت عنه فاما اذا قلت كان سير حتى ادخلها

وقصدت التامه جاز الوجهان الرفع والنصب لانتفا مانع الرفع
 لانه انما كان منتعنا من حيث احتيج الى خبر فان كانت التامه لم يخرج
 الى خبر وكذلك اذا قلت اهم سار حتى يدخلها جاز الوجهان لانتفا
 مانع الرفع لانه انما استفهم عن السابور ولم يشك في السير تحصل
 السبب محققا فجاز الرفع لذلك بخلاف اسوت حتى تدخلها **قوله**
 ولا مكي في مثل قوبك اسلمت لا دخل المجهه ومعناها معنى كي ولذلك
 سميت لام كي وبسبب الفعل بعدها بتقدير ان على ما تقدم **قوله**
 ولا مكي لا مكي تاكيد بعد النفي لكان مثل قوله تعالى وما كان الله
 ليعذبهم لام المحو ولا مكي زايده للتوكيد ولا تدخل الا بعد نفي داخل على
 كان على ما ذكر مثل وما كان الله ليعذبهم ولفظها كلفظ لام
 كي ويفرق بينهما بان تلك للتعليل وهذه ليست للتعليل وبان
 هذه لو اسقطت لم يحتل المعنى المراد وتلك لو اسقطت احتل وبان
 هذه بعد نفي داخل على كان وتلك ليست كذلك **قوله** والفاشطين
 احدهما السببيه والثاني ان يكون قبلها الامرا والنهي والاستفهام
 او التمني او العرض الفانصب الفعل باضمار ان لانها لو نصبت بنفسها
 لنصبت في غير هذا الموضع ولها لم تنصب دل على ان الناصب غيرها
 ولانها نصب بقدر سوى ما تقدم من ان فاذا قلت الكرمي فاحسن اليك
 فالمعنى ليكون منك الكرام فاحسان مني وهو في تاويل المصدر
 لعطفه على المصدر المقدر قبله ولا يغدر الفعل مصدر الابان او ما
 اوكي وتعذر كي لتعذر وقوعها بعد الفا وتعذر ما لانها لا
 تجعل ظاهره فكيف تجعل مقدره معينه ان ولا يستقيم قول من عجم
 انه منصوب بالفا لما ذكرناه فان زعم ان ذلك شرط في النصب
 فلم يعلم في مثل يقوم زيد فا حسن اليه لغوات الشروط فليس يستقيم

او النعم

لانها

لانها لو كانت العاطفه لم تستقم لانها لا تكون عاطفه ناصبه الا
 على تاويلنا وان كانت فالسببيه فهي مع الجملة منقطعه عما قبلها
 فلا فرق بين ان تكون جملة انشايه او خبريه ولما ثبت من ان فا
 السببيه تدخل على الاسماء ايضا كقوله تعالى فانتم فيه سوا وشبهه
 ونواصب الافعال لا دخول لها في الاسماء لانتفا معناها فيها فثبت ان
 الفا لا عمل لها وان العامل ان المقدر **قوله** والواو بشرطين
 الجمعيه وان يكون قبلها مثل ذلك حكم الواو في ان التانصب بعونها
 بتقدير ان حكم الفا وزعم بعضهم انها الناصبه بنفسها والكلام
 معهم على نحو ما ذكر في الفا وان تكن في الواو السببيه وتقع الاوجه
 الستة تقول الكرمي واكرمك اي ليجمع الاكرواها ومنه قول الشاعر
 فقلت ادعي وا دعوان انوى لصوت ان ينادي د ا ع ي ا ت
 ولا ماكل السمك ونشرب اللبن وما ياتينا ونحدثنا وانا سوا وحدثنا
 وليت لي مالا وانفق منه والياتيني وحدثني **قوله** واوتصت بشرط
 معنى الى ان او تنصب اذا كان معناها الى ان وقال **قوله** سيبويه بمعنى
 الان والامر في ذلك قريب فان قلنا بمعنى الى ان فالكلام في النصب
 بتقدير ان بعدها على نحو الكلام في حتى واللام وان قلنا بمعنى الا فلا
 يقتضي الاسم فوجب تاويل المفعول بالمصدر ثم يجعل ذلك على ما
 تقدم **قوله** والعاطفه اذا كان المعطوف عليه اسما بشرط النصب
 بعد حرف العطف ان يكون المعطوف عليه اسما ليصح تقدير ان بعدها
 لانها التي يثبت تقديرها ناصبه على ما تقدم فوجب عند الحاجة
 الى التقدير ان بقدر ما ثبت تقديره كقوله كرمي قيامك وكخرج
 فتصعب لان التقدير وان خرج ليصح العطف على الاسم المتقدم بها
 بما يجانسه في الاسميه **قوله** ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفه

وتجب مع لافي اللام اما جواز اظهارها مع لام العاطفة فلغرض الفصل
بينهما وبين لام الجود من اول الامر واما وجوب مع العاطفة
فلغرض الفصل بينهما وبين عاطفة صريح الفعل من اول الامر واما
وجوب الاظهار مع لافي اللام فلا يتم لا يدخلون حروف الجر على
حروف النفي فلو لم يظهر وان هاهنا لوليت لام الجر لافي النفي
وانما لم يدخلوا حرف الجر على حرف النفي لان حرف النفي له صدر
الكلام وانما جوزوا دخوله لانه في جملة صلته لان مثلها في قوله
جاني الذي لا يخرج فلو حذف ان ووليتها حرف الجر كانت
كحذف حرف الجر عن الموصول وايلاية النفي في الصلة وذلك مستنع
واما بقیه المواضع التي نصب فيها الفعل بتقدير ان فلا يجوز اظهارها
في شي منها كحني واو والفا والواو ولوقلت اسلمت حتى ان اخل الجنة
او اكرمني فان اكرمك وشبهه لم يجوزوا انما التزموا حذفها في المواضع
المذكورة لقيام القويته الاله عليها على ما تقدم في تفصيلها مع
كون الحذف احصر فصارت هذه الحروف التي ينصب الفعل بعدها
بأقسامها ان على ثلثة اقسام قسم تجوز اظهارها وقسم تجب وقسم مستنع
فذكر الجائز والواجب فعلم ان ما عداهما هو المستنع **فصل في**
حذف لام الجوز الى اخرها لم يجوزوا مطلقا ووضعها لقلب معني المضارع ماضيا وشبهه
تقول لم بقم زيد ومعناه ما قام زيد في الماضي ولما مثلها في ذلك وقسم
بالاستعراق الى حيز وقتها اي الى حيز الكلام بها تقول ندم ولم ينفع
الندم فلا يلزم استعراق استغراق الندم الى حيز وقتها اي الى حيز
الكلام بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم كان معناه استعراق
ذلك الى وقت التكلم بها وخفي ايضا جواز حذف الفعل تقول خرجت
ولما اي ولما تخرج ولا تقول خرجت ولم كانهم جعلوا ما زاد عليها يتو

ط
الموصول

المحذوف

لع

المحذوف **ولام الامر** هي اللام المطلوب بها الفعل كقوله تعالى لنينق
ذوسعه من سعته ولا تكون الاجازة مختص بها ليس للمخاطب
الفاعل لان المخاطب الفاعل خص بصيغته الامر على ما سياتي وقد
جات اللام داخله على المخاطب الفاعل قليلا ومنها قوله تعالى
في قوله تعالى فذلك فليفرحوا وحذفها مع بقا لفظ المضارع مجزوا
بتقديرها شاذ كقوله محمد فقد تنسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
وهي مكسوة ايدا فاذا دخل عليها الفاء والواو وثم جازية الوجهان
كقوله تعالى ثم ليقتضوا اقتضهم وليوفوا نذرهم قري بهما جميعا
فالكسر على الاصل والاسكان طلبا للتخفيف كما اسكنوا باب كتف
فقالوا كتف ولا التي للنهي وهي المطلوب بها ترك الفعل كقوله تعالى
ولا تسرقوا ولا تكون الاجازة بخلاف التي لعجز النفي فان تلك لا عمل
لها في الفعل كقوله تعالى ما لكم لا ترمون بالله وتعرفها بايضا
التي لا طلب فيها **فصل** وكلم المجازاة ما يدخل على شئين فيجعل
الاول سببا للثاني كقولك ان تكرمني اكرمك ويسمى الاول شرط
والثاني جزا فان كان الفعلان مضارعين فليس فيهما الا الجزم
كقولك ان تكرمني اكرمك وان كان الاول مضارعا دون الثاني
فكذلك وان كان الثاني دون الاول فجاء برفعه الجزم اكثر
وقد جعل المبرد الرفع فيه شاذا كرفعه اذا كان الاول مضارعا
هو اذا كان مجردا عن الفا واما اذا جات الفاء لم يكن للشرطية
عمل ثم الجزا باعتبار الفاعل على ثلثة اقسام قسم تجب فيه دخولها
وقسم مستنع وقسم تجوز فيه الامران فاما ما مستنع فيه دخولها
فان يكون الجزا ماضيا لفظا او معني وقصد به الاستقبال بخول
حرف الشرط كقولك ان اكرمني اكرمك وان اكرمني لم اكرمك

ان اكرمتك

كانهم لما راوا الجواب يلزمون تأثير الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال
استغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني لم اكرمك لان قولك
لم اكرمك وان لم يكن ما ضيا لفظا فهو ما من معنى والشرط مؤثر فيه
الاستقبال فهو كالماضي سوا وانما قال بغيره ليجرح عنه الماضي
المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرم
اليوم فقد اكرمتك امسى فلزم خروجه ليرحل فيما لا يجوز فيه الفاوه
واجب فيه دخول الفا وانما واجب فيه دخول الفا لانه لا يستقيم
ان يكون للشرط فيه تأثير في معنى الاستقبال فيه لان الغرض به
الماضي المحقق كما وجب دخول الفاني الامر والنهي وغيرهما مما لا
يستقيم ان يكون للشرط فيه افاده في معنى الاستقبال فكذلك هذا
والتموافق فيه قد لفظا او تقدير امع الفاء وقد جاز قوله تعالى فان كان
قبضه فومن قبل فصدقت وان كان قبضه فومن دبر فكذلك بغير
قد لفظا والفا لازمه لما ذكرناه وانما ثبتت قد او قدرت لكون تبيينها
على تعذر تأثير الشرط بعدها لانها التحقق ان الشيء قد وقع والمشرط
متوقع مما متوقب ولا يستقيم تحقق انه قد وقع مع توقيه **قوله**
وان كان مضارعاً مثبتاً او منفيّاً بلا الى اخره وانما جاز الوجهان
لصحة تقدير تأثير الشرط فيهما وصحة نفي تأثيره وذلك ان المنفي بلا
ان اجريتها مجرى لن في اصل وضعها تعذر تأثير حروف الشرط
كما يتعذر مع لن والسين وسوف اذ لا يجتمع على الفعل حرفا استقبالا
فتعني بهذا التقدير دخول الفا وان قدرت لانه هذه مثلها في
قولك اريد ان لا تقوم لجمد النقي صح ان يكون لحرف الشرط
تأثير في الفعل مسمع دخول الفا كما نهم لها قصد والى نفي الفعل
الواقع بعد ان المصدر به جرد والاعنى معنى الاستقبال واستعملوها

لنفي

لنفي خاصة وكانت اولى من لن وما وان اما لن فلما فيها من
التأكيد فكان تجريد ما لا تاكيد فيه اقرب واما ما فلكونها للحال
واما ان فلكونها مشتركة او لكونها موافقة للفظ ان او لكونها مسمى
معنى ما فاما المضارع المثبت فان جعلته خبرا لمبتدأ محذوف
قد ر تأثير حروف الشرط فيه فيتعين دخول الفاقية وليس بالتأثير
لها يلزم من الاضمار من غير حاجة ومنه قراه حمزة ان تفصل احدهما
فتذكر احدهما الاخرى وهو قليل وان قدرته بنفسه هو الجواب
تحقق تأثير حروف الشرط فيه للاستقبال فتعني حذف الفا فذلك
جاز الامران في الموضوعين **قوله** والافالفا يعني وان لم يكن من القسم
الاول ولا الثاني فصعبي الفالتعذر تقدير تأثير الشرط في غيره
القسمين الاولين الواجب والجاز كالامر والنهي والجملة الاسمية
والجملة الفعلية الماضية المحققة والمستقبل بغير حروف الشرط كقولك
ان اكرمتني فاني اكرمك وان اكرمتني فسوف اكرمك وكذلك الراحل
عليه حروف الحال وكذلك ليس وعسى وان كانا فاعليني لتعذر
تأثير حروف الشرط اما ليس فلكونها لنفي الحال واما عسى فلخروجها
عن معنى الزمان او لخروجها معاً عن معنى الزمان ان لم
يقبل ان ليس لنفي الحال واما قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغضبون
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتقمون فلا استعما لهما المجرى الزمان
كقوله والليل اذا يغشى واما قوله عز وجل يعلم واذا اتلى عليهم
آياتنا بينات ما كان حجتهم فيحزون ان يكون كذلك ويجوز ان يكون لغرض
قسم محذوف كانه كال قيل والله كقوله تعالى وان اطعموهم انكم
لمشركون ولو لا ذلك لوجب دخول الفا لامتناع ان اكرمتني ساكرمك
وتعريفه لا تقدير القسم لم تجز **قوله** ونفي اذ امع الجملة الاسمية موضع

حرف

الفاعل كقوله تعالى اذا هم يقنطون معنى فهم يقنطون **قوله** وان مقدره
 بعد الامر النهي والاستفهام والنهي والغرض اذا قصد السببية الى
 اخرها اي تجزم ان مقدره بعد هذه الاشياء اذا قصر معناها وهو
 ان يكون الاول سببا للثاني فان لم يقصد السببية فلام تجزم لتعذر
 تقديرها فيرفع اما على الاستيناف كقولهم لا تذهب به تعلق عليه
 واما على الصفة كقوله تعالى فذهب لي من كرك ولبا يرنى واما على
 الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في حوضهم يلعبون وان ما صح تقديرها
 ان لم اعلم من ان هذه الامور الخمسة فيها معنى الطلب والطلب لا ينكح
 عن سبب حامل للطلب عليه فوجوده مسبب عنه فاذا كان ذلك مفهوما
 من الاوامر وذكر المسبب اغتت هذه القرينة عن ذكر حروف الشروط
 والسبب لما كانت تلك دالة عليهما ولذلك لم يقع الجزم في النبي
 لانه جرحه محض والاخبار لا يلزم ان يكون لتخصيل المسبب عن حامل
 قد يكون لغرض اطلاع على حسب المخاطب على ذلك خاصة ويجب
 عند اهل التحقيق ان يكون فعل الشرط على حسب القرينة في الاشياء
 والنهي فلا يجوز لا يكفر تدخل النار لان القرينة نفي الكفر فاذا قدر
 السبب كذلك صار التقدير فانك ان لا تكفر تدخل النار وهو
 فاسد وكذلك ولا تذن من الاسد ياكلك خلافا للكسائي فانه
 اجاز مثل ذلك اعتمادا منه على انضاح المعنى في مثله والاول
 اصوب **قوله مثال الامر وهو صيغة بطلب بها الفعل من**
 الفاعل المخاطب تحذف حروف المضارع وهذا احد ما سميته النجوى
 والاصوليون صيغة الامر ولا يعمون بصيغة الامر ما يدل على الطلب
 مطلقا وانما اردوا نوعا من صيغته وخصوه بهذا القلب لغيبته فيه
 وهو كل ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب تحذف حروف المضارع

والاول

تخرج

فتخرج ليفعل زيد كذا لانه ليس للفاعل المخاطب وتخرج لتفعل كذا
 لانه ليس تحذف حروف المضارع وان كان قولهم ليفعل كذا قليلا وكذلك
 القراء الشاذة في قوله تعالى فبذلك فلنفرحوها بالثا **قوله** وحكم اخره
 حكم المجزوم يعني انك تعامله معاملة المجزوم وان لم يكن مجزوما عند
 البصريين لزوال **قوله** مقتضى الاعراب فيه وهو حرف المضارع ولكن
 عاموه معاملة المجزوم في الصور لموافقة معنى ما فيه لام الامر ومضى
 توهم الحرفيون انه معرب ولذلك وجب ان يكون اضرابا بالاسكان
 وارم واعر واحش تحذف حروف العلة واضربا واضربوا واضربى تحذف النون
قوله فان كان بعده ساكن يعني انك اذا حذف حروف المضارع
 فلا يخلو اما ان يكون بعدها في المضارع ساكن وليس يرباعي او لافان
 كان الاول زدت همزة وصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن مضموم
 ان كان بعد الساكن ضمه رفعا لليس على تقدير الفتح وطلب الخفة
 بالاسماع على تقدير الكسر لانهم لو قالوا اقتل لالتبس بالمضارع ولو قالوا
 اقتل لكان مستقبلا وكسروها فيما سواه لانهم لو ضموه في مثل
 اضرب لالتبس بماضي الرباعي لما لم يسم فاعله ولو ضموا في مثل اعلم
 لالتبس بالمضارع ما لم يسم فاعله ولو فتحوا في اضرب لالتبس بالامر
 من الرباعي ولو فتحوا في اول اعلم لالتبس بالمضارع الرباعي فتعيب الكسر
 فان كان رباعيا بالهمزة وهو الذي قصد بقوله رباعي في مثل قولك تعلم
 وترسل جاوبا بالهمزة المحذوفه من المضارع لزوال المقتضى المحذوفها
 الا ترى ان اصل قولك تعلم وترسل نوع علم وترسل كما تقول دحرج
 تخرج لان حروف المضارع هي حروف الماضي بعد حروف المضارع وانما
 حذفوها تخفيفا في المضارع لان منها اعلم وارسل واصل العلم والارسل
 فكلهوا اختراع الهمزة في كنهه فحذفوا الثانية تخفيفا ثم اجروا حروف

الآري

المضارع مجزأ واحدا لأنه باب واحد فلما حذفوا حرف المضارع لم يبق
 صيغة الاموزال موجب حذف هذه الهمزة فوجب الاسان بها مفتوح
 مقطوعه اجرا للكل على اصلها مع انهم لو لم يرد وبها لاقتضا ان
 يردوا غيرهما مثلها لانهم لو كسروها لا لتبس بالثلاثي الا ترى انهم
 لو قالوا من ضرب يضرب يضرب بكسر الهمزة لم يعلم من اضرب هوام
 من ضرب ولا وجه للضم لما تقدم والذي يدل على انهم انما اتوا بهذه
 الهمزة لزوال المقنضي لحذفها محذوف بها في صيغة الامر من تزييد وتزيد
 وتزيي وان لم يكن بعد حرف المضارع ساكن لانه لو كان الاينان بها
 لغرض النطق بالساکن لم يكن الاينان بها في ذلك معنى فان لم يكن
 بعده ساكن نطق به على ما هو عليه لاستغناء بهم عن الهمزة لتحرره
 على ابي وجه كان من صحيح او معتل في مثل قولك من يدخرج دخرج
 وقولك من تتعلم تعلم ومن تبقى وتبقى وتبقى في رقة وره والترصوها السكت
 في مثل ذلك اذا وقفوا لما يلزمهم لو لم ياتوا بها من الاينان ساكن
 او الوقف على متحرك **فعل مالم يسم فاعله هو ما حذف فاعله**
 الى اخره كل فعل حذف فاعله فهو فعل مالم يسم فاعله وقد تقدم
 ما يفهم مقام الفاعل وهو الذي يسمى مفعول مالم يسم فاعله والغرض
 هاهنا ذكر ما يلزمه عند بنايه للمفعول فان كان ما ضموا اوله وكسر
 ما قبل اخره كقولك ضرب وقيل ودخرج وانما ضموا اوله لينبهوا
 على انه من قبيل هذه الصيغ اذ لو اقتصر على الكسر لم يرد في مثل
 علم ولو اقتصر على الضم لا لتبس في باب العلم بالمضارع لو قالوا
 اعلم فتبين فابده الضم والكسر معا **قوله** ويضم الثالث مع الهمزة
 والثاني مع التاخر حرف اللبس يعني ان نحو انطلق واقتدر واستمخج
 اذا بني لذلك ضم ما بعد الساكن مع الهمزة من فيقال انطلق واقتدر

من التغيير

والسخر

واستخرج لانهم لو اقتصر على ضم الهمزة وهي همزة وصل حذف
 في الدرج لا لتبس حينئذ بصيغة الامر في مثل قولك الا استخرج
 فضموا ما بعد الساكن ليرتفع هذا الالساس وكذلك ضموا ما بعد التا
 في مثل تعلم وتجاهل لانهم لو اقتصر على ضم التا فقالوا افعل وتجاهل
 لا لتبس تعلم بصيغة مضارع علمت ولا لتبس تجاهل بصيغة مضارع جاهلت
قوله ومعتل العين الى اخره يعني ان ما اعتك عينه من الثلاثي الما
 نحو قال وباع فقيه ثلاث لغات قيل ويبيع ويصط انصحا وقيل ويبيع بالاشمام
 وهو يصيح وقول ويوع بالواو وهو قليل فاما الياء فلان اصله يبع فكروها
 الكسرة على الياء بعد الضم فاسكنوها فلم يكن بقاؤها ساكنه مع ضم
 ما قبلها فكان الاولى تغيير الحركه لا تغيير الحرف لانه اقل تغييرا ولانه
 اخف ثم حملوا قيل عليه لانها من باب واحد فان قلب الواو الى
 الياء اولي من قلب الياء الى الواو وقد علم بذلك ضعف لغه قول ويوع لانها
 حملوا الاخف على الاثقل واما الاشمام فلا يزدان بان الاصل الضم في اذيل
 هذه الافعال **قوله** ومثله باب اختيار وابعد الى اخره يعني ان
 اتعمل وانفعل المعتل العين اذا ضم ما بعد الساكن وهو ما قبل حرف
 العله وكسر ما قبل الاخر في هذا البناء اصل قولك في اختيار
 اختيروني انعيد انعيد فعلم ان يرو ويبد مماثل لقولك يبع في اقتضائه
 ثلاث اللغات المذكورة فوجب ان يجرى معها دون قولك استعمل
 وافعل في مثل استجار واقام لان ما قبل حرف العله فيها ساكن
 في الاصل والضم قبل الساكن فلم يكن مثل يبع في اصله وانما هي بالكسرة
 قبلها ساكن وتلك يا مكسورة قبلها ضم فافترا وحكم الياء المكسورة
 اذا سكن ما قبلها وكانت مما يجعل لاجلها ان يسكن ويلقى حركتها
 على ما قبلها ولذلك وجب ان يقال استخبر واقم لغه واحده اذا

في اللغات

لاصلها

لم يوجد فيه مقتضى تلك اللغات **قوله** وان كان مضارعا الى اخره
 لا يتم لو اقتصر على الفتح فيما قبل الاخر لم يقد في مثل تعلم ولو اقتصر
 على الضم لم يقد في مثل يخرج **قوله** وممثل العيني في قال وباع وغيره
 من جميع الباب سلب فيه العيني الفاعل لانها تتحرك وما قبلها مفتوح
 او في حكم المفتوح فيجب قلبها الفاعل وكذلك معتل الالام واما معتل
 الفاعل فتكون فيه واو بكل حال سواء كانت يا فيما سمي فاعله او لا
 واو او سوا كانت محذوفه فيما سمي فاعله او ثابتة فذلك تقول
 في بياس يوس وفي يوخل يوخل وفي يعد ويبي يوعد ويوي **المتعدي**
وغير المتعدي والمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير
 المتعدي بخلافه كقعد لان المعاني انقسمت قسمين قسم لا تعلق
 له بغير من قام به وقسم يتعلق لنفسه فما تعلق لنفسه فهو
 المتعدي كضرب وقتل فانه لا يعقل ضرب الا بمتعلق ويستلزم
 المتعلق فهذا الضرب هو المتعدي فاذا ذكر ذلك المتعلق سمي بمفعولا
 به وما يعقل من غير متعلق كقام وقعد واخر واصفر فهو الذي سمي
 غير متعدي **ثم** المتعدي قد يتعلق بواحد فيسمى متعديا الى واحد كضرب
 وقد يتعلق باثنين فيسمى متعديا الى اثنين كما عطا وعلم الا ترى
 ان الاعطاء يتعلق باعتبار عقليته بامرئين احدهما المعطى والاخر
 الشيء الذي يعطاه ولو رفعت عن الذهن تعلقه بهما او باحدهما
 لم يعقل الاعطاء وكذلك علم بمعنى علم النسبه فابنه يتعلق بمنسوب
 ومنسوب اليه لان ذلك من معقول النسب وقد يتعلق بثلاثة كاعلم
 واري الا ترى ان اعلم يتعدي بالهمزة عن علم المتعدي الى اثنين وزياده
 هذه الهمزة توجب للفعل المعنى الذي وضعت له زياده مفعول هو
 في المعنى مستعمل فيام ذلك الفعل به فاذا قلت اعلمت زيدا معناه

المتعدي

وهو

زيد اعلمها وقد علم ان العلم يتعدي الى مفعولين فقد صار باعتبار
 الهمزة يتعلق با مصير وباعتبار العلم يتعلق بنفسه ومنسوب
 اليه فصار تعلقه بثلاثة وكذلك اري من اري بمعنى علم وهذا التعلق
 متعديان الى ثلثة من غير اشكال وقد اجاز الاخفش اطننت واحسبت
 واخلت وازعمت فحسبها عند القائلين بها حكم اعلم واري واما ابنا وينا
 واخبر واخبر وحدث فقد ذكرها النحويون في باب المتعدي الى ثلثة وهي
 في التحقيق متعدية الى واحد ولكنها لما استلزم معنى الاعلام اجرت
 مجراه لان الاخبار المستقيم انها يكون عن علم او طن والتحقق ان ابنا
 يتعلق بثلاث لان الفعل نفس البناء ولا يتعلق بنفسه الا ترى انك
 اذا قلت ابناته نيا او اخبرته خيرا او حدثته حديثا كان منصوبا
 على المصدر فاذا ذكرت خصوصية ذلك البناء واخبر فقلت زيدا قابها
 او عمرا منطلقا لم يخرج عن كونه مصدرا كما اذا قلت فعد القرفصا
 كان مصدرا مثله في تعدت فعودا بخلاف اعلم فان المفعول الثاني
 والثالث ليسا نفس الاعلام ولا العلم بل متعلق العلم فان قيل قولك
 فمقتضى ذلك ان يحكى ما حصل محل المصدر كما يحكى ما وقع بعد القول في
 قولك قلت زيد قائم ولما لم يحكى دل على انه ليس من قبيل ما وقع موقع
 المصدر فالجواب انه انما يحكى ما وقع بعد القول من جهة انه تعلق
 ويراى به نفس اللفظ فصار حاصله راجعا الى معنى الحكاية اذا المراد
 تلفظت بهذا اللفظ فلو عدل عن ذلك لكان كذا بالانزى انه اذا استعمل
 بمعنى القول النفسى جرى على هذا التوضيح فتقول افعول زيدا منطلقا
 فتصبهما فكذلك ما وقع من المفعول الثاني والثالث بعد ابنا وينا
 واخبر واخبر لان ابنا واخبار لا يراى بها الا المعنى لا اللفظ فلما كان
 كذلك اجري مجرى القول المراد به المعنى لفقدان قصد الحكاية وسماها

وهذان

التعويون مفعولا ثانيا وثالثا على طريق المسامحة لهما ذكرناه وهذه
 المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كفعول اعطيت يعني ان شئت ذكرته
 مفردا وان شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده فتقول اعطيت ولا تذكر ما
 بعده كما تقول اعطيت ولا تذكر ما بعده وتقول اعطيت عمرا منطلقا ولا تذكر
 ما قبله كما تقول اعطيت ثوبا ولا تذكر من اعطيته واما المفعول
 الثاني والثالث فكيف عولي علمت يعني انك اذا ذكرت احدهما فلا بد من
 ذكر الاخر فان تركتهما معا ساء في المعنى مفعولا علمت وانما وجب
 عند ذكر احدهما ذكر الاخر لانها في المعنى كالمتبند او المحرر فكما انه لا بد
 من المتبند عند ذكر المحرر ومن ذكر المحرر عند ذكر المتبند فكذلك هذا الخلاق
 مفعولي اعطيت لانه لا يربط بينهما فلم يلزم من ذكر احدهما ذكر الاخر
 وكان الاول منهما كالمفعول الاول في علمت والثاني منهما كالثاني

والسالك معاني اعلمت افعال القلوب طنت

وحسبت الى اخرها تدخل على الجملة الاسمية لسان ما هي عليه لان النسبة
 قد تكون عن علم وقد تكون عن ظن فاذا قصدت بيان انها عن علم قلت
 علمت وخوه وان قصدت انها عن ظن قلت ظننت وخوه فبين علمت ان
 النسبة عن يقين في عرض المتكلم وتبين بطنت ان النسبة عن ظن فتبين
 الجزبين لانها متعلقان لهما كما تنصب باعطيت وخوه المفعولين
 وقد اختصت هذه خصا بصر **منها** انها اذا ذكر في احد المفعولين فلا
 بد من ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت لانها في المعنى على ما كانا عليه من
 منسوب ومنسوب اليه فلما اقتصر على احدهما لا ختل المعنى بخلاف باب
 اعطيت فان مفعوليهما ليسا منسوبا ومنسوبا اليه فلذلك جار ذكر
 احدهما وترك الاخر **ومنها** انه يجوز فيها الالف اذا توسطت
 او تاخرت لانك اذا الغيت استعمل الجران كلاما وكان ذكرها كذكر

عند ذكر

عند م

الظروف

الظروف في المعنى فاذا قلت زيد طنتت قايم فكذلك قلت زيد في طني قايم
 واذا قلت زيد قايم طنتت فكذلك قلت زيد قايم في طني بخلاف باب اعطيت
 لان مفعوليهما لا يستقلان كلاما لتعذر النسبة بينهما **قوله** اذا تو
 او تاخرت تشبهها على انها اذا تقدمت اعلمت لغونها بالتقديم واما اذا
 توسطت او تاخرت ضعفت فاجزئتها الوجه الاخر وقد نقل جوار
 حوا اللفاع تقدمها وهو ضعيف ولا يستدل بمثل قولهم علمت ان زيد
 لقايم فان بعد من باب التعليق لان باب الالف **ومنها** انها تعلق
 ومعنى التعليق ان يمنع اعمالها لعارض لزمها بخلاف الالف فان معناها
 انه يجوز ترك اعمالها واعمالها لعارض وهو التوسط او التأخر فاذا وقع
 بعدها حرف الاستفهام كقولك علمت ان زيد عندك ام عمر وعلقت اي امنتع
 اعمالها لان ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده وان كان في المعنى مرادا
 ومعناه علمت احدهما بعينه عندك مبهما لان المعنى علمت جواب ذلك
 وجواب ذلك انها يكون بالمتعين وكذلك علمت ما زيد بقايم لان ما قبل
 التقي لا يعمل فيما بعده وان كان المعنى علمت زيد ليس بقايم وكذلك اذا قلت م
 علمت لزيد منطلق لان ما قبل لام الابتداء لا يعمل فيما بعدها وان كان
 المعنى علمت زيد منطلقا ولا يرد على ذلك علمت ان زيد قايم بالكتسب لانه
 امكن اعمالها يجعلها المفتوحة فيكون مفعولا في موضع نصب فلا يعمل
 الى التعليق مع امكان الاعمال والتقديم كما لا تعلق في علمت زيد
 منطلقا لان امكان الاعمال مع التقديم وقد اختلف في تقدير علمت ان
 زيد منطلق فالأكثر على انها باسمها وخبرها قد سدت مسد المفعولين
 لان المعنى يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه وذلك حاصل وقال بعضهم
 بل المفعول الثاني محذوف فاذا قلت علمت ان زيد منطلقا بالتقدير
 علمت انطلاقة حاصله ولكنه حذف للعلم به وهذا رأي الاخفش والزمخري

ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشي واحد
 مثل علمتني منطلقا اي علمت نفسي وعلمتك فعلت كذا اي علمت نفسك
 ومنه لقرار يتنا مع رسول الله صلى الله عليه واله وسائر خلق غيره
 من الافعال فانه اذا كان كذلك عدلوا في المفعول عن المضم الى لفظ
 النفس مضافا الى ذلك المضم كقولك ضربت نفسي وضربت نفسك
 وانما ابدلوا المفعول بلفظ النفس في غير افعال القلوب لما تقررت
 المعتاد من ان فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا وانما يتعلق بغيره
 فلو قالوا ضربتني وضربتك لسبق الفهم الى ما هو الغالب من المفاهيم
 بينهما ولم تقو حركه المضم اذ اعد لهذا الالتباس مع قيام هذا الغالب
 فابدلوا المفعول بلفظ النفس ايدانا بالعدول عن ذلك الغالب
 بخلاف علمت وظننت فانه ليس الغالب فيها التغير بل علم الانسان
 بصفات نفسه وطمه اياها اكثر وكان ذلك الغالب الذي غيره
 الاصل لاجله منتفيا فحوت هذه على اصلها في استعمال المضمرات
 في محالها من غير تعيين لها و قد جاء في عدوتني فاجري من علمتني
 كقوله **...** لعدوتني عن ضربتين عدوتني وعمي الا في مني مخرج
 وهو على خلاف القياس المقدر وان كان جازا على القياس الا صلي
قوله وليعصها معنى اخر الى اخره قد تقررت ان تعدي الافعال انما
 كان باعتبار معانيها فعلم ان هذه الافعال انما تعدت الى مفعول
 باعتبار ان معانيها يقتضي مسبويا اليه فاذا استعملت بعضها على معنى
 اخر لا يقتضي الا متعلقا واحدا وجب ان يكون مما يتعدى الى واحد
 فظننت اذا استعملت بمعنى التهمت لا تقتضي الا متعلقا واحدا فوجب
 ان تخرج مما نحن فيه الى ما يتعدى الى واحد وعلمت الشيء بمعنى علمته
 في نفسه كذلك ورايته بمعنى ابرته يعني ووجدت الضال بمعنى اصبها

كذلك

كذلك الافعال الناقصة ما وضع لتقدير الفاعل على صفة لانها
 كلها اشتركت في ان وضعها على ان ينسب الى الفاعل باعتبار صفة له فلذلك
 لم يكن بد من الخبر والاقول مقتضى وضعها ولم يذكر سببويه منها الا
 كان وصار وعاد ام وليس ثم قال وما كان نحو من الفعل مما لا
 يستغنى عن الخبر بجبي مما وضع لتقدير الفاعل على صفة **قوله** وقد جاء
 حاجات حاجتك يعني وقد استعمل جاني بهذا المعنى لان المعنى اثبات
 حصول الفاعل على معنى ما ذكر من صوابا فان جعلت ما نافية وجب ان
 يكون ذلك الشيء مقدما ذكره ليكون المعنى نفى ان يكون ذلك على قدر
 حاجة المخاطب كما لو كان محتاجا الى عوارض فطلب منه لذلك كليل
 صبره فقال ما حاجات حاجتك يعني لم تحصل هذه على القدر المحتاج
 اليه وان جعلت ما استفهامية كان في حاجات ضمير يعود عليها وضح
 ثابته للاخبار عنه بالحاجة كقولهم من كانت امك فيكون المعنى
 انه احتاج من شيء الى مقدار مخصوص لم يتبين له مقدار فيسأل
 عن تحقيقه باعتبار مقداره فكانه قال اي شيء حصل باعتبار حاجتك
 وقعت كانه حربه الضمير في تعدت للشبهة لانهم يقولون ارفع شؤني
 حتى تعدت كانه حربه اي صارت **قوله** يدخل على الجملة الاسمية الاعطاء
 الخبر حكم معناها تقرير لما تقدم وتبيين لمعنى تلك الصفة في انها تحصل
 للفاعل على حسب معنى ذلك الفعل من اثبات او نفي او صيرورة او باعتبار
 زمان مخصوص على ما سياتي في وقوع الاول ويسمى اسمها وينصب الثاني
 ويسمى خبرها ثم بشرح بين معانيها باعتبار استعمالها فيما يثبت له
 وتي غيره وهو التمام ان كان لها **فقال** فكان تكون ناقصة فقدم ما اليها
 له ثم بين معانيها وهو ثبوت خبرها لفاعلها ماضيا ثم الماضي بعد ذلك
 على ضميرين احدهما ان يقصد الروام كقوله تعالى وكان الله سمعا بصيرا

١٥٣

والثاني ان يقصد الاقطاع كقول الفقير كان لي مال ويكون
بمعنى صار ويكون فيها ضمير النشأ وهذه التي فيها ضمير النشأ هي من
الناقصة في التحقيق الا انه يشترط ان يكون مرفوعها ضمير الخبر
فلا يكون خبرها الاجرله ولا يكون فيها ضمير عايد الى المستأقلى المرفوع
انفردت بهذه الصفات جعلت قسما براسه تقريبا على المبتدئ
وتكون تامه فثبتت على مرفوعها وهن لبست من هذا الباب لان
مدلولها معنى ينسب الى فاعلها من غير تقييد كأنه قال **مدلولها**
كقوله تعالى ان كان ذو عسره وسميت تامه لاستغنا بها عن الخبر
كما سميت افعال هذا الباب ناقصة لاحتياجها الى الخبر ويكون
زايده وهي التي يكون وجودها وعدمها لاجل بالمعنى الاصلي كقولهم
لم يوجد كان مثلهم وشبهه وقد قيل ان قوله تعالى لمن كان له قلب
يتوجه على الخمسة وصار بمعنى الانتقال اي انتقل الفاعل الى تلك
الصفة وقد يكون انتقالا باعتبار الحقايق كقولك صار الطين خروفا
وقد يكون باعتبار المعوارض كقولك صار زيد الى عمره واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها يعني انها تدخل لتفيد ان
هذا الخبر لهذا الفاعل في هذه الاوقات الخاصة التي هي الصباح
والمسي والضحى وتكون تامه بمعنى دخل في الصباح والمساء والضحى
فلا يحتاج الى منصوب كقولك اصبحنا وامسينا واضحينا اي حصلنا
في هذه الاوقات وبمعنى صار وقد تقدم **قوله** وظل ويات لاقترا
مضمون الجملة بروقتيهما كما هو تقدم في اصبح وامسى واضحى فظل
باعتبار النهار ويات باعتبار الليل واذا قلت ظل زيد سايرا اي ثبت
له ذلك في جميع نهاره ويات زيد سايرا اي ثبت له ذلك في جميع ليله
وبمعنى صار قد تقدم **قوله** وما زال وما قتي وما انفك وما برح الاستمرار

على
فوصار زيد عينا وقد يكون باعتبار العاقل المأمور

ان دخلنا

سايرا

خبرها

خبرها لفاعلها مذكوله يعني ان معناها ان هذا حاصل للفاعل على سبيل
الاستمرار هو كان قابلا له في المعتاد لانه لا يفهم من قول القائل ما زال
زيد امرا انه كان كذلك في اول وجوده ويلزمها النفي فيقال ما
زال زيد امرا وكذلك باقها لان معناها نفي فلو استعملت من
غير النفي لاسعفت المعنى فلما دخل النفي على النفي صار المعنى لاثبات
وكان النفي على النفي مقصودا في افادته الاثبات وانه ما انتفى لانه
اذا ثبت ولم يتنف استمر وهو المقصود بمعناها بخلاف مبدئ الثبوت
فانه لا يلزم منه الاستمرار وقد غلط في قوله في قوله **قوله**
خارج ما يتفق الامناخه على الحسيف او يرمي بها بلدا قفرا
اذ لا يقال كان زيدا الا عاها فهذه اجدر واجب بانه لم يخبر الا بقوله
على الحسيف فيكون المعنى انها استمر على الحسيف وهو اسو الاحوال
في كل حال الا في حال كونها مناخه فيكون مثل قولك لا يزال زيد يتجأ
الا ما شيا فعلى هذا تكون الاناخذة بمعنى امر اك الابل من قولهم
بخ عند قصد ان اخته وعلى الحسيف يتعلق بمحذوف لانه الخبر
ويكون نصب مناخه على انه حال لا خبر والاسماء مفرع كما
تقول ما جيت الاركاب ويضعف من جهة ان عامله طرق مناخ
عنه فيكون مثل قولك زيد قابلا في الدار وهو ضعيف وعلى
القول المردود يكون الحسيف متعلقا بمناخه اما على معنى ان
اناختها على عوض من اناختها على الارض كقولهم **قوله**
وخيل قد ذلت لها خيل تحية بينهم ضربت وجميع
واما على معنى الالتزام والاهانه والاذلال كما تقول انختها على كذا
اي الزمته اياه **قوله** وما دام لوقت امر مده سوف خبرها
لفاعلها فاذا قلت اكرمتك مادمت قائما فمعناه ذكر توقيت

على

قوله

الاحكام بثبوت الخبر لها اذا الفاعل ومن ثم احتاج الى كلام
 لانه ظرفا والظرف فصله فلا بد معه من كلام من جمله اسميه
 او فعليه لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات **قوله** وليس
 لثبوت مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا فاذا قلت ليس زيد عاتما
 فصعنا حصول هذه الصفة منتفية عن هذا الفاعل ثم اختلف
 نقل مقتضى وضعها في نفي الحال خاصة او الاطلاق واكثرهم انها نفي
 الحال ثم **يشوع** يذكر احكام هذه الاخبار باعتبار التقديم
 واثنا خبر **فقال** ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها
 ولا اشكال في ذلك اذ ليس الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما
 عامله فعل واما تقديم الاخبار عليها انفسها فهي في ذلك على ثلثة
 اقسام قسم تجوز وهو من كان الى راجح يعني باعتبار الترتيب
 المتقدم لانها افعال مرتجة ولا مانع في جاز تقديم المنصوب عليها
 كغيرها من المنصوبات وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما وما في
 اوله ما قد يكون نافية في مثل ما يروح فيكون المانع ما يلزم من
 تقديم ما في حيز النفي عليه وقد يكون مصدرية وهي في ما دام
 خاصة فتمتنع لها يلزم من تقديم ما في حيز الصلة على الوصول واختلف
 ابن كيسان في غير ما دام ما اوله ما فلا يكون الا التاخير وراى انه
 لما امتزج مع الفعل وصار بمعنى الثبوت صار كأنه بمعنى ثبت فلا
 نفي محقق فيلزم تقديم ما في حيزه عليه واما ما دام فلم يخالف
 لتحقق معنى المصدرية وقسم مختلف فيه وهو ليس فمن راعى
 الفعلية فيه جاز التقديم ومن راعى معنى النفي فيه منع التقديم
 والصحيح الاول لما ثبت في مثل قوله نع الا يوم ياتيهم ليس مقدوما
 عنهم واذ تقدم معمول العامل جاز تقديم العامل ايضا والله اعلم

الفعال

انفعال المقاربة ما وضع له خبر رجا او حصولا او اخذا
 فيه هذه الافعال في التحقيق مع اخوات كان وذلك لانها تقرب
 الفاعل على صفة على سبيل المقاربة من رجا او حصول او اخذ
 فيه فتدخل على المبتدأ والخبر لا عطا الخبر حكم معناها من مقاربه
 مخصوصه وانما يرب لها لا التزامهم في خبرها ان يكون فعلا ماضيا
 لغرض وقد جاز قوله فانت الى فهم وما كرت ايما وكه مثلها فاقربها وهي
 على الاصل فالاول يعني الموضوع للمرجاع عسى وهو غير متصرف
 لتضمنه معنى الانشأ فاشبهه الحرف من حيث انه معاني الانشأ
 اصلها ان تكون بالحروف واستعمالها على ضربين احدهما ان
 تقول عسى زيد ان تخرج فتذكر لها مرفوعا ومنصوبا ويشترط في
 منصوبها ان تكون ان مع الفعل وانما التزموا فيها ان مع الفعل
 تنجز معناها في الترجي لانه لا يكون الا في المستقبل فقصد وان
 يعبروا عنه بما يباينه والثاني ان تقول عسى ان تخرج زيد فتجعل
 ما كان منصوبا في موضع رفع وتستغني عن المرفوع كما استغنوا
 في قولهم علمت ان زيد اقايم عن الخبر من حيث الشمل على المقصود
 من منسوب ومنسوب اليه ومن قال في علمت ان الخبر محذوف
 فلا يبعد ان يقول مثله ها هنا واما اذا وقع الفاعل مضرا فتقوم
 مافيه من الخلاف في المضمرات **قوله** وقد تحذف ان تشبهها لها
 بكاد لمتشابهتها لها في باب المقاربة كما تشبهت كاد بها في جواز
 ادخال ان والثاني كاد يعني الثاني من الثلثة الاول وهو ما كان
 لدنو الخبر على سبيل الحصول فتقول كادت الشمس تغرب تريد
 ان دنوها قد حصل والتزم في منصوبها ان يكون فعل حال تقديرها
 بتقصيه معناها من مقاربه الحصول **قوله** واذا دخل النفي على كاد

تصغير

المضمر

تقريب

فهي كالافعال على الاصح اختلف الناس في كاد اذا دخل عليها
النفي فقال قوم يكون معناها الاثبات ما ضيا كان او مستقبلا
مستقبلا وقال قوم يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال وقال قوم هو كالأفعال وهو الصحيح والذي
يرون عليه علمنا بان كل فعل لم يدخل عليه حرف نفي فعناه
على حسب ما وضع فاذا دخل عليه النفي كان نفيًا لذلك المعنى
عمن نسب اليه وهذا معلوم من لغتهم فوجب ان يندرج كاد
في هذا الامر العام المعلوم من لغتهم وشبهه من قال ان
الاثبات اما في الماضي فعوله تعالى قد جوهها وما كادوا يفعلون
وقد جوهوا اما في المستقبل فتحطية الكه لستعرا اذا الروم في قوله
اذ اعبر البحر المحيين لم يكدر رسيس الهوى من حب ميم يروح
فلولا انهم فهموا ان المعنى الاثبات فيودي الى ان المعنى ان رسيس
الهوى يروح اي يزول ولكن بعد طول لم يكن لحيثهم اياه معنى
وليس ما احتجوا به بشي اما قوله تعالى وما كادوا يفعلون فعلى
معنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا قبل الذبح والذي يفرح ما سبق
من تعينهم في قولهم اتخذنا ههنا وقوله ادع لنا ربك بدين لنا
ما هي وادع لنا ربك بدين لنا ما لو انها ان البقر تشابه علينا وهذا
التعنت د اب من لا يفعل ولا يقارب ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا
ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله لانه قد يلتي من ذلك دابه الى الفعل
ولولا ما دل على الذبح من قوله تعالى قد جوهها وشبهه لم يفهم من
نفي الفعل الا نفي المقاربه ثم لا ينكرون ان العرف في ذلك يجري على نحو
ذلك في المعنى فاذا قيل ما كاد زيد يسافر معناه ما فر بعد ان لم
يقارب ذلك وهو الذي غرهم حتى توهموا انه صار للاثبات واما قول

الشاعر

الشاعر لم يكدر رسيس الهوى فلا ينبغي ان يحمل على الغلط
الا ترى ان قوله تعالى او كظلمات في تحرجي بعيناه موج من
فوقه موج من فوقه سحاب طلحات بعضها فوق بعض اذا
اخرج يده لم يكدر يراها ولم يحمل هذا على معنى انه يراها لفسد
المعنى ويكون مثل قولك ظلمه عظيمه ليس فوقها ظلمه لشدتها
اذا اخرج الانسان يده يراها وهذا ظاهر الفساد فوجب حمل
على نفي المقاربه اي اذا اخرج يده لم يقاربها وديتها وهذا الابع
من نفي نفس الرويه لانه اذا سعت المقاربه للرويه كانت الرويه
ابعد واما قول ذي الرمة فلا ينبغي ان تخطى بل تحمل قول ذي الرمة
على هذا المعنى فيكون قصده انه اذا عبر البحر المحيين لم يقارب حتى
التعبير وهو ابلغ من نفي التعبير لانه اذا اتقى مقاربه التعبير كان
التعبير ابعد ومن خطاه فذهب مذهب من استدل بقوله في
انها للاثبات والذليل على الجميع ياهض واما من فرق بين
الماضي والمستقبل فلما راه من قوته في قوله تعالى وما كادوا
يفعلون وبعده في قوله تعالى لم يكدر يراها وقد اورد عليهم ان قوله
تعالى لم يكدر يراها بمعنى ما كاد فيلزم مهم ان يكون للاثبات وفيه
فساد المعنى المتقدم ولا يلزم ذلك لانه في سياق الشرط وما
في سياق الشرط معناه الاستقبال وان كان قبله بمعنى المطلق
فبطل ايراد ذلك عليهم فتبين انه داخل فيما قصده من المستقبل
قوله والثالث جعل وطفق وكرب واخذ يعني الثالث مما هو
لربو الخبر على سبيل الاخذ الا ترى انك اذا قلت جعل زيد يقول
فمعنا اخذ في القول **قوله** وهي مثل كاد يعني في الاستعمال بالفعل
المضارع من غير ان **قوله** في او شك وهي مثل عسى وكاد يعني

١٠٩



بزيد وقيل بالالتعديه كان اكرم مثل قولهم اكرم زيدا اي صار ذا
 كرم فتقدر الهمزة للصيرورة مثلها في اعدا البعير اي صار ذا عذره
 ثم جي بالياء ليصير متعديا فصيما ما كان فاعلا مفعولا بها ويحتمل الله
 الفعل ضمير الفاعل لذلك **افعال المدح والذم ما وضع لانشا**
مدح او ذم افعال المدح والذم التي يبوب لها ما وضع لانشا مدح
 او ذم وليس مثل قولك مدحته ولا ذمته ولا شرف ولا كرم ولا
 حمق ولا لوم من هذا الباب لانها للاخبار لا للانشا فمنها نعم وليس
 وشرطهما ان يكون الفاعل معروفا باللام الى اخره وانما فعلوا ذلك
 لما فيه من معنى الابهام او لا يقع في النفس منه موقع ليس لما وقع
 مفسرا من اول الامر ثم يفسر بعد ذلك فان الشئ اذا ابهم او لا ليس
 التعريف في فاعله بتعريف واحد معهود وانما هو لتعريف المعهود
 في الذهن وذلك مبهم ومن ثم توهم كثير من النحويين انه للعموم
 وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر العموم بالواحد ولا يثنى ولا يجمع ولما
 فسره هذا بالواحد وثني وجمع دل على انه ليس للعموم والمضاف الى
 المعرف باللام كذلك والمفرد المميز بتركه منصوبه كذلك لانهم لما جوزوا
 لواحد في الذهن من الجنس جوزوه للمدوح معهود في الذهن فاضروه
 لذلك ثم فسروه اما باسم جنس لما قصدوا الضماره واحده واما بمعنى شئ
 وهو راجع الى ذلك كقوله تعالى فتعاهي ونحو قوله تعالى يسما اشتروا
 به انفسهم يجوز ان يكون الفاعل مضملا مبهوا بها والمخصوص اما محذوف
 في مثل قوله تعالى ولييس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
 على معنى ذلك واما مذكور مثل قوله تعالى يس ما اشتروا به انفسهم
 ان يكفروا ويجوز ان يكون فيه بمعنى الذي ويكون ان يكفروا والمخصوص
 بالذم على الوجهين وجاز ان يقع فاعله لما فيها من معنى الابهام

لمفسر كان اوقع في النفس من وقوع مفسر الاكلام

كالمون

كالمعرف باللام واما المخصوص بالمدح والذي ففي اعرابه وجهان
 احدهما ان يكون مبتدأ ما قبله خبره كان الاصل زيد نعم الرجل
 واستغنى عن العايد الى المبتدأ كما كثر ظاهر كقولهم
 لا اري الموت يسبق الموت شي تخص الموت ذ الفتح والفقير
 في معنى يسبقه شي وهذا خبر من قول من قال انها استغنى عن العليد
 لما في الفاعل من معنى العموم لما تقدم من ان جعله للعموم غلط اذ لم
 يتصد المتكلم مدح الجنس وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل
 المذكور فجعله للعموم غلط ثم عبر بالتقدير والتاخير ليحصل الا
 والتفسير المتقدم ذكرهما والوجه الثاني ان يكون خبر مبتدأ
 محذوف كأنه لما قيل نعم الرجل سبيل عن تفسيره فقيل هو
 زيد ثم حذف المبتدأ فصار الكلام بمعنى انشا مدح عام لزيد
 فجزى بجزء ذلك مجرى الجملة الواحدة فالوجه الاول الاصل فيه كلام
 واحد والوجه الثاني الاصل ككلامان ثم جرى مجرى كلام واحد
قوله وشرطه مطابقه الفاعل معنى يعني بشرط المخصوص
 ان يكون مطابقا للفاعل في افراده وثنينه وجمعه وتذكيره وتانيته
 فنقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
 الزيدون ونعمت المرأة هند لانه في المعنى تفسيره فتج مطابقتة
 وقوله تعالى يس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله اورد
 اعتراضا لبيس لانه قد يتوهم ان الذين تفسيره هو المخصوص
 بالذم فلا يطابق الفاعل وهو قوله مع مثل القوم الذين كذبوا
 ليسوا مثل القوم وقد يتاويل على وجهين احدهما ان يكون
 المضاف محذوقا كان اصله يس مثل القوم مثل القوم
 محذوف المضاف واقم المضاف اليه مقامه والثاني ان يكون الذين

بالذم

الحادث

بها م
 على قوله كان
 الاصل

الذي

صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفاً كما أنه قيل بيس مثل
 القوم المحذوف مثلهم **قوله** وقد حذف المخصوص إذا علم يزيد
 أنه قد تقوم قرينه يتبين بها معنى المخصوص بالمدح أو الذم فيحذف
 اللفظ الدال عليها اختصاراً كقوله تعالى نعم العبد لأنه علم من
 سياق الآية أن تفسيره ايوب فكانه قيل نعم العبد ايوب او نعم
 العبد هو وكذلك قوله تع فنعلم الماهدون **قوله** وسامثل
 بيس يعني انها تستعمل استعمالها وبمعناها وان كانت تقع
 في الاخبار كقولك سابي ذلك وهو تقيض سرني وقد حمل قوله
 تعالى سامثلاً القوم على انها بمعنى بيس وقد مضى محذوف
 ليطابق المخصوص الفاعل فقبل التقدير سامثلاً القوم كاحد
 الوجهين في بيس مثل القوم ومنها جيد يعني ومن الافعال
 التي لا نشأ المدح جيداً او لذك عاملوه معاملة نعم في كونهم جعلوا
 فاعله **قوله** ثم فسروا المخصوص على نحو ما فعلوا في نحو قولهم نعم
 الرجل زيد وداها هنا وان كان من الفاظ الاشارة لم يرد به مثارة
 اليه بعينه وانما اريد به مشار اليه في الذهن كما قيل في الرجل
 في قولهم نعم الرجل ولا يتغير ذاعن هذا اللفظ وان كان المدح
 مثنى او مجموعاً او مذكراً او مؤنثاً كانهم عاملوه معاملة المضمر في
 نعم في انه لا يختلف باختلاف احوال المدح له لم يكن اسماً ظاهراً
 فجعلوا للظاهر على غيره في المطابقة مزيه واغراب **قوله** في جيداً
 كما غراب المخصوص في نعم **قوله** ويجوز ان ياتي قبل المخصوص
 وبعده تمييز او حال على وفق مضمونه كقولك جيداً رجلاً زيد وجيداً
 زيد رجلاً وجيداً راكباً زيد وجيداً زيد راكباً وانما لم يلتزموا
 التمييز في جيداً والتزموا في نعم اذا كان الفاعل مضمراً لا مسمى احدتهما

المخصوص

ان الفاعل المخصوص بالمدح

مثل

المخصوص بالمدح

ان

ان الفاعل ما هنا له لفظ يخصه وهو ذا والفاعل في نعم مستتراً لا
 لفظاً فجعل لغبر الملقوب به على الملقوب به مزيه في البيان والثاني
 انهم لو لم يميزوا في نعم لالتبس الفاعل بالمخصوص بالمدح في كثير
 من المواضع وذلك في مثل قولهم نعم رجلاً السلطان ولو ذهبت تحذف
 رجلاً لم يدرك السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف او سيدرك
 او الفاعل مضمراً والسلطان هو المخصوص بالمدح بخلاف جيداً فان لفظ
 ذا يرشد الى انه الفاعل واما مبي المحال فواضح الحرف **مادل**
على معنى في غيره وقد تقدم أن وضع الكلمات التي
 وضعها لافادة معناها الافرادي على صريحتين احدتهما ان نوضع داله
 على غير معناها في نفسها من غير ان يتوقف دلالتها على معنى متعلق
 لها وذلك الاسم والفعل فان تعرض لاحد الازمنة فهو فعل والافعال اسم
 والثاني ما يتوقف دلالتها على معناها على متعلق لها باعتبار الوضع
 وذلك هو المسمى بالحرف وهو معنى قولهم مادل على معنى في غيره وهو
 متعلقه **قوله** ومن ثم احتاج في جزئته الى اسم او فعل يرد من اجل
 ان دلالة باعتبار الوضع يتوقف على متعلقه لم يكن يرد من ذكر المتعلق
 وذلك اما اسم او فعل فالاسم نحو ان زيداً قائم والفعل مثل قولك قد
 قام زيد ولا يستقل جزاء الاسم او فعل واذا لم يستقل جزاء الاسم
 او فعل لم يكن على انفراد جزاء من اجزاء الكلام لانه يودي الى
 استعماله على خلاف وضعه لان وضعه دلالة على معناه الافرادية
 مشروطة بذكر متعلقه فلو استعمل مجرداً عنه لكان خروجاً عن
 وضعه ثم شرح في تقاسيم الحروف فمنها حروف الجر
 وهي ما وضع للافصاف فعل او معناه الى ما يليه يعني بفعل او شئ
 او معناه نحو قولك مرتب بزيد وانما بزيد ومرور بزيد حسن

مخصوص بالمدح

ذلك

واما معناه فهو قولك زيد في الدار لا كرامك وهذا في الدار ايوك
والعامل فيهما ما في الدار من معنى الاستقرار وما في هذا من معنى
الاشارة عمل ذلك في الجار على نحو عمله في الظروف والحال ثم
شرح في تعريفها فالعشره الاول لا تكون الا حرفا والخمس التي
تليها تكون حرفا واسما والثلاثة البواقي تكون حرفا وفعلا فان
قلت فقد عدتوم على الاسماء وفعلا وحرفا فلم يعد كذلك فالجواب
انه انما قصد الى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى
الاصلي والاعدت اللام حرفا وفعلا في قولك زيد اذ لفظها لفظا
قولك لزيد وكذلك من لانه امر من مان بمن وكانت الى تعد
حرفا واسما في قولك الى زيد بمعنى نعمة زيد ولكنهم اعتبروا
اللفظ والمعنى الاصلي معا فلم يعد واللام خرجها عن معناها
الاصلي ولان لفظها في الاصل مخالف للفظها في الحرف وكذلك
من وكذلك الى الا ترى ان الى التي هي النعمه اصل الغهايا والي التي
هي حرف لا اصل لالنها وكذلك على التي للفعليه اصلها عن واو
والتي في الاسم والحرف لا اصل لالنها فاقترقا فان قلت فيلزمك الا
تعد حاشي وعدا وخلي لان الغها اذا كانت فعلا منقلبه واذ
كانت حرفا غير منقلبه وقد جعلت ذلك ما نعا في على فليكن فانها
ما نعا في حاشي وعدا وخلي فالجواب اننا لم نعد حاشي في مثل
قولك حاشيته ولا عد في مثل قولك عدوته ولا خلي في مثل قولك
خلوت فان انقلابها ما نعا من عدتها لا اختلاف حروفها وانما عدنا
حاشي وعدا وخلي الواقعه في الاستثنى ولما لم تصرف تصرف الافعال
اشتهت الحروف فلم يجعل لالنها اصل واذ كان الاسم اذا اشبه
الحروف لم يكن لالغه اصل فالفعل اجدر **قوله** فمن لا يتدوا واللسي

والاصول

قوله
عليه او قريبه

الى اخر

اي اخره فلا يبدأ بصرف ما يصلح له انتهى كقولك سرت من البصر
لانه يصلح ان تقول الى بغداد وقد جي في بعض المواضع مستبعا
فيها الا انها لعدم القصد اليه وتوقيت الغرض من المبتدأ منه نحو اعود
بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمر وما اشبه ذلك وما
التيين فكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان
تجعل مكانها الذي فيستقيم المعنى لان المعنى فاجتنبوا الرجس
الذي هو وثن والتبعيض نحو اخذت من الرزق وتعرفها بانك لو جعلت
مكانها بعضا لاستقام المعنى وزايد في غير الواجب نحو ما جاني من
احد وهل جاك من احد وتعرفها بانك لو حذفها بقي اصل المعنى على
حاله نحو ما جاني احد وقد خالف الكوفيون والاقهش فقالوا يجوز
زياتها في الواجب واستدلوا بمثل قوله تعالى يحضر لكم من دنوبكم
ويقولهم قد كان من مطر وليس بواضح اما في قوله تعالى فيموت ان
يكون المراد يغفر لكم بعض دنوبكم فان زعموا انه يدفعه قوله تعالى
ان الله يغفر الذنوب جميعا فلنا لا بعد في ان يغفر بعض الذنوب
لقوم وجميعا لقوم ولو سلمنا ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا
عام لجميع هذه الامه فليس قوله يحضر لكم من دنوبكم خطابا لهذه
الامه وانما هو خطاب لقوم نوح ولا يلزم من غفرانه لهذه الامه
جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح جميع الذنوب واما قولهم قد كان
من مطر فيحتمل ان يكون المعنى قد كان شي من مطر اما للتبعيض واما
واما للتبسيب فلا يثبت مثل هذا الاصل مع هذه المحتملات
والى للانتهى الى اخره اختلف في معنى الى قيل ظاهره في الا انها فلا يدخل
ما بعدها فيما قبلها الامجار وقيل ظاهره في الدخول ولا تستعمل في غيره
الامجار وقيل مشتركه فيهما وقيل ان كان ما بعدها ليس من جنس ما

فالاقتداء
وتوضيح

بعض الحكم من دنوبكم

في نعم خلاف للكوفيين في انه يجب مطابقتة للتمييز والخلاف راجع الى
 انه هل هو ضمير مقدر ذهني فيجب افراده كضمير نعم الذي هو افعال من تقدم ذكره
 فيجب مطابقتة للتمييز **قوله** ولحقه ما قد دخل على الحمل لما كان
 التقليل قد يكون في المفرد وقد يكون في نسبه مخصوصه توصلوا الى ادخال
 حرف التقليل على النسبه بما قالوا رما قام زيد ويعنون بتقليل هذه النسبه
 الى زيد ورميها زيدا فقام وقد تستعمل رب هذه المكفوفه بما للتحقيق النسبه
 الواقعه بعدها كقوله تعالى رما يود الذين كفووا كما استعمل قد الواقعه
 قبل المضارع وان كانت للتقليل للتحقيق كقوله قد يعلم الله وقد يعلم ما علم
 عليه **قوله** وواوها يعني الواو الترابيه التي يتد ابها في اول الكلام بمعنى رب
 كقوله **؟** وبلده قالصه اموها **؟** كان لون ارضها سماوها **؟**
 وبلده ليس بها اسس **؟** الا اليعافير والالعيس **؟**
 على معنى رب بلده وقد قيل ان المحقق بها مقدره وتقديره رب
 بلده وان الواو واو العطف وديان واو العطف لا تكون في اول
 الكلام واجيب بانها قد تستعمل بتقدير جمله اخرى مقدره
 وضعف ايضا بان اضمار حرف الجر مع عملا على خلاف القياس
قوله واو القسم الى اخره انما يكون عند حذف الفعل فلا تقول
 اقسم والله كما تقول اقسم بالله ويلزم من مجيها حذف الفعل
 كما أنهم جعلوها عوضا من الباء والفعل جميعا ومن ثم اجيب لما
 استدلك على جواز العطف على عاملين بقوله تعالى والليل اذا
 يعشى والنهار اذا تجللى بان واو القسم حرف مجرى الباء والفعل
 معا فضع اعمالهما باعتبار من فكات كما انها عامل واحد وقوله
 لتغير السؤال يعني في مثل قولك بالله اخبرني فان الواو لا تستعمل
 ثم وان كان الفعل محذورا **قوله** مختصه بالظاهر يعني انها لا

ايضا

تستعمل

تستعمل الا في الظاهر ولا تستعمل في العبر فلا تقول وك كما تقول
 بك خلاف الباء النامتها فيما ذكر مختصه من الظاهر باسم الله ح
 فلا تقول تزيد ولا تعمر ولكن بالله وقد روي الاخفش تريب
 الضعفه **قوله** والباء عم منهما يعني من الواو والثالا لانها تكون
 مع الفعل ومع حذفه ومع السؤال وغيره ومع الظاهر وغيره
 تقول اقسمت بالله وبالله اخبرني ويزيد وبك لا فاعلم ولا تقول
 ذلك في الواو والثالا انها اصل وبها فرعان عليها وقد جات اللام
 ومن قسمها بهما في قولهم لله لا يوحى الا جمل وقولهم من ربي انك لا
 لاشر الا ان اللام مختصه بما فيه معنى التعجب كالنا بعد الاختصاص
 بالله واما قولهم الله وبالله فهما هم الاستفهام وبها التي
 للتثنيه عوضا عن حرف القسم وفي لاها الله ذاتا لقنان قطع الهمز
 ووصلها فيجي في الالف قولك ها وجهان حدتها ومدها وفيه قولان
 احدهما قول الخليل ان ذام قسم عليه كانه قيل للامرذ المحذوف
 الامر لكثرة الاستعمال والثاني وهو قول الاخفش ان ذامن
 جمله القسم تركذ اله كانه قال ذاقسمي والذي يدل عليه امرن
 احدهما انهم يذكرون المقسم عليه بعده فيدل ذلك على ما تقدم عليه
 غيره والثاني انهم ياتون بالمقسم عليه ثقيما ولو كان ذلك بمعنى المقسم
 عليه لكان المقسم عليه مطابقا واما ما في الحديث من قول ابي بكر
 رضي الله عنه لاها الله اذ لا يعمد الى اسد من اسد الله يقال عدي
 الله في **قوله** تسلبه فتدجمه بعض النحويين على انه غلط من
 الرواه لان العرب لا تقول لاها الله الامع ذاتم ولو سلم انه يقال
 مع غيره فليس هذا موضع اذا تعمد لان اذا تعمد الجزاء هي ها هنا
 على النقيض فكان يقتضي ان تقول اذا تعمد لانه وقع جوابا لطلب

يقابل عن
 يعطيل
 من
 6

فهي بعكسها اي لا يكون لها مصدر الكلام وانما كان لها عودها
صدر الكلام لان كل منهما يدل على قسم من اقسام الكلام وذلك
يقضي التقديم كما ذكر في غير موضع ليتحقق المخاطب المعنى من
اول الامر فينبى عليه ولو لم تقدم بقى السامع في خبره لجواز التقدير
المتعده فالابتداء باله لا هو مخصوص بنى عليه الا ترى انه لو جاز
تأخير امثال هذه فاذا قال المتكلم زيد قائم لم يدرك السامع اثبات
هو ام نبي ام تشبيه ام تمن ام ترح فاذا قال من اول الامران او ما كان
اوليت او لعل تبين له من اي قسم هو فيتفرع باله لغيره واما ان المقتر
فقد تقدم علم كونها لا يكون لها مصدر الكلام في المبتدأ واختلاف الناس
في التعليل **قوله** ويلحقها ما يعني ويلحق هذه الحروف لفظه ما
فيلحق في الاصح عن العمل كقولك انما زيد قائم قال الله تعالى انما الحكم
الله واحد وقد جاز النسب في مثل قوله التابعه الذي تاتي
قالت الا ليتها هذا الحمام لنا الى هما متنا او نصفه فقد
وجملت البواقي عليه لانه باب واحد وتدخل حينئذ على الافعال
يعني اذا دخلت ما جاز حينئذ ان تدخل على الجمل الاسمية والفعليه
فتقول انما زيد قائم وانما قام زيد وانما يقوم زيد اذ حال ما عليها
بغير ما يفيد النفي والاثبات فاذا قلت انما زيد قائم فمعناه ما زيد
الاقايم وانما الحكم الله معناه ما الحكم الله الا الله وقول الشاعر
ولست بالاكثرت منهم خصا وانما العروة للكائت
قوله فان لا تقرب معنى الجملة ثم شرع في الكلام عليها باعتبار التفاصيل
فقال فان لا يقرب معنى الجملة اي يدخل على الجمل الاسمية مع بقا
معناها على ما كانت عليها عليه وليس معنى بالجمل الاسمية كل
جملة وانما يعني الجمل التي لا تضادها فعلم انما لا تدخل على جملة استغنى
لان

هو لا يسي

لان لها مصدر الكلام والاستفهام له صدر الكلام فيتضادان وكذلك
لا تدخل على جملة نفيه لذلك ولما بينهما من التضاد في المعنى وانما
هناك الاختلاف عن مثل ذلك للعلم به واما ان المفتوحه نهي جملة
في حكم المفرد الا ترى انك اذا قلت زيد قائم ثم ادخلت
المكسوره كانت على حالها في استقلالها فايدتها ولو ادخل
المفتوحه صارت الجملة معها بتاويل مصدر من خبرها او ما في
حكمه فافتقر الى جزء اخر يكون به كلاما نحو اعجبني ان زيد منطلق
فيكون فاعلا وكرهت ان زيد منطلق فتكون مفعولا وعجت من ان
زيد منطلق فتكون في موضع جر بهذه المحكام المفرد **قوله** ومن
ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع الا المفرد يعني ومن
اجل ان المكسوره سقى معها الجملة على فايدتها والمفتوحه تظلمها
الى حكم المفرد وجب الكسر في مواضع الجمل والفتح في مواضع المفرد
من حيث كان ذلك معناها فكسرت ابتداء لانه لا يقع بهذه المواقع
الا الجملة ولان المفتوحه لا يبتدأ بها على ما تقدم بعد القول لانه لا يقع بعده
الا الجمل وبعد الوصول لان الصلة لا تكون الا جملة **قوله** وفتحت
فاعلة ومفعولة ومبتدأه ومضاقا اليها لانها امور لا يقع فيها الا
المفرد **قوله** وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولوانك لانه فاعل يربو انما
بعد لولا من ان واسمها وخبرها انما هو في موضع المبتدأ ولا تقدر جملة
مستقلة فتكسر لانه لو كان كذلك لكان يجب عندئذ ان تقول لولا
زيد قائم لا كرمك وهو غير جائز واذا ثبت ان خبر المبتدأ الا بد من
مذوقه فاذا وقعت ان فاما تقع في موضع المبتدأ خاصة ولذلك وجب الفتح
واما لوانك انطلقت لانطلقت وشبهه فتفتح ايضا لان وما عملت فيه
فاعل للمفعول المقدر بعد لوانك لو ثبت انك منطلق لانطلقت فلذلك وجب الفتح

وكذا اذا اردت ان تقول ان هذا هو الذي فعله فلان
تقول ان هذا هو الذي فعله فلان
تقول ان هذا هو الذي فعله فلان
تقول ان هذا هو الذي فعله فلان

قوله فان جاز التقدير ان جاز الامران يريد فان جاز تقدير
المجمله وتقدر المفرد باعتبارين جاز الكسر على تاويل المجمله والفتح
على تاويل المفرد مثل من يكرمني فاني اكرمه ان اردت فانا اكرمه
وجب الكسر لانها وقعت في موضع المجمله وان اردت من يكرمني
فجزاؤه اني اكرمه وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانه
خير المبتدأ وكذلك قوله وكتبت اري زيد كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللام
فان اريد ادا هو غير القفا كسرت لانهما وقعت في موضع المجمله وان
وان اريد اذا التوضيحه حاصله فحذفت حاصله واوقعت ان واسمها
وخبرها في موضع عودته وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها وقعت في موضع المبتدأ خاصه وهذا التعريف اولى من تعريف
ابي علي في قوله ان كل موضع صالح للمجمله الاسمية والفعلية فان فيه
مكسوره وما لا يصلح الا لاحدهما فان فيه مفتوحه لان مثل قوله
اذا انه لا يصلح الا للمبتدأ للفعل وقد جاز الكسر فان
قوله من يكرمني فاني اكرمه لا يصلح الا للاسميه وقد جاز الكسر فان
زعم انه يجوز ان يقدر جزاؤه الاكرام او فاجزيه بالاكرام فيجب عليه
ان يوجب الكسر لانه موضع صالح للمجمله الاسمية والفعلية على
هذا التقدير وكذلك مرادى انك تجلس لان هذا الموضع ان لم
يكن صالحا للمجمله فالتعريف غير شامل وان كان موضعاً للمجمله فهو
خير مبتدأ وخبر المبتدأ يجوز ان يكون جمله ابتدائية وجمله فعلية
الا ترى انك تقول مرادى ثبت الثواب عليه والثواب ثابت
عليه **قوله** ولذلك جاز العطف على اسم المكسوره لفظاً ووحكاما
الى اخره اي ولان المكسوره لا يغير جاز العطف على اسمها لانها لما تغير
المعنى صح ان تقدر كالمعروف فيعطف على محل ما عملت فيه على تقدير

علمها

عدمها وهو معنى قولهم يعطف على محلها مع اسمها **قوله** لفظاً
او حكماً فاللفظ مثل ان زيد اقام وعمر ووالحكم مثل علمت ان زيد اقام
وعمر لان انها هنا وما عملت فيه بناويل المجمله فصح ان يعطف
على محلها كما مكسوره من نحو ولذلك اورد سيبويه في هذا الباب
قول الشاعر **قوله** والافا علموا انا وانتم بغاه ما بقينا في شقاق
مستشهدا به على العطف على محل المكسوره بتقدير حذف الخبر
من الاول قاصدا الى ان المعنى فاعلموا انا بغاه وانتم بغاه وذلك حكم
المكسوره من نحو لولا انها في حكم المكسوره من نحو لما جاز ذلك ولذلك
شمل قوله تعالى ان الله يرى من المشركين ورسوله على ان رسوله معطوف
على محل اسمها وان كانت مفتوحه لما كانت في تاويل المكسوره
ويشترط في العطف على المحل مضي الخبر لفظاً او تقديره اطلاقاً للكوفيين
فالتقول ان زيد او عمر ذاهبان وانما جاز ان الزيد بن والعرون ذاهب
ذاهبون لان ذاهبون بقدر خبرا عن الثاني خاصه فيكون خبر الاول
قد تقدم تقديره او لذلك لوجعل ذاهبون خبرا عن الجميع لم يجز وانما
لم يجز لما يودي اليه من كون الخبر الواحد يكون معمولاً لان غير معمول
لان لانه من حيث هو خبر عن اسم ان معمول لان ومن حيث انه خبر عن
المعطوف على المحل معمول للابتداء غير معمول لان **قوله** ولا
انزل كونه مبنياً خلافاً للمبرد والكسائي لانه لم يثبت ذلك عن المعجبين
من العرب وما ذكرناه من المانع قائم فيه وقد نصح سيبويه ان بعض
العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وازيد ذاهبان
وذلك ان معناه معنى لا ابتداء فيرى انه قد قال هم واذا اخرج بعض
العرب عما عليه استعمال الفصحى كان مردوداً عند اهل التحقيق
دوجه كونه مردوداً ان يقول ما يقوله العربي انما كان للظن بانه على

وفق ما وضعه الواضع فاذا جاعلى خلاف القياس واستعمال
الفصحى غلب على الظن النقيض فزال المرجح لقبوله
ولكن كذلك يريد فيها من تقدم من احكام العطف على المحل قوله
ولذلك دخلت اللام على المكسورة بعني ولاجل ان المكسورة لا
تغير المعنى دخلت لام الابتداء معها ولكنها لما كانت متفقين في
معنى التاكيد لم تجعوا بينهما وانما ادخلوها على الخبر ان تقدم
الاسم او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما ما يتعلق
بالخبر كقولك ان زيد القاييم وان في الدار لزيد او ان زيد الغي الدار
جالس ولا نقول ان زيد جالس لفي الدار ولا ان زيد اكل طعامك
للا يوخروها عن الاسم والخبر جميعا مع ان اصلها ان تدخل على الاسم
فاذا منع مانع من ادخالها على الاسم دخلت على جزية الاخرى او على ما
تقدم قوله ولا يوخروها عن الجزيين معا ودخولها في لكن ضعيف
ووجهه تقديره لكن ان فكاتبها لم تدخل الاعلى ان كقولك
ولكنني من جبه العبيد : كان الاصل ولكن انني فنقلت حركه
الهمزة وحذفت على القياس المستعمل فحذفت التون الاولى
كراهه لاجتماع التونات فيني ولكنني **قوله** وخفف المكسورة
فلزمها اللام وانما لزمها اللام للفرق بينهما وبين ان النافية لانها
لما خففت ما لفظها كلفظها ولو لم يدخل عليه اللام لم يدر اذا
قيل ان كان زيد قائما وان زيد قائم المحققه هي ام النافية وكان
مع مقتضاها اذا عملت ان لا يلزمها اللام لان الفرق تحصل بينهما
بالاعمال ولكنهم جعلوا الباب واحدا ولا كثيرا من الاسماء لا
يظهر فيه اعراب لفظي اما لتعذرهما واما لكونه مبني **قوله** ويجوز
الغاوها لقوات فوه شبه الفعل لغوات فتح الاخر ونقصانها عن تلك

جوز

كذ

احرف فالاعلى ان الشبه كان لاقتضائها الاسمين وكونها
على ما ذكر من فتح الاخر والزيادة على حرفين والاعمال انما على ان
الشبه المعتبر انما هو اقتضاؤها الاسمين **قوله** ويجوز دخولها على
فعل من افعال المبتدأ وعمم الكوفيون جواز دخولها على الافعال
وانما جاز دخولها على ما ذكر من حيث ان مقتضى موفر عليها
اذ الاسمان بعدها مذكوران الا ترى انك اذا قلت ان كان زيد
لقايها فمعناه ان زيد القاييم واذا كان ما يقتضيه موفر بعد دخولك
هذه الافعال فلا يلزم من جواز دخولها عليها جواز دخولها على ما
ليس من مقتضاها اسمان وما يتعلق به الكوفيون من قوله
ناله ويرك ان قلت لمسئلا **وجيت** عليك عقوبه المتعمد
فارجع عن القياس واستعمال الفصحى ولا اعتبار به **قوله** وخفف
المفتوحة فتحمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وانما
حكم النحويون عليها بالاعمال في ضمير شان مقدر لامرين احدهما انهم
تداعلوا المكسورة مع تحقيقتها من غير شذوذ واعمال المفتوحة
اجدر لان شبهها بالفعل اقوى من شبه المكسورة من حيث انها
لها معنى مخصوص كالافعال والمكسورة ليس لها معنى مخصوص
غير التاكيد الذي هو معنى الزوايد كلها فاذا عملت المكسورة مع
شبهها فالمفتوحة اجدر الثاني انهم ادخلوها على الافعال التي
لاقتضى اسمين مع مراعاة ذلك في المكسورة على المذهب الصحيح
فلولا تقدير الاعمال في الضمير المقدر خرجت عن القياس المقدم ذكره
الا ترى انهم يتولون علمت ان قد قام زيد ولا يقولون ان قام لزيد
وشذوا عما في غيره بعني في غير ضمير شان كقولك
فلوانك في يوم الرخا سالتني فواقك لم انخل وانت صديق

قوله ويلزمها مع الفعل السبي او سوف او قد او حرف النفي
يعني انهم اذا ادخلوها على الافعال في مثل قولك علمت ان قد
قام زيد فلما بد من واجد من هذه الامور المذكورة كانهم قد
الى الفرق بينها وبين المصدرية الناصبه للفعل وكان مقتضى
ذلك ان يدخلها فاصلا ايضا مع حرف النفي لانه لا مانع يمنع من
دخول الناصبه والمنفقه معه الا ترى انك تقول علمت ان لا
يقوم زيد واتريد ان يقوم زيد وانما تركوا ذلك لتعذر مجامعة
الفصل المتقدم معه وخو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب
اجلهم وان كانت المنفقه على المختار فانها ترك الفاضل اما
لانه لا حاجة اليه لان الناصبه لا دخول لها على فعل غير منصرف
واما التعذر دخول الفاصل كما ذكر في حرف النفي **قوله** كانت
للتشبيهه وتخفف فتلغى على الاصح كأن لانشا التشبيه كما
ان ليت ولعل لانشا التمني والترجي وقد زعم بعضهم انها مركبه من
كاف التشبيه وان الاصل في قولك كأن زيد الاسد ان
زيدا كالاسد فقدمت الكاف ففتحت لها الهمزة لها قصد بها
الانشا وهي عند بعضهم حرف براسه وهو الصحيح ومقتضى ما
ذكر في ان المفتوحه من فوه الشبه حتى وجب اعمالها في ضمير
مقدر لها الخيت ان يقال كذلك في الاصح في كان لانها ملغاه على
الاصح **قوله** لكن للاستدراك تنوسط بين كلامين متغايرين
معنى يعني ان المختار للتغاير المعنوي لا اللفظي وافق التغاير اللفظي
اولم يوافق تقول ملجأ زيد لكن عمرا قد جازا لتغايرها هنا حاصل
لفظا ومعنى وتقول سافر زيد لكن عمرا حاضر فالتغايرها هنا
معنى لا لفظا ومنه قوله تعالى ولكن الله سميع لان المعنى ولكن الله

على المختار

ما

ما اراكم كثيرا وتخفف فتلغى كغيرها وتجوز معها الواو كانت
قلت استدرك او واستدرك **قوله** ليت للتمني يعني لانشا التمني
واجاز الفراء ليت زيدا قايما بنصب الجزين معا لانها بمعنى اتمني واجاز
الكسائي على اضمار كان والذي او قعها في ذلك قول الشاعر
يا ليت ايام الصبار واجعا **قوله** وهو عند البصريين حال من الضمير
المقدر في الخبر اي ياليت ايام الصبار واجعا اي حاصله لنا في حال
كوبها واجعا ويضعف قول الفراء يانه يلزم مثله في كان وتعل
ولا قاييل به ويضعف قول الكسائي لان اضمار كان ليس بقياس ولو
جاز ذلك لجاز ان زيدا قايما بمعنى يكون قايما او كان قايما
وتأويل البصريين اسيد لانه لو كان نصا وهو على خلاف القياس
واستعمال الفصحى كان مردودا فكيف وله هذا التأويل الظاهر
وقد جالبت ان زيدا قايما لها كانت بمعنى اتمني وهذا مما يقوله
قول الفراء وتجوز ان يقال هي انها دخلت على ما هو في تأويل المصدر
وهي على اصلها والخبر محذوف كانه قال ليت قيام زيد حاصل له
واستغنى باسمها وخبرها كما استغنى في علمت ان زيدا قايما
قوله لعل للترجي اي لانشا الترجي فيها الغاب لعل وعمل ولعن
وئن ولان وان وقد حمل قوله تعالى انها اذا جات لا يومنون
فمن قرأ بالفتح على انها بمعنى لعل وشذ المجزها وهو ضعيف وقد
جا لعل اي المغوار منك قريب **قوله** ولعله وهم او هم الحكاية
الحروف العاطفه الواو والفاو ثم وحتى واو واما وام
ولا ويل ولكن فالاربعة الاول يعني الواو والفاو ثم وحتى تجمع
بين الثاني والاول في المحكم الحاصل للاول نحو جاز زيد وعمر ووجا
زيد وعمر ووجا زيد وعمر ووجا القوم حتى عمر ثم انها تفترق بعد

ما



ذلك فالواو والجمع المطلق لا ترتيب فيها عند المحققين من النحويين
والاصوليين والذي يدل عليه قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا
وقولوا حطه وقال تعالى في موضع اخر وقولوا حطه وادخلوا الباب
سجدا ولو كانت للترتيب لتناقض الظاهران ولذلك تعينت وايضا
وجوب تعيينها في مثل انضم زيد وعمرو وسواهما بهم ومما تهم واذا
ثبت الترتيب فيها فقد فارقت اخوانها التثنية للزمها الترتيب والفا
للترتيب من غير مهله كقولك جاز يد وعمرو ويعبر ما يعبر في العادة
مرتبيا من غير مهله فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بانفا
المهله وقد يعبر والعادة تقضي بالعكس قال الله تعالى ثم خلقنا
التطفه غله فخلقنا العلفه مضعة فخلقنا المضعة عظما فكسونا العظما
كحما وقال الم تر ان الله اتزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ومثل ذلك
تختلف بعد الناس فيه فقد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر يستعمل
الفا وقد يستبعد بالنسبة الى طول الزمان فتستعمل ثم ولا يكون
ذلك مخالفا لوضع الفا فيما ذكره ثم مثلها بهله على ما ذكر في الفا
مثلها يعني في الترتيب والمهله الا ان شرط معطوفها ان يكون جزا
من المعطوف عليه لانه الغرض كونه غايه لذلك ومنتهى المقصد
بيان مخالفته للمألوف فيما اوجب له من المهله من قوه او ضعف
خومات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاهد واو واما
وام بالاشتهال اثبات الحكم لاحد الامرين مبهما فوجاز يد وعمرو
والمعنى جاز واحد منهما من غير تعيين وكذلك جاز يد واما عمرو
وكذلك امسك عندك ام كافور لان المعنى ان الحكم ثابت لاحدهما
الا انك لا تعلم بعينه فانت تسال عن التعيين والفرق بين او واما
وبين ام ان او واما للاخبار باحدهما ان كانت في الخبر فوجاز يد

نحو

ذكر

او عمرو او لطلب احد الامرين ان كانت في الامر فيما اضله المنع نحو
خذهذا واما هذالك او لانه بلحه ان كانتا معا ثبتت فضله فيهما
نحو جالس الحسن او ابن سيرين واما اذا وقعت في الاستفهام
فالفصل بينهما ان او واما سوال عن احد الامرين معينا فالسائل
في او واما جاهل بثبوت احدهما فهو يسال عنه والسائل في ام عالم
بثبوت احد الامرين وهو يسال عن التعيين ومن ثم كانت
جوابها بالتعيين دون نعم او لا وكان الجواب المطابق في او واما
بنعم او لا فان اجيب بالتعيين فزياده على السؤال لانه يلزم من
تعيين احدهما ثبوت واحد منهما وكان الجواب حاصلا وزياده
واما ام هذه التي تسمى المتصلة فهي لازمة لهزم الاستفهام ويليهما
المستويان بعد ثبوت احدهما عند السائل لطلب التعيين ومن
ثم لم يجز زيد عندك ام عمرو والاعلى الشذوذ ولم تجز ارايت زيدا
ام عمرا لانه لم يليها المستويان واما الوجه ان تقول ارايت
ام عمرا كانهم قصدوا الى الايدان من اول الامر يتبين الامرين
المطلوب تعيين احدهما واما ام المنقطعة فتلك بمعنى بل واللهم
كقولك ليشيخ ثابته انها لا بل فاذا حصل الشك في انها شاقلة ام
شاقا صورا الى الاضراب عن الاخبار الاول واستيفان سوال كانت
قلت لاهي شاقا وقد يقال انها بمعنى الهزم خاصة وقد تاتي المنقطعة
للاضراب كما ياتي الهزمه وعليه حمل قوله تعالى ام يقولون شاعر
ام يقولون تقوله وهو كثير واما اما العاطفة فيلزمها ان يكون
قبلها اما اخرى كقولك جاني اما زيد واما عمرو بخلاف او فان ذلك
لا يلزم معها ولكن يجوز ان يتقدم قبلها اما فتقول جاني زيد
او عمرو وتقول جاني اما زيد او عمرو كأنهم قصدوا بتقديم اما ان بينوا

صحتها وام سوال
عن احد الامرين نحو

من اول الامران الحكم ثابت لاحد الامرين الاترى انه لو لم يتقدم
 لبني السامع على ان الظاهر ان الحكم ثابت للاول فاذا جى باما او او
 تبين خلاف ما ظنه واذا اتى باما من اول الامر لم يجز هذا ليس لتقدم
 اما ودخول الواو عليها توهم ابو علي انها ليست من حروف العطف
 والقطع بانها مثل او يوجب انها من حروف العطف وتقدم اما قبلها
 لما ذكرناه لان المقدمه من حروف العطف ولا ويل ولكن يثبت
 الحكم معها لاحد الامرين معينا فلا يثبت الحكم للاول دون الثاني
 ويل ولكن لخلافها والفرق بين بل وبين ان بل للامراب عن الاول
 مرجحيا كان او منقيا كقولك جاني بل عمر اذا وقع الاخبار عن زيد
 غلطا وما جاز زيد بل عمر ويحتمل اثبات المجي لعمر ومع تحقيق يقينه عن
 زيد ويحتمل ويحتمل ان يكون ثابتا لمن نسب اليه المجي المنفي او كما مثله
 في الاثبات وقد ياتي في الجمل بمعنى ترك الاول والاخذ فيما هو اهم منه
 مثل قوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك ونظايره
 كثيره **قوله** ولكن للاستدراك بعد النفي وانما الزمها النفي هاهنا
 لان المراد عطف المفرد ووضعها للمغايره بين ما قبلها وما بعدها
 والمفرد لا يكون نفيا لان النفي مخصوص بالجمل واذا وجب ان يكون
 اثباتا وجب ان يكون ما قبلها نفيا لتحصل المغايره بخلاف لكن النفي
 بعدها الجمل فانها اذا جعل بعدها النفي كان ما قبلها مثبتا ولما
 كانت هذه لا يكون ما بعدها الا مثبتا وجب ان يكون ما قبلها نفيا
حروف التثنيه الا واما وها وضعت للتثنيه لتبني النفي طبقا
 الشروع في الجملة ليتفطن لما يقال لانه قد يعوته على تقدير العطف
 بعض ما ذكرنا اذا جى بحرف التثنيه وقد رفته لم يصر وهي كلها
 تجري في المركبات ولا تجري في المفرد الاها في الاسما الاشارة لها

عز

حرف فيها وانما خصت اسما الاشارة بالتثنيه لما علم من ان شروا
 دلالتها قيام قرينه الاشارة فقد يفوت الخطاب قرينه الاشارة
 على تقدير العطف فقطد والى التثنيه فيها يحصل ذلك لخلاف غيرها
 من الاسما فانها لا تقتصر الى مثل ذلك فمثال الاقوله ان زيد
 منطلق والاقام زيد قال الله تعالى الا يا اسجدوا في قراه الكتابي
 والابلا يوم والايوم ياتيهم ليس مضروفا عنهم ومثال اما قوله
 اما والذي ابكى واضحك والذي احيى والذي امر بالامر
 ومثال ها في الجملة قوله **قوله**
 هات تاخذت ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلده
 ومثال ها في الاسما الاشارة قولهم جاني هذا ومررت بهذا ولها
 صدر الكلام ليحصل الغرض المطلوب بها الاها باعتبار الاشارة
 فانها قد يكون اول الكلام ووسطه على حسيب ما يكون اسم الاشارة
 لان وضعها له لا للجملة **حروف النداء** يا وها واي والهم
 وكثير من العويبي يذكرون معها واو ليست في الحقيقة منها المحصو
 بالنديه وليس المنذوب منادى لان المنادى المطلوب اقباله
 والمنذوب هو المفعول عليه فافتروا وانما ذكرت معها لموافقه لفظا
 ما بعدها من المنذوب لما بعد حرف النداء من المنادى في نداء
 ونصب على ما تقدم **قوله** فيا اعمها يعني انها تقع في القريب
 والبعيد وايا وها للبعيد واي والهمزة للتقريب والتصحيح ان
 هذه حروف الاسما افعال وانما توهم من قال انها اسما افعال
 من حيث انه راها مستقلة مع العنادى كلاما وقد استقر عنده
 ان الحروف لا تكون مع الاسم كلاما ولوتبين ان المراد سا اعني او
 اريد او اطلب لتبين انه لم يكن كلاما الا لذلك **حروف الايجاب**

لقد ذكرنا في جسد الحروف التي هي
 البنية منها الا يروى عنها الا عن

نعم

بيان

نعم وبلا الى اخرها فنعم مقدر لما سبقها من كلام موجب او منفي
استغنى ما كان او خيرا تقول لمن قال قام زيد واقام زيد نعم
اي قد قام وتقول لمن قال لم يقم زيد ولم يقم زيد نعم اي لم يقم
هذا ووضعها لغة وان كان العرف بخلاف ذلك ولذلك لو قال بعد قوله
اليس لي عندك كذا نعم الزمناه به تعليقا للعرف لان الوضع كذلك
واما بالاختصاصه بايجاب التثنية استغنى ما كان او خيرا تقول لمن
قال لم يقم زيد او لم يقم زيد بلا اي قد قام ومنه قوله تعالى الست
بريكم فالواي انت ربنا ومن ثم قيل لو قالوا نعم لكان كفرا على
ما تقدم في نعم فلا تقول لمن قال قد قام زيد بلا لانه موضع نعم
قوله واما اي فاثبات بعد الاستغناء يلزم القسم تقول لمن قال
اقام زيد اي والله واي الله واي لعمره واي ها الله واما اجل وجبر
وان تصديق للمخبر يقول القايل قد كان كذا تقول اجل وجبر وان واما
استدلالهم على ان ان بمعنى نعم في قوله يقول الساعر
وَيَقُلُّنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ اِنَّهُ كَذَّابٌ فَاليفقوى
لا احتمال ان يكون الابتداء وحذف الخبر للعلم به كانه قال انه كذلك
نعم قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقه حملتني اليك ان وصاحبها
واضح في ذلك **حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام**
سميت حروف الزيادة لانها قد تقع زائده لا انها تقع ابدان وايد
بل اكثر ما تقع غير زوايد فاما ان فتزاد مع ما النافية لتأكيد النفي
فتقول ما ان رايت زيدا او المعنى ما رايت زيدا او قد زعم بعضهم انها
ان النافية دخلت مع ما النافية تؤكد اليها وليس بجيد لانهم لا يجمعون
بين حرفين مختلفي اللفظ بمعنى واحد ومن ثم لم يقولوا ان لزيد اقام
ولا يا الرجل واشباه ذلك وقلت زيدا نهما مع المصدرية ولما احتمال الصدق

التكرير

انتظرتي ما ان جلس القاضي بمعنى ما جلس والمعنى مده جلوسه
ومثالها في لما قولك لما جلست جلست وفتحها هو المشهور الشايع
واما ان فتزاد مع لما كقولك قوله تعالى فلما ان جا البشير وبين لو
والقسم كقولك والله ان لو قمت لقمتم وقلت مع الكاف كقوله
ويوما نوا صرا بوجه مقسم **كأن** طيبة نعطوا الي وازرق السلم
واما ما فتزاد مع اذا ومتى واي واين وان شرطا فزيادتها مع اذا نحو
اذا ما تكرمني الكرمك بمعنى اذا تكرمني وفي متى كقوله متى ما تكرمني
الكرمك بمعنى متى تكرمني الكرمك ولا يقيد هاما معنى التكرير بل
هي على معناها ومن قال انها للتكرير فدخل ما فيها على ما كانت
عليه ومن قال انها ليست للتكرير فدخل ما فيها ايضا للتأكيد لا
غير ومثال اي ايا ما تقرب اضرب بمعنى ايا تضرب اضرب ومثال
اي نحو اين ما تكلمت اكن ومثال ان كقوله تعالى فاما نذهبن بك
ولزم فعلها نون التأكيد غالبا فتكون فعلا مضارعا غالبا كما انهم
لما اكدوا حرف الشرط كان المقصود وهو الفعل اولى ومثال ان
ما تقدم اقم قليل وقوله شرطا **تقييد** لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين
وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرطا وزيادتها معها مختصة
بان تكون شرطا **قوله** وبعض حروف الجر يرد في مثل قوله
فيما نقصهم ميثاقهم ومما خطاياهم وقلت مع المضاف كقولهم عصيت
من غير ما جرهم واما قولهم جيت لامر ما قيل زائده وقيل صفة كما
تقدم واما الا فتزاد مع الواو بعد النفي كقولك ما جاني زيد ولا عمر
والمعنى كمنى ظاهرا ما جاني زيد وعمر ووهي وان افادت نفي الاحتمال
فلا يخرجها ذلك عن كونها زائده لان الظاهر قد ينادى بالزائد فيصير
نصا ولا تنفك الزيادة عن التأكيد وتزاد بعد ان المصدرية كقوله

تقييد

حطتها

تعالى ما منعك ان تسجد وقلت قبل
اقسم وعليه حمل قوله تعالى لا اقسام على انها بمعنى اقسام وسندت مع
المصنف كقول الشاعر في بيوت اجور سترى وما تشعر اي في سرجور
واما من واليا واللام وزيادة الكاف فقد تقدم ذكرها **حرف التفسير**
اي وان فان مختصه بما في معنى القول تقول في نحو قوله تعالى
واختار موسى قومه اي من قومه يريد ان يفسر بها فلذا سميت حروف
تفسير وان كذلك الا انها اخص منها لاختصاصها بتفسير ما في معنى
القول كقوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم يريد ان يفسر بها النداء وكذلك
تقول كتبت اليه ان قم وامرته ان افعد وقد اختلف في تفسير القول
المرجح بها فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله ربي وربكم فاجعلها تفسير الماقيل وهو قوله تعالى
ما امرتني به ^{بعضهم} وجعلها مصدرية او زايده لا مقسمة وما يمتد
به من قوله تعالى وانطلق الملائمة ان امشوا في انه تفسير لمرجح
القول ليس بقوي اذ القول المقدر ليس بصريح في لفظ القول اذ
ليس صريح القول باولي من تقدير ما في معناه **حروف المصدر**
ما وان وان فما وان مختصا بالجملة الفعلية يدخلان عليها ويطلقان
في تاويل مفرد ما ويل بمصدر الفعل تقول اعجبتني ما صنعت اي
صنعتك واعجبتني ان خرجت اي خرجك واما ان فمختصه بالجملة
الاسمية تدخل عليها فتقلها اي تاويل مفرد ما ويل بمصدر خبرها
او ما في معناه فالاول كقولك اعجبتني انك قاييم والثاني كقولك اعجبتني
ان زيد الخوك اي اخوه زيد فان تعذر ذلك قدرته بالكون كقوله
تعالى ولوان ما في الارض من شجر اقلام اي ولو ثبت كون ما في الارض
من شجر اقلام **حروف التخصيص** **هالا والاول والاول** ولو ما تدخل

مع حروف
الجمالك
راكب الولى

على

على الفعل المضارع بمعنى طلبه والحض عليه وعلى الماضي على
معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب للاولها
صدر الكلام لولا لثما على قسم من اقسامه كغيرها وتلزم الفعل
لانها للطلبه فاشبهت لام الامر في معنى اللزوم لفظا كقولك هالا
فعلت كذا وتقدر كقولك هالا زيد اضربته لان التقدير هالا ضربت
زيدا ولكن وجب حذفه لما ثبت تفسيره **قوله حرف الترفع**
قد ويسمى حرف توقع لانه انما يخبر به من يتوقع الاخبار بجملة
كقول المقدم قد قامت الصلوة ويسمى حرف تقرب لانه يقرب
الماضي من الحال ولذا لم يزل في الماضي اذا وقع حالا واذا دخل على
الماضي المضارع كان للتقليل كقولهم ان الكذب قد يصدق وقد
تدخل على المضارع والمراد تحقيق الامر كقوله تعالى قد يعلم الله
حرف الاستفهام **وهما الهمزة وهل** ولهما مصدر الكلام لما
كانا القسم من اقسامه وهو الاستفهام فالهمزة وهل يدخلان
على الجملتين الاسمية والفعلية الا انه اذا وقع في الاسمية الخبر
فعلا جان مع الهمزة وكان تقدير الاسم يعرفها فاعلا او مفعولا
على حسب تعلق الفعل احسن من تقديره مبتدأ كقولك زيد قام
وان زيد اضربته او ضربته على حسب ما تقدم في باب ان زيد اضربته
واما هل فلا تقع مع الموقوع الاعلى شذوذ لما ثبت من ان اصلها
ان تكون بمعنى قد الا انهم تركوا الهمزة قبلها اكثره وقوعها في
الاستفهام فمن ثم لم يجرزوا اهل زيد خرج الاعلى ضعف كما لا
يقال قد زيد خرج ولا اقد زيد خرج وانما جاز هل زيد قام جملة
لها على اختها في معنى الجملة الاسمية الصريحة فاما اذا غرت الى
معنى ما هو من بايقا فاعتبارها في نفسها **اولا** والهمزة اعم



يريد بها استعمالها لا استعمال فيه هل يقول ان يريد اضرب ولا يقول
 هل يريد اضرب لما تقدم ونقول ان ضرب يريد وهو اخوك منكر
 لضربه وهو على هذه الصفة فاستعملوها لا ثبات ما دخلت عليه
 على وجه الانكار دون هل لما ثبت من استعمالها لا ثبات ما
 دخلت عليه على وجه طلب التعيين في قولك ان يريد عندك ام يريد
 دون هل وانما اختصت ام المنفصلة بالهمزة لان الهمزة هي الاصل
 فلما قصدوا الاستفهام عن احد الامرين وادخل ما ليس بحرف
 استفهام لتعريف المستفهم عنه كانت الهمزة اقعدت وتدخل
 الهمزة على حروف العطف كقولك تعال اتم اذا ما وقع راض
 كان على بعينه من ربه او من كان ميتا دون هل لما ثبت من
 تصرفهم فيها وكان استعمالها في هذه المجال اولا لكونها الاصل
 ولا يها اخص **حروف الشرط ان ولو اما** وانما لم يذكر
 معها غيرها من نحو متى واذا ولما ولما لا بها اسما وانما كان للجمع
 صدر الكلام من حيث دلت على قسم من اقسام الكلام على ما تقدم
 فان الاستقبال تجعل الفعل له وان كان ماضيا كقولك ان
 اكرممتني اكرممتك ومعناه ان تكرمني اكرمك واما قولهم ان اكرممتني
 اليوم فقد اكرممتك امس وقوله تعالى وان قميصه قد من قبل
 فصدقت فعلى معنى ان اكرممتني اليوم يكن سببا للاخبار بذلك
 وان ثبت ان قميصه قد من قبل يكن سببا للاخبار بذلك وقوله
 اتعصب ان اذا نأقبيبه حوتا جها را ولم تعصب لقتل ابن مالك
 على معنى ان ثبت ذلك تعصبا ثم ادخل لانكار على الغضب المشروط
 بثبوت حزالا ذن وقد قيل انها بالفتح لا استبعاد ان يكون المشروط
 ثابتا في الماضي ولو لم يصح ولو دخلت على المضارع كقولك لو تكرممتني

كانم

ولو لم يصح

ال

اكرممتك

اكرممتك ولو اكرممتني اكرممتك وقدم الغراء انما استعمال في الاستقبال
 كان وليس ذلك بواضح ومعناها ارتباط جوارها بشرطها كالتالي
 مع ان الا ان استعمالها في الماضي يوجب ان يكون امرها في الشرط
 مقدر فيلزم اتقى مشروطا لها ظاهرا ويلزم من اتقيا به اتقيا الشرط
 ولذلك لم يذكر المقدمه الثانيه عن عند استعمال الا ولي بلوغا
 كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا لان المعنى وما
 فسدنا لكون الامر مقدر وما جاء من قوله تعالى صلى الله عليه وسلم
 نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه على خلاف الغالب فيها كقول
 لو اهدتني لا اكرممتك ومقصود المتكلم بمثل هذا ان هذا المشروط
 لازم لهذا الشرط الذي يتوهم بغيره عنه فهو في استلزامه غيره اولى
 واذا استلزم نفي الحرف نفي العصيان كان استلزام الحرف نفي
 العصيان اولى واذا استلزمت الاسماء الاحسان فاستلزام
 الاحسان للاحسان اجدر ومقصود المتكلم بمثل ذلك ان يحصر
 ان هذا المشروط حاصل على كل تقدير لانه اذا استلزم الشيء ويقضي
 كان ثابتا على كل حال لحصول المحصر **قوله** ويلزم ان الفعل لفظا
 او تقديرا فاللفظ واضح والتقدير كقوله تعالى وان احد من المشركين
 استجارك فاجره ولو انتم تملكون والفعل محذوف مفسر بتملكون
 وانتم فاعل تملكون المحذوف لما حذف الفعل وجب ان يكون الفاعل
 منفصلا فتعين له انتم على قياس باب الاضمار ومن هذا الباب
 لو انك اكرممتني اكرممتك فحذف الفعل وان واسمها وخبرها فاعل
 الفعل المحذوف المفسر له ما في ان من معنى الثبوت وبه استعني
 عن فعل صريح يفسره لما كان يدل عليه معنى ولما كان من لغتهم
 تفسير الفعل في هذا الباب عند حذفه بفعل ولم يفسروه ها هنا

طلع

نعمل التزموا في ان ان يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض من
لفظ الفعل المفسر كقولك لو انطلقت لا نطلقت ولا يقولون لو
انك منطلق قال الله تعالى ولو انهم فعلوا هذا اذا امكن الايمان
بفعل واما اذا تعذر ترك ولو قيل انهم التزموا الفعل الماضي
عند امكانه ليطابق معناها في الماضي لكان قولاً **اوله** واذا
تقدم القسم اول الكلام على الشرط الى اخره اما لزومه المعنى فالانهم
لما جعلوا اخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه فقصدوا الى ان
ياتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليشطابقا فقالوا
والله ان اتيتني او ان لم تاتي **والثاني** كان الجواب للقسم لانهم
لما قدموه وتعذر ان يكون الجواب للشرط والقسم معاً لفظاً
وجب ان يجعل لا جدهما وتقدم القسم يدل على العناية به
جعل له اولي وهو جواب القسم لفظاً ومعنى وجواب الشرط معنى
لا لفظاً لان اليقين عليه وهو مشروط بالاثبات او نفيه **وله**
فان توسط بتقديم الشرط او غيره جائز ان يعتبر وان بلغى اما اعتبار
مع الشرط مع تاخره فالامكان اعتبارهما معاً فلذلك تقول في اعتبار
ان اتيتني فوالله لا تبتك فتوفر على كل واحد منهما من الشرط
والقسم ما يقتضيه واما العاوه فلما تقدم عليه ما يدل على الاعتبار
به فجاز جعل اخر الكلام له فتقول ان اتيتني والله لا اتيتك واما
اعتبار مع تقدم غير الشرط والاختلاف التقديري فاذا جعلت
والله ابتداء جمله هي وما في خبرها خبر المبتدأ اوجب اعتبارها لانه
يصير من باب ما تقدم على الشرط في اول الجملة فتقول انا والله
ان اتيتني لا تبتك وان جعلت الشرط والمجزأ خبر المبتدأ اوجب
ان تلغيه كقولك زيد والله قائم فتقول انا والله ان تاتي انك

انك

وانما

وتقدم

وتقدم القسم كاللفظ كقوله تعالى لان اخر حوالا ليجر حون ولذلك
لم يجر جوابه الاعلى جواب القسم وكذلك قوله تعالى ان اطعموهم يجب
جملة على تقدير قسم لان اخر الكلام يدل على تقديره ولو لا ذلك
لوجب فانكم لم تتركوا واذا امكن تقدير القسم من غير استبعاد
وجب ان يعدل عن تقدير حذف الفاء المستبعد حذفها **قوله**
واما للتفصيل الى اخره لان وضعها على ان يفصل بها ينسب الا انهم
لم يلتزموا ذلك المتعدد فقد يذكروا ولا يذكروا بعد ما امر اخر ولعن بهم
انه انما ترك الامر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر
بعد ذلك اما اخرى لتفصيل اخر واما معنى المتعدد فيها فكثير ولذلك
قال بعضهم انه لازم وحمل عليه قوله تعالى والراسخون في العلم
على معنى واما الراسخون في العلم وقطعها عن العطف على قوله تعالى
وما يعلم تاويله الا الله فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون
امنا وهذا وان كان محتملاً في هذا الموضع الا ان الظاهر خلافه
في غيره كقول القائل اما ان انا فقد فعلت كذا ويسكت ولا اشكال
في صحة مثل ذلك ولما لزمها الفاعل بذكر انها كشرط وان المقصدان
هذا مستلزم هذا الحكم كاستلزام الشرط الجزاؤ تقديرهم اياها
بهما كقول سيبويه اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانت قلت مهما
ليكن من شئ فزيد منطلق تمثيل وتحقيق انها في معنى الشرط الا ان
ذلك في التحقيق معناها والتزموا حذف الفعل تنبيهات
المقصود بها حكم الاسم الواقع بعدها وجعلوا الواقع بعدها عوضاً
من الفعل المحذوف وهو في التحقيق جزئياً في خبر جوابها الا ترى
انك اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانت قلت مهما ليكن من شئ فزيد
منطلق فيكون ما يقع بعدها ابداً اما معمولاً لها في خبرها بعد الفاء

ذكر

واما متدا كقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة
معمول لمنطلق وقال قوم هو معمول للفعل المحذوف مطلقا
فاذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فكذلك قلت متهما تكرر
يوم الجمعة فزيد منطلق وليس ذلك بشئ لانه يوجب جواز الرفع
بتقديم متهما حصل يوم الجمعة وشبهه وكذلك اذا قلت اما يوم
فقد ضربت فانه اذا اوجب له النسب بتقديم متهما تكرر فانه يجب
النسب في قولك اما زيد منطلق وليس ذلك بشئ فانه قد علم
انه اذا قيل اما زيد منطلق ان الغرض الاخبار عن زيد بالاسم
بالانطلاق واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر
يوم الجمعة طرف الانطلاق وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه
وقال قوم ان كان جازا التقديم من الاول والافنى الثاني وهذا
القول على نحو القول الاول الا انهم لما راوا وقوع امر لا يعمل ما بعد
فيما قبله وهو معمول للعامل لفظي وافقوا القول الثاني في كونه
معمولا للفعل المقدر كقولك اما يوم الجمعة فان زيد منطلق لان
ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ولو نظر هو لا النظر لعلوا ان الباب
كله من هذا القبيل لان ما بعد فاجزا لا تعمل فيما قبلها ولا بد
منها فالافق بين قولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق وبين قولك
اما يوم الجمعة فان زيد منطلق فان زعموا انه خولف بهذا الاصل
في الغاي لغرض ذكرها هو المقصود مقدما فلما بعد ان يخالف ايضا
في غيرها مما ذكره لغرض **حرف الرفع** كالا وترها بمعنى
حقا نقول لمن قال فلان ينظرك وشبهه كالا اي ليس الامر
كذلك ردع له وتنبهها على الخطا فيه قال الله تعالى في قوله
ربي اكرمني وربي اهانتني كالا وقد ياتي بعد الطلب لنفي الاجابه

قوله

كذلك

كقولك لمن قال افعل كذا كالا اي لا يجب ان يكون الله تعالى
بعد قوله رب ارجعون لعلي اعلم ما تخافان تركت كالا وقد
تكون بمعنى حقا فجوز في هذا الوجه ان تكون اسما بني لموافقته
الحرف في لفظه واصل معناه كعالي الاسمية الا ان النحويين
حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة
كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية **قوله** قال التانيث
الساكنه تلحق الماضي لتانيث المسند اليه كقولك قامت
هند وطلعت الشمس وقد تقدم ذكر ذلك **قوله** واما الحاق
علامه التثنيه والجمعين فضعيف يعني مثل قولك قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقمن النساء فهذه على ضعفها لا ينبغي ان تغدر
ضماير لما يلزم من تقديم المضم على ما يعود عليه من غير فايده
ولذلك جملة النحويين على انها حروف اتي بها للدلالة على احوال
الفاعلين كما اتي بتا التانيث للدلالة على حال الفاعل **قوله**
التثوين نون ساكنه تتبع حركه الاخرى لتأكيد الفعل
وانما قال لتأكيد الفعل لئلا يدخل فيه نحو قولك اضربن لانها
نون ساكنه تتبع حركه الاخرى والغرض جميع كل تنوين وذلك
لم يفصل فيه لخاصه تنوين التثمين ولا غيره فاما تنوين التثمين
فهو كل تنوين دال على امكينه الاسم الراجح لوقوعه عليه
كقولك زيد وعمرو رجل ولها تنوين التثمين ليدخل للدلالة على انه
غير معين كقولك سيبويه وسيبويه اخر وقد يتوهم ان التنوين
في مثل رجل للتثمين وهو غلط الا ترى انك سميت برجل او ثوب
او دار وجعلته على التثمين على حاله ولو كان للتثمين لم
تثبت في الموضع الذي تعذر فيه مدلوله فعلم بذلك انه تنوين التثمين

قوله

واما تنوين العوض فهو ما لم يحق عوضاً من المضاف اليه كقولك
يومئذ وساعتئذ واما تنوين المقابله فهو ما يقابل نون الجمع
ولا يكون الا في جمع المونث السالم كقولك مسلمات وقابيات
واما توهم من توهم انه تنوين تمكيني فهو مردود بما لو سميت به
فان فيه العلميه والثابته ولا ثبات لتتوين التمكيني معها ولما
ثبت دل ذلك على انه ليس تنوين تمكيني واما تنوين التثنيه والتنوين
الذي يلحق المضاف الا بيات والايضا في المفعول الخسب الانتقاد
لشبهه التعني به نحو قوله يا ابتاعك او عساكاً وكذلك
من ذكرى حسب ومنزل فان لحن قافيه مقيد سمي التنوين
الغالي لقلته وفي كسر ما قبله او فتحه احتمال والظاهر ان الفتح
اولى مثل قوله وانتم الاعماق حاوي المحرقين مشتبه الاعلام
ولا بعد في كسر القاف اما لان اصلها الكسر فحكت عند الاحتياج الى
تحريكها بحركتها الاصلية واما الالتقاء الساكنين لان اصلهما الكسر
والظاهر الفتح لما ثبت من ان مثلها اذا لم يحق بها اخر ساكني حرك
ذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى التقاء الساكنين كقولك اصرين واقبلين
فان زعم من كسرها انها اشبه بمثلها في جينيد وساعتئذ وقد كسر ما
قبلها فالجواب ان حملها على ما لم يكن له اصل في المعنى وهو نون
التاكيد اشبه من حملها على ما له اصل في المعنى وهو العوض
من المضاف اليه فكان الفتح اولى **نون التاكيد** خفيفه
ساكنه ومشدده مفتوحه مع غير الالف الى اخره هي النون
التي تلحق اخر صيغة الامر والمضارع للتاكيد وهي خفيفه ساكنه
ومفتوحه مشدده مع غير الالف يعني مع غير الالف التثنيه
جماعه المونث لان الالف لا يكون الا فيهما فلذلك تقول اصرين

وامرئان

وامرئان بالكسر لا بالفتح **قوله** تختص بالامر والنهي والاستفهام
والتمني والغرض والقسم لما في ذلك من معنى الطلب وفلت في التثنيه
لعروه عن معنى الطلب وانما دخلت فيه تشبيها له بالنهي ولو فت
في سبب القسم يعني في جواب القسم لتقرير كونه جوازا بها وكثر
في مثل اما تفعلن كأنهم لما اكدوا الحرف بها راوا ان تاكيد ما هو
المقصود اولى **قوله** ولزمت يعني انها في غير ذلك ليست لازمه وانما
تدخل على سبيل الجواب **قوله** وما قبلها مع ضم المذكرين مضموم
لانه فيه ضمير بارز هو واو مضموم ما قبلها فاذا لقيت الضم ساكنه
حذفت الواو على اصل التقاء الساكنين ومع المخاطبه مكسور لان
الضمير الذي فيه يابس ساكنه مكسور ما قبلها وفيما عداه معجوز واما
في التثنيه وجمع المونث فتلحق الف التثنيه والالف الفصل فلوردوا
بجذون الف التثنيه لادى الى اللبس بينه وبين الواحد ولو ذهبوا
بجذون الف الفصل لوقعوا فيما قرأ منه من الجمع بين النونات
وكسر النون بعد الالف تشبيها لها بنون التثنيه لوقوعها بعد
الالف **قوله** ولا تدخلها الخفيفه يعني التثنيه وجمع المونث
فلا يقال اصران ولا اصرين لانهم لو حركوا النون لا خرجوها
عن وضعها ولو بقوها ساكنه جمعوا بين ساكنين وانما جمعوا بين
الالف وبين النون المشدده لانها مشدده وقد جمعوا بين الساكنين
اذا كانا على هذا الحد كالضالين ونحوه وقد اجاز يونس ادخال
النون الخفيفه عليهما وجمع بين الساكنين وهو ردي **قوله** وهما
في غيرهما يعني والنونان في غير التثنيه والجمع المونث مع الضمير
البارز كما لم تفصل يعني كالكلمه المنفصله فيجب ان يعلى اخر
الفعل من ضم او كسر او تسكون ما هو حكم التثنيه الكلمتين المنفصلتين

بيني



اذا اجتمعنا والغرض بيان الافعال المعنله عند الحاق النون
 بها فاذا قلت تريت او تريت و اردت الحاق نون التاكيد بحرف
 حذف نون الاعراب لوجوب البناء في اليا الساكنه التي هي
 ضمير الساكن الاخر فيجب الكسر لا لتقاء الساكنين لان الاول ياء
 قبلها فتحة وحكم مثلها في المنفصل ان تكسر كقولك احشيت القوم
 ولم توي الناس فلذلك يجب ان تقول احشيت ولا تويين واذا
 قلت تريت او تريت والحقت نون التاكيد همت الواو لا يها و اوسا
 مفتوح ما قبلها لقيت ساكنا بعدها هي معه كالمفصل فوجب
 ضمها كما ضمت في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم ولم تروا القوم
 واذا قلت للمراه اعزبي او هل تعزبين والحقت نون التاكيد اجتمعت
 مع ياء ساكنه قبلها كسره وهي في حكم المنفصل فوجب حذفها لا لتقاء
 الساكنين فلذلك تقول اعزبت و هل تعزبت كما تقول اعز القوم
 ولم يعز القوم واذا قلت للمذكورين اعزوا او هل يعزون والحقت نون
 التاكيد اجتمعت مع نون ساكنه قبلها ضمه فهي في حكم المنفصل فوجب
 حذفها لا لتقاء الساكنين فتقول اعزت و هل تعزت كما تقول اعزوا
 القوم ولم يعزوا القوم **قوله** فان لم يكن فكامل متصل يعني فان
 يكن ضمير بارز كانت النون مع الفعل كالمفصل يعني كالحرف
 الفعل كقولك للمخاطب تريت واحشيت واعزوت فبردا المحذوف
 في الامر لانه لما تبي لمجي النون وجب رده لان حذفه للاعراب ولا
 اعراب فوجب جعل هذه النون معه في حكم الحرف كالف التثنيه
 الا ترى انك تقول للاتنين تريا واحشيا وبردا المحذوف في الواحد
 وينفع لما كانت الالف مع الفعل كجزيه فكذلك النون والمخففة اذا
 لقيها ساكن بعدها وجب حذفها لهما اذ ي اثباتها الى احد محذوفين

وهو

وهو تحريكها او اجتماع الساكنين فلذلك تقول في اضربن اذا لاقى
 مثل القوم اضرب القوم مع بغا حكمها ولذلك بقيت الباء مفتوحة
 لانها في حكم المراد ولو لا ذلك لوجب ان تقول اضرب القوم بالكسر
 وانما لم يحرك تحريكها بالكسر لانهم قصدوا ان يجعلوا للنون اللامحة
 للاسم على النون اللامحة للفعل مزيه واما في الوقف فان كان
 ما قبلها مفتوحا قبلت الفاء كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالثبوت
 وان لم يكن قبلها مفتوح وجب حذفها كما تحذف التنوين اذا لا تكون
 اقدم منه الا انهم اذا حذفوا راء واما كانوا حذفوه لاجلها من حروف
 عليه او حروف اعراب فتقول هل يضربون بواو الضمير ونون الاعراب
 المحذوفتين وتقول في نحو اضربن اضربوا باعادة واو الضمير وتقول
 في هل تريت يا امرأه او هل تحشون يا قوم هل تريت و هل تحشون
 باعادة نون الاعراب وحاصل ذلك انهم قدروها معذومه من اصلها
 بخلاف التنوين في مثل قولك قاض وغاز فان الاصح بغا حكمه وان
 حذف لفظا وانما فرقوا بينهما وبين نون التاكيد لان التنوين لازم
 ونون التاكيد جايزه فلا يلزم من اعتبار اللزم للكلمه عند عروض
 حذفه اعتبار الجايز عند عروض الحذف والله اعلم **بسم الكتاب**
 بحمد الله وتوفيقه وبفضله وسكينته وله الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا
 فيه حمدا يوافي نعمه ويحيط في مزيده وكان الفراغ

تضربن هل

الموسم

من نسخته بعد صلوه الظهر
 يوم الجمعة السابع عشر
 من شهر ربيع اول سنة
 سبع وستمائة
 من الهجره النبويه على صاحبها الصلاه والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
لما بقى فانه



سورة الاحزاب



صية تحرك النعامة والصبا ويشوقه لا يفرط الصبا به الضبا
 ويشوقه ذكر العور وباقها والمخينا والاكثير جدا قبا
 ويهيل منى طرب الازاد اللوا ويحكي في ذكر الحسب الاطيبا
 ومعاهد رمنار رومرايع ورا كسنت رجل وطنبا
 حيث الاود جميعا مقنولم لا بالعن اسل والقواضب الضبا
 بل من سهايم بالنواعس حوم وذوايب مبحث اجينا والضبا
 الليلوع ان يد الى ضاحكا والسوم ليل ان ابا ويجيبا
 يا عافى دعيني من اجيبته فلقد منحت من الغر اء مراهبا
 ليس الغرام كما رجعت من ميرا بل ما اعز وما الذوا عذبا
 لو وقت بعض النعوم كاتانم لبدلت لفسك ل يتجدت قربا
 فارج فدينك لا عريت نفسي فلتنه من عا الهوا لتسعبا
 يا ارحم الراحمين لا ادرك نبيغي سئل الخاه لدا كمتا آلمجتا
 زفقا بها ان الغرام تشوقها فلقد تركن من المرامي مقعشا
 تركت موارد ها التي نعتاها وتبا درت تبعي توى الازحيا
 لم يبق من الشوق الازهمها ونجول في خطراتها مثل الهيا
 يا خير من ركبنا على الاعلا ورقا الطباق بصفتنا بقربا
 انصت على نغامة نبوية نذع اكسو مقسما ومضربا
 وابد وعل يزدك افضا برا حتى شاهد نورك المنصوبا
 شمع نورك للعلمه فاني لورص جاهك راجيا متطلبا
 في اوقانه غرمت بحبكه ان يكون بالاجبا

امن

والمسلمون وكل من يحببتهم دعيت صلوات الله عليهم اجمعين
 اللهم صل على محمد وآل محمد
 اللهم صل على محمد وآل محمد
 اللهم صل على محمد وآل محمد
 اللهم صل على محمد وآل محمد